

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

٥٥

سياسات توزيع الدخل فى مصر

عادل الجيار

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامه وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفه خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغيرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدوليه والتكتلات والتحالفات السياسيه والاقتصادية والعسكريه .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالاهرام

سياسات توزيع الدخل فى مصر

عادل الجبار

[٥٥] ١٩٨٣

المحتويات

المقدمة

يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية جوانب متعددة تتجاوز مجرد الاستغلال الامثل والرشيد للموارد وزيادة الفعالية الاقتصادية ، او رفع الانتاجية بهدف زيادة الناتج القومي وتحقيق معدل عال ومستمر للنمو الاقتصادى . ان الجانب الآخر الهام فى تقييم ماتحققه التنمية الاقتصادية فى اى بلد هو مدى تحسن مستوى معيشة الفئات الفقيرة ، وتخفيف حدة التفاوت فى توزيع الدخل ، والتوزيع المتوازن للنمو الاقتصادى المتحقق على الطبقات الاجتماعية المختلفة .

وربما تكون مشكلة التوزيع من اعقد المشاكل التى واجهتها الانسانية ، طالما كانت هناك ندرة فى الموارد والسلع المنتجة ، وطالما تطورت وتعددت احتياجات الانسان ، وطالما لم نصل بعد الى « مجتمع الوفرة » حيث يجد الجميع كل احتياجاتهم دون الاستيلاء على مايخص الآخرين . وقد تكون المشكلة اكثر تعقيدا فى الدول النامية حيث يقل الانتاج وتزيد ندرة الموارد ، وتعمل العديد من الاليات على ان تعيش الكثرة على حد الكفاف بينما يتكدس الدخل والثروة فى ايد قليلة .

رغم ذلك لم تحظ مشاكل التوزيع بالاهتمام المستمر والكافى فى النظرية الاقتصادية . لقد وضعها الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) بحق كجزء رئيسى فى معالجاتهم ، الا انها ارتبطت لديهم ـ كتطور على المدى الطويل ـ بمدى تأثيرها على النمو الاقتصادى وكيفية اقتسام هذا النمو بين طبقتين رئيسيتين فى المجتمع · العمال واصحاب الاعمال . ومع سيادة النظرية الحدية التى روج لها الاقتصاديون النيوكلاسيك فقد التوزيع لديهم معناه الاجتماعى وتحول لفترة طويلة الى مشكلة فنية بحتة فى تحديد اسعار عوامل الانتاج (العمل ـ الارض ـ رأس المال) وتحديد دخل هذه العوامل ، اى التوزيع الوظيفى للدخل وحتى بين الاقتصاديين المحدثين بقى التوزيع الوظيفى للدخل ، والتاثيرات التى يحدثها التغير فى هذا التوزيع على المتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل العمالة او الادخار والاستثمار وتخصيص الموارد هى المقولات النظرية التى تستحق البحث . اما التوزيع الشخصى للدخل ، اى التوزيع الذى يهتم بوضع العوامل التى تحدد انصبة

الافراد والاسر من الدخل القومي بغض النظر عن الاعمال التي يمارسونها وعن وظائفهم الاجتماعية . والمعايير التي على اساسها يمكن الوصول الى توزيع متوازن وعادل . فلم يلق حتى الان العناية النظرية الكافية . بل ومازال ينظر اليه العديد من الاقتصاديين على انه مشكلة اخلاقية فحسب يمكن ان تترك للفلاسفة والشعراء والسياسيين ليدلوا فيها برأيهم حتى في ادبيات التنمية بقي التوزيع الشخصي للدخل موضوعا جانبيا الى حد كبير كان هدف النمو السريع هو الهدف الذي وضع في الاعتبار ، مع الافتراض - الذي اثبت بعد ذلك خطأه - بانه ثمار النمو الاقتصادي لابد وان تعود يوما ما على اصحاب الدخول المحدودة . الا انه بعد عقدين من التنمية ، ومع زيادة نمو معدل الدخل القومي بنسب عالية ونمو متوسط دخل الفرد في كثير من الدول النامية ، لم يطرأ تحسن يذكر على الطبقات الفقيرة ، ان لم تكن هذه الاوضاع قد ساءت نسبيا ، وهو مازاد من حدة التفاوت في توزيع الدخل ، وتسبب في اعديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في كثير من هذه الدول .

ولعل ذلك مايفسر بدايات اهتمام بعض كتاب التنمية في السنوات الاخيرة بمشكلة التوزيع الشخصي للدخل . الا ان الفراغ النظرى مازال كبيرا في هذا المجال ، ولم توجد بعد المقولة النظرية المتكاملة التى تشرح العوامل المحددة للتوزيع الشخصي . ومن ناحية اخرى فان النظريات السائدة في علم الاقتصاد عن التوزيع الوظيفي للدخل ليس لها سوى قيمة محدودة في ايضاح وتفسير محددات التوزيع في الدول النامية . فليس من السهل في معظم هذه الدول ان يتم تحديد دخل كل عامل من عوامل الانتاج ، فجزء كبير من ذوى النشاط الاقتصادى ليسوا من العاملين بساجر ،ولكنهم من العاملين لحسابهم او لحساب الاسرة . كذلك فان غالبية العاملين بساجر يعتبرون من اصحاب الدخول العالية او المتوسطة ، ولذلك فان العوامل المحددة للتوزيع الوظيفي (على العمل ورأس المال) لاتدخل ضمن محددات التوزيع لدخول الفقراء .

وسوف يتناول هذا البحث سياسات توزيع الدخل في مصر خلال ربع القرن الماضي ، والنتائج التي ادت اليها . وقد تكون السياسات الاقتصادية والعوامل التى تؤثر على التوزيع من الكثرة الى الدرجة التى يتعذر معها حصرها . فمعظم التغيرات الاقتصادية ، تغيرات الهياكل والسياسات والادوات لها تاثيرها على توزيع الدخل . ونظرا لان البحث يتعلق اساسا بالتوزيع الشخصي للدخل ، فسوف نتعرض لما نعتبره - من وجهة نظر شخصية - اهم الجوانب التوزيعية للسياسة الاقتصادية المصرية والتى لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع الاول هو التغيرات التى طرأت على توزيع

الثروة والملكية . وسوف تتم هنا مناقشة الاصلاح الزراعي فقط ، ليس لانه الاجراء التوزيعي الوحيد ، ولكن لعدم توفر البيانات عن تطور توزيع الثروة والملكية فى المدينة ، كما ان اجراءات التاميم ومصادرة الثروات التى حدثت فى الستينات وكانت نقلا لحق الملكية من بعض الاشخاص الى الدولة وادت بالقطع الى تخفيف حدة تركز الثروة لايمكن حسب البيانات المتاحة ان يقاس تاثيرها التوزيعي المباشر على الطبقات الاجتماعية الاخرى بشكل دقيق . الجانب التوزيعي الثاني يتعلق بسياسات العمالة والاجور . ولسياسات العمالة اهميتها الخاصة فى مصر نظرا لتزايد احتياطي قوة العمل عن قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعابه وضرورة تدخل الدولة المباشر او غير المباشر لامتصاص الفائض .

الجانب التوزيعي الثالث يتناول السياسة المالية للدولة وأدواتها فى عملية التوزيع

وفى هذا الفصل تتم مناقشة النظام الضريبي ، نظام الاسعار (التسعير والدعم) ثم احد الجوانب الهامة للانفاق الحكومي وهو الانفاق على التعليم . ولايقلل اختيار هذا البند من الانفاق الحكومي من اهمية اوجه الانفاق الاخرى التى تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على توزيع الدخل مثل الانفاق على الصحة والمرافق العامة او نظام الاعانات الاجتماعية وغيرها . الا ان التعرض لها جميعا امر يتجاوز النطاق الضيق لهذا البحث . ويعرض الفصل الرابع نتائج السياسات السابقة على الصورة النهائية للتوزيع : التوزيع الشخصي للاستهلاك ، ثم محاولة وضع خريطة تقريبية تبين اتجاهات التوزيع الشخصي للدخل ، وقياس مشكلة الفقر فى مصر الى جانب عرض ملخص للعلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل .

وتنبغي الاشارة الى نقطة بالغة الاهمية . لقد كانت مشكلة الارقام الاحصائية أحد العوائق امام وضع عمل اكثر تكاملا . واذا كان لايمكن انكار ان مصر – مقارنة بدول نامية اخرى – بها نظام احصائي متقدم نسبيا يحتوى على كم هائل من الارقام ، الا انه ليس لكل هذه الارقام دائما فائدة كبيرة ، كما ان معظمها متقادم . وبصفة خاصة فان بيانات توزيع الدخل توجد بشكل متناثر وجزئي ، بل هى فى الغالب تقديرات او افتراضات تم وضعها بناء على معلومات لاتتعلق مباشرة بتوزيع الدخل ، ولذلك كان من الصعب ان نحقق قياسا دقيقا لنتائج معظم السياسات التوزيعية ، او ان نستطيع تحديد دخل كل طبقة اجتماعية على حدة وتطور هذا الدخل .

واخيرا تبقى اشارة الى ان هذا البحث هو جزء من دراسة تتعلق بالنمو وتوزيع الدخل فى مصر قدمت الى جامعة برلين (الغربية) فى صيف ١٩٧٩ .

الفصل الاول

الاصلاح الزراعى

١ ـ تمهيد :

فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بعد اقل من سبعة اسـابيع على قيام ثـورة يوليو ، صدر اول قانون للاصلاح الزراعى فى مصر كأحد الاجراءات الاولى الشعبية للنظام الجديد ، وربما ايضا كاهم تغير شهدته القـرية المصرية فى عصرهـا الحديث . لقد اعتبر الكثير من الكتاب ان الدافع السـياسى فى القضـاء على القوة السياسية لكبار الملاك ـ هو الهـدف الرئيسى للقـانون ، وان لم يقلل ذلك من الاتفاق شبه الجماعى على الاهمية الاقتصـادية والاجتمـاعية له . فلقد شهد الريف المصرى فى اوائل الخمسينات ازمة حادة تحددت ملامحها فى تفاوت صارخ فى توزيع الدخل ، وفى نمو متزايد لفقر الفئات العـريضة مـن الفلاحين ، وكان اى قانون للاصـلاح الزراعى ـ بغض النظـر عن مـدى راديكاليته ـ بما يؤدى اليه من اعادة توزيع الثروة والملكية وبما يخلفه مـن علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة نسبيا فى القرية المصرية عاملا فى تخفيف حدة هذه الازمة ، كما انه يأتى متـلائما مـع مجمـوعة الافـكار الوطنية والاجتماعية الاصلاحية التى سادت مصر فى الفترة التى سبقت قيام الثورة .

صدر بعد قانون الاصلاح الاول الذى حـدد ملكية الارض بمـائتى فـدان للفرد ومائة اخرى للزوجة والاولاد القصر ـ قانونان اخران عامـى ١٩٦١ ، ١٩٦٩ خفضا من سقف الملكية ، كما صـدرت مجمـوعة مـن القـوانين والاجراءات المكملة فى الخمسينات والستينات التى منعـت ملكية الاجـانب للارض الزراعية وطبقت قانون الاصلاح على اراضى الاوقاف والاراضى التى فرضت عليها الحراسة ، وخفضت الفوائد واثمان بيع الاراضى للمنتفعين ثم الغت دفع التعويضات لمن طبق عليهم قوانين الاصلاح .

الا ان الغرض من هذا الفصل ليس مناقشـة الاصـلاح الزراعى بشـكل مفصل ، فلقد قام كثير من الكتاب بهذا العمل ، ولايمكن فى اطار هذا البحث اضافة الجديد اليهم[١] ولكننا نهـدف الى التعـرض لجـوانب وسـياسات الاصلاح الزراعى التى اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على توزيع الثروة

والدخل فى الريف المصرى . ويمكن تبويب هـذه الجـوانب ومعـالجتها على الوجه التالى[٢] .

١ ـ التغيرات فى هيكل الملكية الزراعية .

٢ ـ التغيرات فى نظام الايجار .

٣ ـ مدى تحسن اوضاع العمال الزراعيين .

٤ ـ الاثار الداخلية لخدمات النظام التعاونى الزراعى .

اما فيما يتعلق بالسياسات العامة الخاصة بتحسـين مسـتوى المعيشـة العام فى الريف المصرى من خلال الانفاق الحكومى فسوف نحاول مناقشـة احد جوانبها فى الفصل الثالث عندما نتعرض للانفاق على التعليم ، وان كان ينبغى الاشارة بداية الى ان الاحصاءات الرسمية لاتتيح توزيع هذا الانفاق بين الريف والمدينة .

١ ـ ١ التغيرات فى هيكل الملكية الزراعية :

خفض قانون الاصلاح الاول عام ١٩٥٢ الحد الاعلى للملكية الزراعية الى ٢٠٠ فدان للفـرد بـالاضافة الى ١٠٠ فـدان للاسرة (الزوجـة والاولاد القصر) وجاء القانون الثانى عام ١٩٦١ ليحدد الملكية بمائة فـدان للفـرد ومئة اخرى للاسرة . وفى قانون الاصـلاح الثـالث عام ١٩٦٩ تـم تخفيض الحد الاعلى للملكية الى ٥٠ فدان للفرد و٥٠ اخرى للاسرة .

ولقد اتاح القانون الاول لكبار الملاك امكانية بيع الاراضى التى تـزيد عن الحد الاقصى للملكية الى مستاجرى الارض وذلك خـلال السـنوات الخمس الاولى من تطبيق القانون ، وفى مساحات لاتزيد عن خمسة افدنة للمشترى وفى اكتوبر ١٩٥٣ الغت هذه المزية الا ان كبار الملاك قد استطاعوا حتى ذلك التاريخ التصرف فى حوالى ١٤٥ الف فدان[٣] . كما حدد القانون التعـويض عن الفدان المستولى علية بما يوازى ٧٠ مثلا لضريبـة الاطيان بمتـوسط بلغ ٢١٠ جنية للفدان ، وصرف التعويضات فى شكل سـندات حـكومية غير قابلة للتحويل بفائدة ٣٪ سنويا على مدى ٣٠ عامـا . وحـرمت عائلة الملك السابق ـ التى تم مصادرة ١٧٨ الف فدان منها ـ مـن التعـويضات . وفى عام ١٩٥٨ تم تخفيض الفائدة المدفوعة الى ١,٥٪ ، ثـم الغـى عام ١٩٦٤ صرف الفوائد والسندات الحكومية . وقامت هيئة الاصلاح الزراعى التى تم انشاؤها مع القانون الاول بتوزيع الاراضى المسـتولى عليهـا فى مسـاحات تتراوح بين فدانين وخمسة افدنة على صغار المستاجرين وصغار الملاك ذوى الاسر الكبيرة الحجم ثم فقراء الريف من المعدمين وذلك حسب .ولويه هـذا الترتيب ، مع مراعاة مدى خصـوبة الارض وعدد افـراد اسرة المنتفـع عند تحديد مسـاحه القـطع الموزعة ، بحيث يغـطى ريع الارض الاحتياجـات الاساسية للاسرة فحسب[٤] . كما قضى القانون بعـدم التصرف فى الاراضى

الموزعة عن طريق المبيع . وتم تحديد الثمن الذى يدفعه المنتفع عن الفدان على اساس تغطية التعويضات والفوائد التى تدفع لكبار الملاك المستولى على اراضيهم بالاضافة الى ١٥٪ مصاريف ادارية . ويتم الدفع على اقساط متساوية على مدى ثلاثين عاما ، وذلك بهدف ان ينفذ الاصلاح الزراعى بتمويل ذاتى . الا انه مع تخفيض الفوائد التى تدفع لكبار الملاك عام ١٩٥٨ خفضت ايضا الفوائد والمصاريف الادارية التى يدفعها المنتفعون الجدد .

وفى عام ١٩٦٤ تم الغاء الفوائد وخفض ثمن الارض الذى يدفعه المنتفع الى الربع .

ولقد قدرت مساحات الاراضى التى تم الاستيلاء عليها حسب قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين والقرارت المكملة لها بحوالى ٨٧٢ الف فدان (اى حوال ١٤,٥٪ من مساحاة الاراضى المزروعة) وزع منها حتى عام ١٩٧٨ حوالى ٨٣٨ الف فدان (١٣,٨٪ من مساحة الاراضى المزروعة) على ٣٥١ الف منتفع (انظر الجدول ١ ـ ١)

ويوضح الجدول ان عملية التوزيع كانت تسير بشكل ابطأ من عملية انتزاع الاراضى ، وكانت هيئة الاصلاح الزراعى تقوم بالادارة المباشرة للاراضى حتى يتم توزيعها ، وربما تعود هذه العملية الوسيطة والتاخر فى التوزيع الى عدم رغبة الهيئة فى التنازل بسهولة عن دورها البيروقراطى[٥]

. ولم يتضمن الجدول الاراضى التى استولى عليها حسب قانون الاصلاح الثالث عام ١٩٦٩ ، وهو مالايعتبر على ايه حال نقصا ذا اهمية تذكر ، ذلك لان الاراضى التى تم الاستيلاء عليها لاتزيد عن ٣٥ الف فدان ، هذا اذا كان القانون قد طبق حقيقة[٦] .

حققت قوانين الاصلاح الزراعى المتتابعة تغيرا اساسيا فى هيكل الملكية الزراعية . ويشير الجدول رقم ١ ـ ٢ الى شكل هذا التغير مع مقارنتة لتوزيع الملكية قبل القانون الاول عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٥ . لقد ارتفعت المساحة المملوكة لصغار الملاك ـ اقل من خمسة افدنة . بشكل مطلق ونسبى من ٣٥,٤٪ من اجمال المساحة الزراعية عام ١٩٥٢ الى ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥ . ورغم ان عدد الملاك فى هذه الفئة قد تزايد بشكل ملموس الا ان وزنهم النسبى الى مجموع الملاك قد بقى ثابتا (٩٤,٣٪ عام ٥٢ ، ٩٥٪ عام ٦٥) . كذلك ارتفعت متوسطات المساحة المملوكة لصغار الملاك من ٨, من الفدان الى ١,٢ فدان ، وتم ذلك على حساب كبار الملاك الذين انخفضت المساحات المملوكة لهم من اكثر من ٢ مليون فدان الى ٨١٣ الف فدان فقط عام ١٩٦٥ ، كما انخفضت متوسطات الملكية فى هذه الفئة من ١٨٥,٨ فدان عام ١٩٥٢ الى ٨١,٣ فدان عام ٦٥ .

الا انه ينبغى التعامل مع هذه النتائج بقدر كبير من الحذر فاولا : تتضمن البيانات الرسمية الموضحة بالجدول ١ ـ ٢ عيبا احصائيا جادا ، لانها تجمع كل صغار الملاك ـ اقل من خمسة افدنة ـ فى

جدول (١ ـ ٢) الاراضى المستولى عليها والاراضى الموزعة من خلال الاصلاح الزراعى

معايير الاستيلاء	المساحة بالفدان	سنوات التوزيع	المساحة الموزعة بالفدان	عدد المنتفعين
الاراضى المستولى عليها (١)		الاراضى الموزعة (٢)		
١ ـ قانون الاصلاح الاول ١٩٥٢	٤٥٠٣٠٥	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧	٢٢٦٠٧٣	٩٦٠٤٦
٢ ـ اراضى الوقف العام التى تؤجرها وزارة الاوقاف ١٩٥٧	١١٠٤٥١			
		١٩٥٨ ـ ١٩٦١	١٠٠٢٠٩	٣٠١٢٩
٣ ـ قانون الاصلاح الثانى ١٩٦١	٢١٤١٣٢			
٤ ـ اراضى الوقف الخاص التى تؤجرها وزارة الاوقاف ١٩٦٢	٣٨٣٣٦	١٩٦٢ ـ ١٩٦٥	٣٤٣٩٨٠	١٣٨٠٦١
٥ ـ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية .	٦١٩١٠	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	١٤٦٨٢٦	٦١٩١٧
٦ ـ الاستيلاء على أراضى الحراسة ١٩٦٤	٤٣٣١٦	١٩٧١ ـ ١٩٧٤	١٣٨٣٧	٦٤٦٥
٧ ـ أراضى اشترتها الجمعيات التعاونية .	٢٥٨٠٧	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	٦٧١٣	٢٠١٣
مجموع	٩٤٤٤٥٧			
رد منها نتيجة الاعتراضات القضائية	٧٢١٣٧			
اجمالى الاراضى التى استولت عليها هيئة الاصلاح الزراعى	٨٧٢٣٢٠	اجمالى	٨٣٨١٢٤	٣٥١٢٩٠

المصادر : (١) العمود الاول : فوزى عبد الحميد : المسأله الزراعية فى الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ١٩٧٣ ص ١١٤/١١٥

(٢) العمود الثانى :

(أ) المساحة الموزعة الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية يونيو ١٩٧٩ ص ٦١

(ب) عدد المنتفعين حتى عام ١٩٧٤ : المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية اعداد مختلفة

(جـ) عدد المنتفعين من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ تقديرنا لعدد المنتفعين محسوبا على اساس متوسطات الاراضى الموزعة بين عامى ٥٣ ـ ٧٤

جدول ١-٢ تطور هيكل توزيع الملكية الزراعية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥

فئة الملكية بالفدان	هيكل توزيع الملكية في الأراضي الزراعية عام ١٩٥٢: عدد الملكيات بالألف ملكية	النسبة المئوية	المساحة المملوكة بالألف فدان	النسبة المئوية	هيكل توزيع الملكية عام ١٩٦٥: عدد الملكيات بالألف ملكية	النسبة المئوية	المساحة المملوكة بالألف فدان	النسبة المئوية
صغار الملاك	٢٦٤٢	٩٤,٣ %	٢١٢٢	٣٥,٤٪	٣٠٣٣	٩٥٪	٣٦٩٣	٥٢,١٪
أقل من ٥ أفدنة متوسطي الملاك	١٤٨	٥,٣٪	١٨١٨	٣٠,٤٪	١٤٧	٤,٧٪	١٩٥٦	٣٠,٣٪
٥ –	٧٩	٢,٨٪	٥٢٦	٨,٨٪	٧٨	٢,٥٪	٦١٤	٩,٥٪
١٠ –	٤٧	١,٧٪	٦٣٨	١٠,٧٪	٤٠	١,٣٪	٥٢٧	٨,٢٪
٢٠ –	٢٢	,٨ ٪	٦٥٤	١٠,٩٪	٢٩	,٩ ٪	٨١٥	١٢,٦٪
كبار الملاك	١١	,٤ ٪	٢٠٤٤	٣٤,٢٪	١٠	,٣ ٪	٨١٣	١٢,٦٪
٥٠ –	٦	,٢ ٪	٤٣٠	٧,٢٪	٦	,٢ ٪	٣٩٢	٦,١ ٪
١٠٠ –	٣	,١ ٪	٤٣٧	٧,٣ ٪	٤	,١ ٪	٤٢١	٦,٥ ٪
٢٠٠ –	٢	,١ ٪	١١٧٧	١٩,٧٪	—	—	—	—
اجمالي	٢٨٠١	١٠٠٪	٥٩٨٤	١٠٠٪	٣١٩٠	١٠٠٪	٦٤٦٢	١٠٠٪

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٥٢ – ١٩٧٤ ، اكتوبر ١٩٧٥ ص ٦٣/٦٠

* عدد الملاك في فئة الملكية أكثر من عشرة أفدنة كان حسب الكتاب الاحصائي السنوى ٦١ ألف مالك عام ١٩٦٥ وهو مالا ينطبق على متوسط حجم الملكية في هذه الفئة ، ولقد تم تعديل رقم عدد الملاك الى ٤٠ ألف مالك فقط نقلا عن سمير رضوان ، المرجع السابق ص (١٩)

فئة ملكية واحدة رغم وزنهم النسبي الكبير الي مجموع الملاك الزراعيين (٩٥٪) ويمكن ان تخفى هذه الطريقة فى عرض البيانان خللا خطيرا فى التوزيع[٧] ، كما تجعل من المستحيل قياس اية تغيرات حقيقية فى التوزيع داخل هذه الفئة .

ثانيا : تقلل البيانات من درجة تركز التوزيع ، فهي تقدم عدد الملكيات على انهم عدد المالكين رغم ان فردا واحدا يمكن ان يملك اكثر من قطعة ارض زراعية فى اكثر من زمام ، ويظهر نتيجة لذلك مرتين او اكثر فى فئة ملكية واحدة او فى اكثر من فئة ملكية [٨] ، وبالتالى فان تصحيح البيانات الواردة بالجدول على اساس عدد المالكين الفعليين وليس عدد الملكيات يمكن ان يغير من صورة التوزيع ، ويعطى درجة تركز اكبر عما هو واضح بالجدول .
ثالثا : لم يكن اعادة التوزيع نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى فحسب ، وانما ايضا كتبعة من تبعات تفتت الملكية (الوراثة) وعمليات البيع والشراء [٩] وتوزيع الاراضى المستصلحة [١٠]

رابعا : استطاع كثير من كبار الملاك التحايل على قوانين الاصلاح عن طريق عقود بيع مزيفة او صورية مع اقربائهم للمساحات التى تزيد عن الحد الأقصى [١١] ولا تؤثر هذه التحفظات على حقيقة التغيير الذى حدث فى اتجاه توزيع افضل للملكية الزراعية خلال الخمسينات والستينات ، وان كان ينبغى عدم المبالغة فى حجم هذا التغيير . فآثار عملية التوزيع قد إقتصرت على الحالتين المتطرفتين : قمة الملكية وقاعها اى كبار الملاك وصغارهم فقط . أما متوسطى الملاك وهم تلك الفئة التى تضم اغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية فلم تمسهم عملية التوزيع بشكل مباشر ، بل ان نفوذهم الاقتصادى والسياسى فى الريف قد ازداد قوة مع القضاء على الملكيات الكبيرة ومع استخدامهم للتسهيلات التى قدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية لهم[١٢]

كذلك فلا يمكن ان نتجاهل أن برنامج التوزيع لم يقدم الكثير للاسرة المعدمة فى الريف ، لأن اولوية التوزيع فضلت المستأجرين السابقين وصغار الفلاحين المالكين فى المقام الأول ، ووضعت بذلك هدف الكفاية الانتاجية قبل هدف توزيع الثروة والدخل فى الاعتبار . من ناحية اخرى فان الاصلاح الزراعى لم يستطع ـ لاسباب كثيرة ان يخلق اوضاعا ثابتة ودائمة فى اتجاه التوزيع المتوازى للملكية الزراعية . فقد لوحظ فى منتصف الستينات ان اتجاهات جديدة لتركز الملكية قد عادت للظهور ، واكتشفت لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ ان كثيرا من كبار ومتوسطى الملاك قد استطاعوا التحايل على القانون بعقود بيع صورية ومزيفة . فوضعت اللجنة ٢١٦ عائلة

تحت الحراسة استولت منهم على حوالي ٢٠٠ فدان(١٣) . ومع بداية السبعينات كانت عملية التركز قد تزايدت بشكل ملموس ، وساعدت بعض قرارات الدولة على تدعيمها . فمع عام ١٩٧١ بدىء فى تصفية أملاك الدولة ، وردت ١٣٦ الف فدان من اراضى الوقف التى كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعى الى وزارة الاوقاف التى طرحتها بدورها للبيع . وفى عام ١٩٧٤ ردت البقية من اراضى الحراسات الى ملاكها ومعظمهم من كبار الملاك السابقين(١٤) .

إلا ان الحقيقة الأخرى الهامة التى ساعدت على عملية تركز الملكية تمثلت اساسا فى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى التى لم تستطع قوانين الاصلاح الزراعى ان تعمل على تغييرها بشكل جذرى . فمن ناحية توجد فئات محدودة العدد من الفلاحين الأغنياء والرأسمالية الزراعية لديها القدرة المالية دائما على شراء المزيد من الاراضى الزراعية ولا يوجد حائل جاد يمنعها من ذلك ، بل وتساعدها الظروف والسياسات السائدة . وعلى الطرف الآخر قاعدة عريضة جدا من صغار الملاك لا تكفى عائدات ملكياتهم لتغطية احتياجات الحياة الاساسية لاسرهم ، واضطرارهم لذلك لبيع قراريطهم المعدودة والبحث عن مهرب للحياة فى المدن الكبيرة .

وقد نشر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقريرا لتوزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٤ وهو ما يعتبر احدث البيانات المتوفرة حتى الآن — يؤكد اتجاهات التركز فى الملكية تعرض بياناته فى الجدول ١ — ٣

تشير الملاحظة الأولى على بيانات الجدول ان المساحة الزراعية المملوكة للاهالى عام ١٩٧٤ تقل بحوالى ٨٩٠ الف فدان عن مثيلتها عام ١٩٦٥ ولا يوجد تفسير واضح لهذا النقص وهل هو نتيجة لزحف العمران على الاراضى الزراعية خلال تسع سنوات ، ام نتيجة لعدم شمول الجدول لكل البيانات عن الملكية الزراعية عام ١٩٧٤ م لخلل احصائى وبيانات مبالغ فيها عام ١٩٦٥(١٥) ولا شك ان هذا الاختلاف سوف يؤثر على قيمة المقارنة بين هيكل توزيع الملكية فى السنتين المذكورتين ، خاصة وان المساحة المملوكة لصغار الملاك (اقل من خمسة أفدنة) هى التى انخفضت بشكل حاد — بمقدار ٩٢٢ الف فدان — عن عام ١٩٦٥ . ومع ذلك فربما تعطينا بيانات الجدول مؤشرا عاما لاتجاهات التغير فى هيكل الملكية عام ١٩٧٤ . لقد فقد صغار الملاك حوالى ١٣٪ من نصيبهم النسبى من اجمالى المساحة الزراعية خلال تسع سنوات وانخفضت نسبة ما يملكونه من ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥ الى ٤٩,٨٪ فقط عام ١٩٧٤ هذا بالرغم من ان وزنهم العددى قد بقى على ماهو عليه (٩٤,٩٪) . وفى نفس الوقت استطاعت طبقة كبار

الملاك ــ التى كان حجم ملكيتها قد تقلص كثيرا نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى فى الخمسينات واوائل الستينات ــ ان تستعيد جزءا هاما من ملكيتها السابقة وترفع نصيبها النسبى من ١٢٫٦٪ من اجمالى الاراضى الزراعية عام١٩٦٥الى ١٦٫٣٪ عام ١٩٧٤ ، وتسترد بالتالى جزء من وضعها الاقتصادى والسياسى المفقود فى الريف المصرى .. وعموما فليس هناك من القوانين والسياسات التى طبقت بعد هذا التاريخ ما يعطينا دليلا على احتمالات تغير هذا الاتجاه بل العكس تماما هو الصحيح فى تزايد امكانيات تركز الملكية وفقد صغار الملاك لجزء اكبر من ملكياتهم .

جدول ١ ــ ٣ هيكل توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٤

فئة الملكية بالفدان	عدد الملكيات بالالف	النسبة المئوية	المساحة المملوكة بالالف فدان	النسبة المئوية
صغار الملاك	٣١٢١٫٣	٩٤٫٩ ٪	٢٧٧١	٤٩٫٨ ٪
أقل من فدان	٢٣٠٤٫٢	٦٩ ٪	٩١٨	١٦٫٥ ٪
١ ــ	٤٣٠٫٩	١٢٫٩ ٪	٥٦٩	١٠٫٢ ٪
٢ ــ	٢١٨٫٢	٦٫٥ ٪	٤٨٩	٨٫٨ ٪
٣ ــ	١٣١٫٨	٣٫٩ ٪	٤٢٥	٧٫٦ ٪
٤ ــ	٨٦٫٢	٢٫٦ ٪	٣٧٠	٦٫٧ ٪
متوسطى الملاك	١٦١٫٥	٤٫٨ ٪	١٨٨٩	٣٣٫٩ ٪
٥ ــ	٩١	٢٫٧ ٪	٦٠٥	١٠٫٨ ٪
١٠ ــ	٤٦٫١	١٫٤ ٪	٥٨٥	١٠٫٥ ٪
٢٠ ــ	٢٤٫٤	٫٧ ٪	٦٩٩	١٢٫٦ ٪
كبار الملاك	٨٫٢	٫٣ ٪	٩١٠	١٦٫٣ ٪
٥٠ ــ	٦٫٨	٫٢	٥١٦	٩٫٢ ٪
١٠٠ ــ	١٫٤	٫١	٣٩٤	٧٫١ ٪
اجمالى	٣٣٤١	١٠٠	٥٥٧٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ ، مرجع رقم ٢٥٦١/١ أ / ٧٧ القاهرة نوفمبر ١٩٧٧ ص ٤٦/٤٧

الاثار التوزيعية للاصلاح الزراعى على دخول المنتفعين :

من الصعب عمل قياس دقيق للاثار التوزيعية للاصلاح الزراعى على دخول المنتفعين من برنامج توزيع الأرض ، وذلك لعدم توفر البيانات الكافية ولتضارب هذه البيانات الى جانب صعوبة حساب متوسط موحد لصافى ايراد الفدان نظرا لاختلاف الايراد باختلاف المحاصيل المزروعة وخصوبة الارض وانتاجيتها .. ومع ذلك فان هناك بعض المحاولات فى هذا المجال يرجع معظمها الى تواريخ متفاوته نسبيا .. فأنور عبد الملك على سبيل المثال - يقدر استنادا الى بحث نشرته جريدة المساء فى اغسطس وسبتمبر ١٩٥٨ الى ان المنتفع من قانون الاصلاح كان يتحمل عام ١٩٥٨ حوالى ٥٠ جنيه سنويا كتكلفة زراعية واقساط وفوائد عن كل فدان[١٦] ، وهو ما يعنى ان صافى دخل الفدان لم يكن يتجاوز سبعة الى ثمانية جنيهات سنويا : وان دخل المنتفع الذى وزع عليه فى المتوسط ٢,٤ فدان لم يكن يتجاوز ١٧ الى ١٩ جنيه سنويا .

وعلى عكس هذا التقدير توصل (جبرائيل صعب) الى ان صافى الدخل النقدى للفدان عام ١٩٥٩ كان يزيد بحوالى ٤٠٪ الى ٥٠٪ عنه فى عام ١٩٥٢/٥١ . ويعود ذلك بشكل اساسى الى ان اجمالى ما كان يدفعه المنتفع عام ٥٩ من تكلفة المدخلات الزراعية واقساط وفوائد الارض كان يقل بكثير عما كان يدفعه كمستأجر عام ٥٢/٥١ كقيمة ايجار نقدى للارض وتكلفة مدخلات زراعية[١٧] .

الا انه ربما تكون اهم المحاولات لتقدير صافى الدخل النقدى للفدا ، وتطوره من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ هى تلك التى قام بها Eshag and kamal لاشتمالها على مقارنة لتطور دخل الفدان فى فترة طويلة نسبيا[١٨] وتشير تلك المحاولة الى أن صافى الدخل النقدى للفدان قد ارتفع من ٢٧ جنيه فى السنة عام ١٩٥٣/٥٢ الى ٦٤ جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ اى بحوالى ١٣٧٪ . ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى الارتفاع فى اجمالى ايرادات الفدان نتيجة لتحسن الانتاجية وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية والى الثبات النسبى أو الزيادة الطفيفة فى تكلفة الزراعة ثم الى تناقص اقساط وفوائد شراء الأرض خاصة بعد عام ١٩٦١/٦٠ . وباستبعاد الاثار التضخمية - باستخدام الرقم القياسى الرسمى لنفقات المعيشة فى الريف المصرى - تصل الزيادة فى صافى الدخل الحقيقى للفدان عن نفس الفترة حوالى ٨٧٪ اى بمتوسط قدره ٥,٤٪ فى السنة . الا ان تلك الزيادة الحقيقية ربما تكون مبالغا فيها الى حد ما نظرا لأن الرقم القياسى الرسمى لنفقات المعيشة لايعكس بصفة دائمة كل الارتفاعات الفعلية فى أسعار السوق . لقد قدر سمير رضوان - على سبيل

المثال ـ وبناء على المحاولة السابقة هـ ان الزيادة الحقيقية فى صافى دخل الفدان لايمكن ان تتجاوز ٤٤٪ خلال هذه الفترة[١٩] . أى بمعدل قدره ٣,١٪ فى المتوسط فى السنة وهو ما يعتبر على اية حال زيادة معقولة فى الدخل الحقيقى للمنتفع .

لا توجد بشكل عام بيانات يمكن الوثوق بها لتقدير الدخل الصافى للفدان بعد عام ١٩٦٥ ، وإن كان يمكن القول بشىء من الثقة بأن المكاسب الحقيقية للمنتفعين قد تناقصت تناقصا حادا بعد هذا التاريخ وذلك للارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة والذى بلغ فى الفترة من عام ٦٤ الى عام ٧٤ حوالى ٨٠٪ تقريبا ، وفى اسعار المدخلات الزراعية ، بدرجة أعلى من زيادات اسعار المنتجات الزراعية التقليدية التى ينتجها صغار الفلاحين والتى تقدر بحوالى ٦٠٪ فقط فى نفس الفترة[٢٠] .

١ ـ ٢ التغيرات فى نظام ايجار الاراضى الزراعية :

يرى كثير من الباحثين أن التنظيم الذى أدخله قانون الاصلاح الزراعى الأول على علاقات ايجار الاراضى الزراعية كان من أهم ابعاد هذا القانون ، بل لعله أهم بكثير من المكاسب التى حققها برنامج توزيع الأرض[٢١] .

حدد القانون قيمة الايجار النقدى للفدان بسبعة أمثال ضريبة الاطيان ، وتقسيما متساويا لتكلفة الزراعة وريع الأرض بين المستأجر والمؤجر فى حالة المشاركة على المحصول ، كما ضمن الحماية القانونية للمستأجر ضد الغاء عقد المؤاجرة الذى نص القانون على الاتقل مدته عن ثلاث سنوات .

ولقد تم تطبيق هذا النظام على حوالى ٣,١ مليون فدان أى أكثر من نصف مساحة الاراضى الزراعية ، منها حوالى ٧٥٠ الف فدان تخضع لنظام المشاركة على المحصول[٢٢] ويقدر البعض بأن حوالى ١,١ مليون مستأجر قد استفادوا بشكل أو بآخر من هذا القانون حتى عام ١٩٦٠[٢٣] وكان تحديد قيمة الايجار السنوى بسبعة امثال الضريبية وهو مايعادل حوالى ٢١ جنيه فى المتوسط يقل بمقدار ١٠ الى ١٥ جنيها عن متوسط قيمة الايجار قبل صدور القانون عام ١٩٥٢ . ولقد قدر البعض بناء على ذلك أن صافى الدخل النقدى للمستأجر قد وصل عام ٦٤ / ١٩٦٥ ضعف ماكان عليه عام ٥١ / ١٩٥٢ بشرط أن تكون القيمة الايجارية مطابقة لما نص عليه القانون[٢٤] كذلك يمكن القول بأن استفادة المستأجر حسب نظام المشاركة على المحصول لم تكن أقل فرغم أن علاقات التأجير العينى من منطقة لاخرى ومن محصول لاخر ، فلقد كان من المألوف قبل عام ١٩٥٢ فى بعض المحاصيل الرئيسية كالقطن مثلا ـ أن يحصل صاحب الارض على خمسة أسداس صافى ايراد الفدان والمستأجر على السدس فقط ـ وطبقا لقانون الاصلاح

أرتفع نصيب المستأجر من السدس الى النصف .

على أنه يكاد يكون من المستحيل أن يتم تقدير دقيق لاجمالى الاستفادة النقدية أو الحقيقية التى حصل عليها المستأجرين طبقا لقانون تنظيم علاقات الايجار ، نظرا لنقص البيانات التى يمكن الوثوق بها فى هذا المجال . هذا رغم وجود بعض التقديرات التى ترى أن اجمالى دخول المزارعين المستأجرين قد ارتفعت نتيجة لتخفيض ايجارات الاراضى مابين ٢٠ الى ٤٠ مليون جنيه سنويا .[٢٥] على أنه توجد بعض الدلائل التى تشير الى أن نظام الايجار قد أحدث على الاقل فى السنوات الاولى لتطبيق الاصلاح الزراعى آثارا توزيعية ايجابية لصالح المستأجرين وعلى حساب أصحاب الاراضى . وقد يكون أحد هذه الدلائل أنخفاض النصيب المطلق والنسبى للايجارات النقدية فى الدخل الزراعى من ٥٨ مليون جنيه أى ١٦٪ عام ٥١ / ١٩٥٢ الى ٤٩ مليون جنيه أى ٧٪ فقط عام ٦٨ / ١٩٧٩ .[٢٦] ومع ذلك فقد يكون من الضرورى وضع بعض التحفظات على مدى قوة هذه الادلة ، خاصة اذا ما وضع فى الاعتبار أن جزءا من انخفاض الايجارات النقدية ليس انخفاضا حقيقيا وانما هو نتيجة للتقديرات الاحصائية الرسمية فقط ، وأن جزءا آخر يرجع الى أن بعض أصحاب الاراضى قد فضلوا بعد قانون تنظيم الايجارات زراعة اراضيهم بأنفسهم بدلا من تأجيرها ، وهو أتجاه يمكن ملاحظته بشكل خاص فى الستينات والسبعينات . هذا بالاضافة الى أنه قد مورست ومازالت تمارس طرقا كثيرة للتحايل على قانون الايجارات بما يؤدى الى تزايد الفارق بين الايجار القانونى والايجار الحقيقى المدفوع . فمن الممارسات الشائعة أن يتم الاتفاق كتابة على عقد ايجار قانونى ولكن مالك الارض يجبر المستأجر على توقيع مستندات مديونية على بياض ، أو بالفارق بين الايجار القانونى والايجار المطلوب ، أو أن يسلمه قطعة أرض قل مساحة مما ورد بالعقد أو يدفعه للعمل فى قطعة أرض أخرى دون مقابل .

كذلك فأن كثيرا من المستاجرين ـ ونظرا للفارق الاجتماعى الذى يفصلهم عن صاحب الارض اذا ما كان مالكا كبيرا ليسوا فى الوضع الذى يسمح لهم بطلب عقود ايجار مكتوبة ، وبذلك تبقى الحيازة لدى المالك الذى يستطيع من خلالها الحصول على تسهيلات الجمعيات التعاونية الزراعية من قروض نقدية وعينية ومدخلات زراعية بالسعر الرسمى ، وبيع تلك المدخلات الى المستأجر بأسعار السوق السوداء .[٢٧] ورغم أن اعمال لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ قد استطاعت أن تثير مخاوف الملاك ـ المؤجرين وتدفعهم الى اتباع القانون ، الا أن ذلك لم يستمر طويلا وعادت الاوضاع

الى ماكانت عليه أن لم تكن فى الحقيقة قد ساءت مع الزمن على حساب المزارعين ـ المستأجرين . فلقد تزايد فى السبعينات الفرق بين الايجار القانونى والايجار المدفوع بالفعل الى أن حصل هذا الفارق عام ١٩٧٥ على صيغته القانونية . ففي يونيو ١٩٧٥ استطاع الملاك عن طريق ممثليهم فى مجلس الشعب أن يصدروا قانونا جديدا لايجارات الاراضى الزراعية ارتفع بمقتضاه الايجار بحوالى ٢٥٪ مع ترك الباب مفتوحا فى المستقبل لاية زيادات أخرى اذا ماأرتفعت ضرائب الاطيان . كما أعطى القانون الجديد للملاك الحق فى طرد المستأجرين اذا ماتأخروا شهرين فقط عن دفع القيمة الايجارية ، الى جانب الحق فى تغيير علاقات الايجار النقدية الى مشاركة على المحصول وهو ماكان محظورا بشكل مطلق فى قانون الاصلاح الزراعى[٢٨] .

العلاقة بين ملكية وحيازة الاراضى الزراعية :

إن المساحة الضخمة للاراضى الزراعية المؤجرة تجعل من الضرورى أن يكون معيار الحيازة الزراعية ـ وليس الملكية ـ هو المعيار الاساسى فى تحليل هيكل الزراعة المصرية وآثار الاصلاح الزراعى .

وتعرف الحيازة بأنها مساحة الأرض الزراعية ، سواء قطعة واحدة أو عدة قطع ، التى يستغلها حائز واحد وتدار ادارة واحدة بغض النظر عما إذا كان الحائز هو مالك الارض أو مستأجرها . فالسمة الاساسية للحيازة الزراعية هى النشاط الزراعى وليست الملكية . وبالتالى فأن حجم حيازة شخص ماتساوى الارض المملوكة بالاضافة الى الارض المؤجرة من الغير ناقصا الارض التى يتم تأجيرها للغير[٢٩] وتوضح المقارنة بين هيكلى الملكية والحيازة الزراعية مدى أهمية هذه الظاهرة (انظر الجدول ١ / ٤) ولسوء الحظ فأن آخر البيانات المنشورة والتى يمكن الاعتماد عليها عن هيكل الحيازة يعود الى عام ١٩٦١ وهو عام التعداد الزراعى الرابع .

ويشير الجدول الى أن هناك تركزا اكبر فى هيكل الحيازة الزراعية عنه فى هيكل الملكية . وبحساب معامل جينى Gini - Coefficient الذى يوضح مدى التركز أو التشتت فى توزيع الثروة أو الدخل★ نجد أنه يبلغ عام ١٩٦١

★ معامل جينى **Gini Coefficient** هو اكثر المقاييس الاحصائية استخداما لقياس مدى التركز او التشتت فى توزيع الثروة او الدخل ويتم حساب هذا العامل من منحنى لورنز **Lorenz Curve** ويعتبر هذا الاخير تمثيلا بيانيا عاما لتوزيع الثروة او الدخل يوضح العلاقة بين النسب المئوية المتجمعة للافراد اصحاب الدخل او الثروة (على الاحداثى الافقى) والنسب المئوية المتجمعة لدخل او ثروة هؤلاء الافراد (على الاحداثى الراسى) . وللتبسيط يمكن القول انه كلما اقترب معامل جينى من الصفر كلما دل هذا على توزيع متوازن ، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل هذا على تركز الثروة او الدخل .

جدول ١ ـ ٤ مقارنة بين هيكل توزيع الملكية وهيكل توزيع الحيازات الزراعية عام ١٩٦١

فئة الملكية أو الحيازة بالفدان	عدد الملكيات بالالف	عدد الحيازات بالالف	عدد الحيازات كنسبة مئوية من عدد الملكيات	مساحة الملكيات في الفئة بالالف فدان	مساحة الحيازات في الفئة بالالف فدان	مساحة الحيازات كنسبة مئوية من مساحة الملكيات
اقل من ٥	٢٩١٩	١٣٨١	٪ ٤٧,٣	٣١٧٢	٢٣٥٤	٪ ٧٤,٢
٥ ـ ١٠	٨٠	١٧٠	٪٢١٢,٥	٥٢٦	١١٠١	٪ ٢٠٩,٢
١٠ ـ ٢٠	٦٥	٥٧	٪ ٨٧,٢	٦٣٨	٧٤٣	٪ ١١٦,٥
٢٠ ـ ٥٠	٢٦	٢٤	٪ ٩٢,٣	٨١٨	٦٨٩	٪ ٨٤,٢
٥٠ ـ ١٠٠	٦	٦	٪ ١٠٠	٤٣٠	٦٣٠	٪ ١٠٠
١٠٠ فما فوق	٥	٤	٪ ٨٠	٥٠٠	٩٠٦	٪ ١٨١,٢
اجمالي	٣١٠١	١٦٤٢	٪ ٥٣	٦٠٨٤	٦٢٢٣ *	

* الفرق بين مساحة الحيازات ومساحة الملكيات (حوالي ١٣٩ الف فدان) قد يرجع الى أن مساحة الملكيات لاتتضمن الملكيات الحكومية .

المصدر : m. ABDEL --FADI L...OP.CIT..P. 16

فيما يتعلق بتوزيع الملكية ٠,٤٣٢ [٣٠] بينما يرتفع فيما يتعلق بتوزيع الحيازة في نفس العام الى ٠,٦٢٧ [٣١] فعدد الحيازات لايزيد عن ٥٣٪ من عدد الملكيات . ويأتي هذا بصفة خاصة على حساب الملكيات الصغيرة أقل من ٥ افدنة والتي ينخفض فيها عدد الحيازات الى ٤٧٪ من عدد الملكيات ، كما تقل فيها مساحة الحيازات بحوالي ٧١٨ الف فدان عن مساحة الملكيات . وهو مايشير الى أن عددا كبيرا من الملاك في هذه الفئة يؤجرون اراضيهم اما لانهم يمثلون ملكيات غائبة تعيش في المدينة وليس لها علاقة بزراعة الارض ، أو لأن قطعة الارض التي يملكونها لاتكفي لتغطية احتياجات الحد الادنى للمعيشة (أقل من فدان) . ويذهب هذا الجزء المؤجر من الملكيات الصغيرة بشكل اساسي أما الى الفلاحين المتوسطين (٥ ـ ٢٠ فدان) ـ وهي تلك الفئة التي تمثل العمود الفقري لبرجوازية الريف المتوسطة ، والتي تقيم في القرية اقامة دائمة وتعيش على الزراعة ويأتي منها في الغالب العمد ومشايخ البلد ـ أو إلى كبار الملاك (اكثر من ١٠٠ فدان) .

كذلك فأن من الملاحظ أنه رغم انخفاض مساحة الحيازات عن مساحة الملكيات في فئة صغار المزارعين (اقل من ٥ افدنة) ، الا أن متوسط الحيازة (حوالي ١,٧ فدان) يزيد كثيرا عن متوسط الملكية في هذه الفئة

(١,١ فدان) ، وهو ما قد يدل على نوع من التركز لصالح الكفاية الانتاجية فى الزراعة وعلى حساب التوازن فى توزيع الثروة والدخل ، كما يشير ايضا الى التأثيرات التوزيعية للاصلاح الزراعى الذى اشترط عند توزيع الارض عدم تأجيرها الى الغير ، أى أن يكون المالك هو الحائز فى نفس الوقت .

الا انه من المهم ان نوضح بان تلك البيانات لايمكن ان تكون اكثر من اتجاه عام للعلاقة بين توزيع الملكيات وتوزيع الحيازات الزراعية فمن الصعب فى الزراعة المصرية ان يتم الفصل بشكل دقيق بين الارض المملوكة والارض المؤجرة من الغير ، نظرا لان كثيرا من الملاك يزرعون اراضيهم بانفسهم فى مواسم المحاصيل النقدية ، ثم يؤجرون مساحات من تلك الاراضى بعد تجزئتها لقطع صغيرة للمزارعين المستاجرين او عمال الزراعة فى المواسم الاخرى[٣٢] كذلك فانه من الصعوبة ان نتبين حجم التغيرات التى حدثت فى هيكل الحيازة الزراعية بعد عام ١٩٦١ ، حيث لم يتم بعد هذا التاريخ اى تعداد زراعى خامس يقدم بيانات ميدانية يمكن الاعتماد عليها .

ورغم ان معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة قد قام بتقرير - لم ينشر عن توزيع الحيازات الزراعية عام ١٩٧٥/٧٤ ، الا اننا لايمكن ان نثق كثيرا فى هذه التقديرات نظرا لانها - وعلى خلاف كل الدلائل على زيادة تركز الحيازات الزراعية خلال اواخر السيتينات وخلال السبعينات مثلما حدث فى الملكيات الزراعية ، واتجاهات الفلاحين الاغنياء وكبار الملاك الى زراعة اراضيهم بانفسهم وزيادة حيازاتهم وعملية الطرد المستمر للملكيات والحيازات القزمية - تشير على عكس ذلك تماما الى تنازل فجائى لمتوسطي وكبار الملاك عن هذا الاتجاه ، وتاجير اراضيهما الى الغير ، والي وجود ١٣ حائزا فقط فى فئة كبار المزارعين (اكثر من ٥٠ فدان) رغم ان عدد الملاك فى هذه الفئة يزيد عن ثمانية آلاف وان مساحة حيازاتهم لاتزيد عن ١٠٦ الف فدان (اى بمتوسط قدرة ٨١٥٤ فدان وهو امر يتنافى مع المنطق) رغم أن مساحة الملكيات فى هذه الفئة تصل الى ٩١٠ الف فدان .

١ - ٣ مدى تحسن اوضاع العمال الزراعيين :

تتمثل احد الخواص الاساسية للزراعة المصرية فى وجود فئة عريضة من الفلاحين المعدمين الذين لايجدون اى سبيل لامتلاك او حيازة الارض الزراعية ولايملكون الا قوة عملهم وربما ايضا بعض ادوات العمل الزراعية البدائية التى هى فى معظم الاحوال من ضرورات الحصول على عمل على وجه الاطلاق . ولا تقدم الاحصاءات المصرية حتى الان حصرا شاملا لهذه الفئة لمعرفة مدى ثقلها العددى فى الريف المصرى . لذلك تعدد محاولات الكتاب المهتمين بالزراعة المصرية لتقدير هذا العدد وأن كان لايمكن الاعتماد

على معظم هذه المحاولات . فهى اما متقادمة تعود الى الخمسينات وتقتصر على سنة واحدة بما لايدع مجالا لامكانية المقــارنة لتــطور عدد المعــدمين فى سنوات مختلفة ، او انها قدرت المعدمين على اساس اجمــالى الاشــخاص الذين لايملكون اراضى زراعية رغم انه مــن المنطقــى ان تــــكون الحيازة الزراعية وليست الملكية هــى المعيار الاســاسى فى قياس علاقــة الأتصــال واســتخدام الاراضى الزراعية ، وان تــكون الاسرة وليس الشــخص هــى الوحدة التى يتم على اساسها التقدير نظرا لان الاسرة فى الريف تعتبر وحدة اقتصادية ، ولا يمكن باى حالة حســاب اطفــال او زوجــة احــد الملاك او الحائزين على انهم معدمين[٣٣] .

وتعتبر تقديرات محمود عبد الفضــيل وســمير رضــوان أدق وأحـــدث المحاولات التى تمت للتعرف على اعداد المعــدمين[٣٤] ، الا انهــا تقــف عند عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ . ولقد اعتمدت على هاتين المحاولتين الى حــد كبير للتوصل الى تقدير احدث لعدد هذه الفئة وتــطوره منذ عام ١٩٥٠ حتــى عام ١٩٧٦ وبتجنب بعض الاخطاء التقديرية التى وقع فيها كل منها .. وعمــوما فان هذا التقدير ـ والوارد بالجدول ١ ـ ٥ لايعدو ان يكون مجرد محــاولة للتوصل الى اتجاه عام يشير الى ثقــل وخــطورة هــذه المشــكلة فى الريف المصرى .

ويبين الجدول ان العدد المطلق والنسبى للاسر المعدمة قد انخفض بشــكل دائم بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٥ ولايرجع ذلك فقط الى برنامج توزيع الارض حسب قانون الاصلاح الزراعى ـ الذى فضل كما سبق القول المســتأجرين وصغار الملاك على المعدمين ـ بقدر مايرجع ايضا الى الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة[٣٥] ، والى فرص العمل التى اتيحت فى اواخر الخمسينات واوائل الستينات فى بعض المشروعات الكبرى مثل الســد العــالى وبــرنامج استصلاح الاراضى الزراعية والتى تقدرها منظمــة العمــل الدولية بحــوالى ٣٠٠ الف فرصة عمل[٣٦] الا ان اعداد ونسبة المعدمين قد بدات بعــد ذلك فى الارتفاع ونتيجة لاستمرار ارتفاع معدلات التزايد السكانى وبطء ثم تــوقف التــوسع الرأسى فى الزراعة المصرية وانتهــاء بــرنامج تــوزيع الاراضى الزراعية ، الى جانب استمرار عملية التــركيز فى الحيازة . الا انه ينبغــى الاشارة الى ان اعداد المعدمين ربما تكون قد اتجهت الى الركود النسبى او الى التناقص بعد عام ١٩٧٦ مع تــزايد معــدلات الهجــرة الى المدينة والى الدول العربية وهو مالايمكننا هنا اثباته او تقديره على وجه الدقة وان كانت هناك بعض الظواهر التى تدل عليه مثل النقص الشديد فى العمــالة الزراعية فى بعض مناطق الريف . ورغم ذلك تبقى هذه الهجرة مجرد مســكن مــؤقت لايقدم حلا داخليا شاملا لمشكلة المعدمين ، ولا يمنع امكانية ارتفاع اعدادهم

مرة اخرى اذا ما تشبعت اسواق العمالة فى الدول العربية او نتيجة لظـروف سياسية تقفل هذه الاسواق امام الهجرة المصرية .

جدول ١ ـ ٥ تقدير عدد الاسر المعدمة فى الريف المصرى ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦

السنة/ البيان	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
١ ـ سكان الريف (مليون نسمة)	١٣,٧٠٠	١٦,٤٠٧	١٧,٥٠٣	١٧,٧٨٢	٢٠,٥٦١
٢ ـ عدد الاسر فى الريف (مليون اسره)	٢,٧٤٠	٣,٢٥٥	٣,٣٢٦	٣,٥٦٤	٣,٧٣٨
٣ ـ عدد الاسر التى لاتعمل بالزراعة (مليون)	٠,٢٧٤	٠,٤٨٨	٠,٤٩٩	٠,٥٧٠	٠,٦٣٥
٤ ـ عدد الاسر التى تعمل بالزراعة (مليون)	٢,٤٦٦	٢,٧٦٧	٢,٨٢٧	٢,٩٩٤	٣,١٠٣
٥ ـ عدد الاسر الحائزة للارض (مليون)	١,٠٠٣	١,٦٤٢	١,٨٢٤	١,٩٢٥	١,٩٣١
٦ ـ عدد الاسر المعدمة (مليون)	١,٤٦٣	١,١٢٥	١,٠٠٣	١,٠٦٩	١,١٧٢
٧ ـ نسبة الاسر المعدمة للاسر التى تعمل بالزراعة	٥٩,٣٪	٤٠,٧٪	٣٥,٥٪	٣٥,٧٪	٣٧,٨٪

المصادر وطريقة الحساب :

١ ـ عدد السكان فى السنوات الاربع الاولى تم استخراجه مـن تعدادات السـكان اعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بعد اضافة أو طرح نسبة الزيادة الطبيعية للسكان مع وضع نسبة لهجرة سكان الريف الى المدن فى الاعتبار (سوف نشير الى كيفية حساب هذه النسـبة فى فصل قادم) عدد السكان عام ١٩٧٦ هو عددهم حسب تعداد السكان فى نفس العام .

٢ ـ تم حساب عدد الاسر بقسمة عدد السكان على متوسط عدد الافراد لكل أسرة كما هى واردة بتعدادات السكان السابق ذكرها وكانت كما يلى : ١٩٥٠ خمسة افراد/ أسرة ، عام ١٩٦١ : ٥,٠٤ فرد/ أسرة ، عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ : ٥,٢٧ فـرد/ أسرة . عدد الاسر عام ١٩٧٦ من تعداد السكان فى نفس العام .

٣ ـ عدد الاسر الريفية التـى لاتعمـل فى الزراعة عام ١٩٥٠ (١٠٪ مـــن عدد الاسر فى

ويمكن بشكل عام تصنيف المعدمين إلى ثلاث فئات : عمال الزراعة الدائمون العمال الموسميون ، وعمال التراحيل . أما عمال الزراعة الدائمون فهم هؤلاء الذين يبيعون لمدة طويلة نسبيا — سنة أو أكثر — قوة عملهم لمتوسطي وكبار الحائزين ويحصلون على أجر نقدي ثابت ، وربما يكون جزءا من هذا الأجر على شكل عيني وذلك حسب علاقات العمل المتبعة في بعض المناطق — وكان التعداد الزراعي الرابع عام ١٩٦١ قد قدر عددهم بحوالي ٩٪ من قوة العمل في الريف أي حوالي ٤٥٠ الف عامل[٣٧]. بينما يمثل العمال الموسميون وعمال التراحيل الجزء الأكبر من قوة العمل المباعة في القطاع الزراعي[٣٨] وهم يعملون — عادة في مواسم الزراعة والحصاد بأجر يومي تحدده شروط العرض والطلب في السوق ، وغير مرتبطين بمزارع محدودة ، ولمدة لاتزيد في الغالب عن ١٨٠ يوما في السنة . ولقد قدر التعداد الزراعي الرابع عددهم بحوالي ١,٢٣ مليون عامل .

ويعتبر عمال التراحيل بحق أفقر فقراء مصر ، وأدنى فئات العمال الزراعيين اجتماعيا وماديا وأكثرها تعرضا لظروف العمل القاسية . فطبقا لأعمال التراحيل يقوم مقاولو الأنفار المنتشرين في الريف بجمع قوة العمل التي لاتجد عملا في قريتها ، لاستخدامها لقاء أجر زهيد في مناطق أخرى قد تبعد عن قراهم مئات الكيلومترات ، وذلك لثلاثة أو أربعة مرات في السنة لمدد تتراوح مابين أربعة وثمانية أسابيع في كل مرة ، هي كل الفترة التي يمكن أن يشتغلها عامل التراحيل . وغالبا مايكون العمل الذي تجمع إليه الترحيلة — وهو ماقد يدعو للسخرية حقا — من أعمال الأشغال العامة مثل

الريف) — سمير رضوان مرجع سابق ص ٧ . وبالنسبة لعامي ٦١ ، ٦٥ تم حساب تقدير منظمة الاغذية الزراعية (١٥٪) انظر .

FAO : perspective studies of Agriculture Development For The A.R.Egypt, Rome 1973, Statistical Appendix Taple 2.

وبالنسبة لعامي ٧٠ ، ٧٦ فلقد تم تقدير النسبة على اساس ١٦٪ ، ١٧٪ على التوالي ، وذلك بمراعاة ضعف حجم القطاعات الاقتصادية غير الزراعيين في الريف المصري .

٤ — عدد الاسر الحائزة للأرض تم نقله عامي ١٩٥٠ ، ١٩٦١ من الاحصائين الزراعيين الثالث والرابع الخاصين بهذين العامين وبالنسبة للسنوات التالية تم اضافة عدد المستفيدين من توزيع الارض طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي والمستفيدين من توزيع الارض المستصلحة . ويعيب هذه الطريقة أنها لاتضع في الاعتبار النقص الذي يحدث في اعداد الحائزين نتيجة لعملية تركز الحيازة أو الزيادة التي تحدث في اعدادهم نتيجة عملية التفتت في الحيازة .

جدول ١ ـ ٦ تطور الاجر النقدي والاجر الحقيقي لعمال الزراعة

١٩٥٢ ـ ١٩٧٦

السنة / بيان	الاجر النقدي اليومي: بالقروش	الاجر النقدي اليومي: الرقم القياسي ١٩٥٢ = ١٠٠	الرقم القياسي لنفقات المعيشة ١٩٥٢ = ١٠٠	الرقم القياسي للأجر الحقيقي
١٩٥٢	١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	١٢ر٥	١٠٤ر٢	١٠٣	١٠١ر٢
١٩٦٢	١٤	١١٦ر٧	١٠١	١١٥ر٥
١٩٦٣	١٥	١٢٥	١٠٢ر١	١٢٢ر٤
١٩٦٠	١٩	١٥٨ر٣	١١٤ر٤	١٣٨ر٤
١٩٦٥	٢٢	١٨٣	١٢٧ر٤	١٤٣ر٩
١٩٦٦	٢٥	٢٠٨ر٣	١٣٣	١٥٦ر٦
١٩٦٩	٢٥ر٥	٢١٢ر٥	١٣٩ر٧	١٥٢ر١
١٩٧٠	٢٥	٢٠٨ر٣	١٥٠ر٢	١٣٨ر٧
١٩٧١	٢٥ر٥	٢١٢ر٥	١٥٦	١٣٦ر٢
١٩٧٢	٢٧ر٥	٢٢٩ر٢	١٦٣ر٨	١٣٩ر٩
١٩٧٣	٢٩ر٢	٢٤٣ر٣	١٨١ر٥	١٣٤
١٩٧٤	٣٢ر٢	٢٦٨ر٣	٢١٠ر٤	١٢٧ر٥
١٩٧٦	٣٨ر٨	٣٢٣ر٣	٢٥٩ر٢	١٢٤ر٧

الري والصرف وشق الترع وبناء الجسور .

يحصل مقاول الأنفار على عمولة تصل في كثير من الأحيان إلى نصف الأجر اليومي لعامل التراحيل إلا أنه عادة لايكتفي بذلك ، بل قد يجبر العامل على العمل لحسابه كل مرة لعدة أيام دون أجر . كذلك فإن علاقة التبعية للمقاول عادة ماتكون أقوى من ذلك بكثير . فالمقاول هو مقدم السلفة النقدية

والعينية ، وغالبا مايكون تاجرا بالقرية او مالكا أو حائزا متوسطا أو كبيرا ، اى أنه يمثل قوة اقتصادية وسياسية فى قريته . يستطيع من خلالها أن يجبر عامل الترحيلة على العمل دائما لحسابه .

حاول قانون الاصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ أن يساعد على تحسين الأوضاع العامة للعمال الزراعيين عن طريق الالزام بحد أدنى للأجر اليومى (١٨ قرش للرجال ، وعشرة قروش للنساء والأطفال) ، وتحديد ساعات العمل اليومى بثمانية ساعات . إلا أنه لم يتم الالتزام بهذا الحد الأدنى طوال الخمسينات وأوائل الستينات وبقيت شروط العرض والطلب فى السوق من ناحية ، وتحكم مقاولى الأنفار من ناحية أخرى هى القواعد التى يتم على أساسها تحديد الأجر اليومى وساعات العمل . ويوضح الجدول التالى تطور الأجر اليومى لعمال الزراعة حتى عام ١٩٧٦ وكما يبين الجدول فلقد بقى الأجر النقدى اليومى حتى عام ١٩٦٣ دون الحد الأدنى الذى حدده قانون الاصلاح الأول . وبدأت الزيادة مع عام ١٩٦٤ وفى السنوات التالية نتيجة الاهتمام الذى ابدته الدولة بأحوال عمال الزراعة فى فترة ماعرف باسم التحول الاشتراكى ونتيجة لأعمال لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ .

ومع الثبات النسبى لمستوى الأسعار فى النصف الأول من الستينات إتجه الأجر الحقيقى للارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له عام ١٩٦٦ . إلا أن هذا الاتجاه لم يتأكد طويلا ، وابتلعت زيادات الأسعار بعد ذلك كل التحسينات الطفيفة التى طرأت على الأجر النقدى ، بل وبدأ الأجر الحقيقى فى الانخفاض الدائم حتى عام ١٩٧٦ ليصل فى تلك السنة إلى نفس مستواه تقريبا عام ١٩٦٣ .

وتنبغى الاشارة إلى أن الرقم القياسى للأجر الحقيقى ربما يكون أكثر انخفاضا ـ خلال المدة كلها ـ عما ورد بالجدول ، وذلك لأننا استخدمنا الرقم القياسى « الرسمى » لنفقات المعيشة فى الريف لاستبعاد الآثار التضخمية ، وهو لايعكس حقيقة ارتفاع الأسعار فى السوق ، كما أن معظم انفاق عمال الزراعة نتيجة المستوى المتدنى لأجورهم ـ يوجه أساسا سلع الطعام والشراب التى تزايدت أسعارها فى الستينات والسبعينات بدرجة أعلى من نسبة الزيادة فى نفقات المعيشة بشكل عام .

أما عن تطور الأجر النقدى بعد عام ١٩٧٦ ـ وهو مالا توجد لدينا بيانات عنه فقد يكون هناك مايدل على ارتفاعه بمعدلات عالية . إلا أن الزيادات الحادة فى الأسعار خلال السنوات الأخيرة وخاصة لسلع الطعام والشراب ـ لابد وأن تكون قد التهمت جزءا هاما من هذه الزيادة على الأقل .

ولقد جاء إنشاء نقابات عمال الزراعة عام ١٩٦٤ خطوة أخرى فى سبيل

تحسين أوضاع هذه الفئة[39] إلا أن الرغبات الطيبة لاتكفي وحدها لتغيير الواقع ، فلقد تأسس من ناحية الشكل حوالى ٤٢٠٠ لجنة نقابية لعمال الزراعة ، تعتمد فى تشكيلها على الأجهزة الادارية فى القرى ، لم تشمل أكثر من ١٥٠ ألف عامل زراعى ، وسيطر على غالبيتها مقاولى الأنفار والملاك الزراعيون ، مما جعلها عاجزة عن أن تلعب دورا فى حشد وتنظيم عمال الزراعة أو التعبير عن مصالحهم[40]. ومن ناحية أخرى بدأت محاولة فى أوائل الستينات فى بعض المناطق ، خاصة فى محافظتى الدقهلية والبحيرة لتشغيل عمال التراحيل خلال مكاتب حكومية نظمتها المحافظتان لهذا الغرض . إلا أن تلك المحاولة هى الأخرى قد باءت بالفشل السريع نتيجة لفساد الجهاز الادارى ، وللوضع القوى لمقاولى الأنفار فى الريف .

إن النتيجة التى يمكن التوصل إليها هى أن عمال الزراعة وخاصة عمال التراحيل ـ أفقر فقراء الريف ـ هم أقل الفئات التى استفادت من قوانين الاصلاح الزراعى ومن السياسات الاقتصادية فى الريف المصرى ، وأن أوضاعهم التى لم يطرأ عليها تغير ما خلال الخمسينات وحققت طفرة تحسن فى أوائل الستينات ، قد اتجهت إلى أن تزداد سوءا فى النصف الثانى من الستينات وفى السبعينات .

ويعتقد مابرو أن العائلات الزراعية المعدمة كان يمكن أن تستفيد بشكل أفضل من قوانين الاصلاح الزراعى لو أن الحد الأعلى للملكية الزراعية عام ١٩٦١ قد خفض إلى ٢٥ فدانا بدلا من مئة فدان[41] وربما كان يمكن بذلك الاستيلاء على أكثر من مليون فدان أخرى ، يتم توزيعها على أكثر من ٤٠٠ ألف منتفع من صغار المزارعين ومن المعدمين . إلا أن مثل هذا الاجراء لم يكن ممكنا سياسيا فى الفترة السابقة وهو الآن لايمكن تخيله . فأغنياء الفلاحين والرأسماليين الزارعيين الذين كان من الممكن أن يمسهم هذا القرار لم يكونوا خصوما للنظام السياسى حتى عام ١٩٧٠ وهم الآن مؤيدى وأصدقاء النظام الحالى . كذلك فان برنامجا أوسع لتوزيع الأرض كان يمكن أن يقدم مكسبا غير قابل للتكرار للعائلات المعدمة ، يتم امتصاص أثاره مع الزمن عن طريق عوامل أخرى تعمل فى الاتجاه المضاد : الرقعة الزراعية المحدودة ، اهمال التوسع الأفقى فى الزراعة ، النمو السكانى المستمر ، اتجاهات التركيز فى الحيازة الزراعية ، ثم عدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير الزراعية على تشغيل الأعداد المتزايدة فى حجم قوة العمل .

١ ـ ٤ الآثار الدخلية لخدمات النظام التعاونى الزراعى :

عرفت مصر النظام التعاونى الزراعى منذ أوائل هذا القرن عندما أسس بعض كبار الملاك عام ١٩٠٨ جمعيات للتسويق التعاونى فى محاولة لالغاء دور الوسيط التجارى . وفى عام ١٩٢٣ صدر أول قانون للتعاون فى مصر نقل

الاشراف على الحركة التعاونية إلى يد السلطات الحكومية[٤٢]، انشئت على أساسه عديد من الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف بلغ عددها حتىٰ عام ١٩٥٢ حـوالى ١٧٠٠ جمعية . إلا أن نشـاط هـذه الجمعيات اقتصر على تقديم تسهيلات ائتمانية محدودة للمزارعين وعلى التسويق التعاوني لكبـار الملاك . ومع قانون الاصلاح الزراعي الأول أنشأت الدولة جمعيات تعـاونية جديدة للنتفعين من القانون تعددت أوجه نشـاطها مـن التسـليف النقـدى والعينى إلى التسـويق وتحـديد الدورة الزراعية . ومنذ عام ١٩٥٦ بـدأت الدولة فى تنظيم وتوسيع النظـام التعـاونى الزراعى بشـكل عام وأنشـأت جمعيات جديدة ليشمل نشاطها معظم المزارعين حتى بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٧٦ حوالى خمسة الآف جمعية .

إن أحد الأهداف الأسـاسية للجمعيات التعـاونية ـ كاجـراء مـكمل للاصلاح الزراعى ـ هو المساعدة على رفع الانتاجية الزراعية مـن خـلال امداد الفلاحين بمستلزمات الانتاج وبالسلف النقدية والعينية . ولقد تزايدت خلال الخمسينات وفى الستينات بصفة خاصة كمية وقيمة المدخلات الزراعية (أسمدة ـ تقـاوى ـ مبيدات ـ الآت مقـاومة) التـى تقـدمها جمعيات الاصلاح الزراعى للمنتفعين من القانون . فارتفعت قيمـة هـذه المدخـلات بالفعل من ٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى حـوالى ١٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩ . إلا أنها اتجهت بعد ذلك خلال السبعينات إلى انخفـاض مسـتمر لتصل قيمتها عام ١٩٧٧ إلى ١١ مليون جنيه فقـط ، هـذا رغم الارتفـاع المستمر فى الأسعار التى تقدم بها هذه الخدمات . ومن ناحية أخـرى فلقـد كان من المفترض أن تتيح الزيادة المسـتمرة فى قيمـة الائتمـان التعـاونى بشروط ميسرة الامـكانية لبقية المزارعين لشراء الخـدمات والمدخـــلات الزراعية المختلفة[٤٣]وكما يشير الجدول ١ ـ ٧ فلقد تزايدت قيمة القـروض بشكل مستمر خاصة بعد الغاء الفوائد عام ١٩٦١ . إلا أن إعادة الفوائد من جديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وتحديدها بنسبة ٤,٥٪ قـد تسـبب فى تناقص نسبى لحجم القروض فى السنوات التالية . ولم تتجه للارتفاع بعد ذلك إلا فى أوائل السبعينات وبمعدلات تقل كثيرا عن معدلات الزيادة فى أسعار المدخلات الزراعية ، وهو ماأدى إلى تناقص فى القيمة الحقيقية للقروض وبلوغها عام ١٩٧٥ ـ بعد استبعاد الآثار التضخمية ـ نفس المستوى التـى كانت عليه عام ٦٠ / ١٩٦١[٤٤]. كذلك فـلايمكن أن تقـدم تلك الطفـرة فى زيادة قيمـة القروض عام ١٩٧٧ (وربمـا فى السـنوات التـالية) إلا محـاولة لموازنة معدلات التضخم وزيادات أسعار مستلزمات الانتاج الزراعية .

إلا أن الزيادات النقدية فى حجم التسليف التعاونى لايعطى أية دلائل على المستفيدين الحقيقيين منه . فالاحصاءات الرسمية لاتذكر الا إسـتخدامات

جدول ١ ـ ٧ السلفيات والقروض التعاونية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦

بيان / السنة	اجمالى السلف والقروض بالمليون جنيه	قروض قصيرة الأجل مليون جنيه	قروض متوسطة الأجل مليون جنيه
١٩٥٢	ـر١٦	ـ	ـ
١٩٦٠/٥٩	٦ر٣٦	١ر٣٥	٥ر١
١٩٦١/٦٠	٤ر٣٩	٢ر٣٨	٢ر١
١٩٦٣/٦٢	٩ر٥٣	٨ر٥١	١ر٢
١٩٦٤/٦٣	٥ر٥٩	٣ر٥٦	٢ر٣
١٩٦٧/٦٦	٤ر٨٦	٢ر٨٤	٢ر٢
١٩٦٨/٦٧	٥ر٧٨	٣ر٧٦	٢ر٢
١٩٦٩/٦٨	٨ر٦٨	١ر٦٦	٩ر١
١٩٧١/٧٠	٧٧	١ر٧٦	٩ر
١٩٧٣	٧ر٨٣	٤ر٨٢	٣ر١
١٩٧٤	٤ر٨١	٦ر٨٠	٨ر
١٩٧٥	٢ر٧٨	غير متوفر	غير متوفر
١٩٧٦	٩ر٨٤	غير متوفر	غير متوفر
١٩٧٧	٧ر١٥٠	غير متوفر	غير متوفر

المصدر : ١ ـ الكتاب الاحصائى السنوى .. سنوات مختلفة

S. Radwan ....OP . cit . 67

القروض حسب النوع وغرض الاستخدام ولكنها لاتقدم أية بيانات عن توزيع هذه القروض على المزارعين حسب حجم الحيازة . ولقد حاول مابرو من خلال تحليله لاستخدامات القروض أن يتعرف على شكل توزيعها على الحيازات المختلفة ، وتوصل إلى أن نظام التسليف التعاونى يميز متوسطى وكبار الحائزين على حساب صغارهم[٤٥] فحوالى ٣٠ ـ ٤٠٪ من القروض القصيرة الأجل يستخدم فى تمويل أجور العمال وشراء خدمات أخرى ، تذهب كلها إلى كبار الحائزين الذين يمارسون زراعتهم باستخدام العامل الأجير . كذلك يستولى كبار ومتوسطى الحائزين على كل القروض المتوسطة الأجل (٢ ـ ٤٪ من اجمالى القروض) التى تمول شراء المواشى وتربيتها وشراء الآلات والجرارات الزراعية . وفى تحليل آخر للقروض عامى

٦٣ /١٩٦٤، ٧٢ /١٩٧٣ اتضح أن نصف التسهيلات الائتمانية تقدم لمتوسطي وكبار الحائزين الذين لايمثلون أكثر من ١٥٪ من اجمالى المزارعين المقترضين .[٤٦]وبذلك ساعد نظام الائتمان التعاونى على عملية التراكم الرأسمالى لكبار الحائزين ، وكانت الفوائد المخفضة ، والغاء هذه الفوائد لمدة تزيد عن ست سنوات عاملا هاما فى هذا المجال ، إلى جانب الامتناع عن سداد القروض انتظارا لفرصة أن تلغى الدولة الديون التعاونية المتراكمة . ففى نهاية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥ بلغت ديون كبار الحائزين ٦٠ مليون جنيه أى حوالى ٧٥٪ من مجموع القروض الواجبة السداد وفى عام ١٩٧٤ بلغت الديون المتراكمة على هذه الفئة حوالى ١٠٠ مليون جنيه .[٤٧]

أما بالنسبة للتسويق التعاونى ، فلقد توسع نطاقه تدريجيا حتى شمل فى الستينات كل المحاصيل الرئيسية التقليدية ، ما يتم تصديره منها أو مايستهلكه السوق الداخلى وكان جوهر النظام هو التسليم الاجبارى لكل المحصول (مثل القطن) أو لجزء منه (الأرز ، القمح ، البصل على سبيل المثال) بأسعار تحددها الدولة . وهنا يمكن ان نتبين ان التعاونيات كانت تقوم اساسا بدور الوسيط ـ الفعال ـ فى جمع الضرائب غير المباشرة على المنتجات الزراعية من الفلاحين . ففى الستينات لم يكن الفلاح المصرى يحصل الا على ٧٠ ـ ٨٠٪ من سعر القطن المصدر (فوب) . وبالنسبة للارز وصلت ضرائب التصدير الى حوالى ٤٤٪ من ثمنه [٤٨] كذلك بلغ الفارق بين اسعار التسليم الاجبارية والاسعار التى تبيع بها الدولة فى السوق المحلى حوالى ٢٥٪ بالنسبة لبعض المحاصيل مثل القمح ، ١٠٠٪ بالنسبة لمحاصيل اخرى مثل الأرز . لقد قدر محمود عبدالفضيل أنه ما بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ كانت تحويلات الفائض الزراعى لميزانية الدولة تصل الى ١٠ ـ ١١٪ من اجمالى الدخل الزراعى [٤٩] من خلال هذا النظام نتجت عملية تمايز أخرى بين كبار وصغار المزارعين تزايد اتجاهها فى السبعينات، بشكل خاص . فبرغم ارتفاع اسعار التسليم الاجبارى للمنتجات الزراعية التقليدية التى ينتجها اساسا صغار المزارعين مثل القمح والارز بحوالى ٣٣ ـ ٤٧٪ بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، فان زيادات اسعار المنتجات غير التقليدية ذات الكثافة الرأسمالية العالية التى ينتجها كبار الحائزين مثل الفاكهة والخضر والالبان كانت اكثر حدة وبلغت فى نفس الفترة ما بين ٥٥٪ الى ١٣٨٪ [٥٠] كانت النتيجة الطبيعية لاختلافات زيادات الاسعار أن يبلغ صافى دخل الفدان من المحاصيل غير التقليدية التى ينتجها المزارع الكبير أربع الى خمسة أمثال دخل الفدان من المحاصيل التقليدية [٥١] .

والى جانب خدمات الائتمان والتسويق فلقد ساعدت كثير من الممارسات العملية للنظام التعاوني على تفضيل متوسطي وكبار الحائزين ، مثل اقتصار بيع البذور والتقاوى المنتقاه بالأسعار الرسمية المدعمة لحائزى اكثر من ١٥ فدان ، أو اقتصار التأمين على الماشية ـ والذى يتيح الحصول على الاعلاف بالاسعار الرسمية ـ على مالكى اكثر من خمسة رؤوس [٥٢] وبالتالى فان الاستفادة الدخلية الحقيقية لصغار المزراعين من النظام التعاونى كانت بالمقارنة بما حصل عليه كبارهم محدودة للغاية . واذا كنا لايمكن أن نغفل أن خدمات التعاونيات وخاصة الائتمان والتسويق ـ قد ساعدت على انقاذ المزارع الصغير من استغلال المرابين والتجار فانها لم تستطع أن تقدم له بديلا فعالا يخصه بالخدمة الأقل تكلفة ويحد من عملية التميز لاغنياء الفلاحين .

١ ـ ٥ بعض المؤشرات الأساسية لتوزيع الدخل الزراعي :

قد تكون اكثر الطرق سهولة ومباشرة فى قياس آثار الاصلاح الزراعى

جدول ١ ـ ٨ تطور التوزيع الوظيفي للدخل الزراعي ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧

بيان / السنة	اجمالى الدخل الزراعى * مليون جنيه	الاجور مليون جنيه	حصة الاجور فى اجمالى الدخل الزراعى %	اجمالى عوائد التملك ** مليون جنيه	حصة عوائد التملك فى اجمالى الدخل الزراعى %
١٩٥٢	٣٥٢	٦٠	١٧٪	٢٩٢	٨٣٪
١٩٦٠/٥٩	٤٠٥	٩٨	٢٤ر٢٪	٣٠٧	٧٥ر٨٪
١٩٦٥/٦٤	٥٢٨	١٦٦	٣١ر٤٪	٣٦٢	٦٨ر٦٪
١٩٦٧/٦٦	٦١٢	٢٠٥	٣٣ر٥٪	٤٠٧	٦٦ر٥٪
١٩٦٨/٦٧	٦٤٤	٢٠١	٣١ر٢٪	٤٤٣	٦٨ر٨٪
١٩٧٠/٦٩	٧٧٢	٢١٨	٢٨ر٢٪	٥٥٤	٧١ر٨٪
١٩٧٢	٩٣٣	٢٣٧	٢٥ر٤٪	٦٩٦	٧٤ر٦٪
١٩٧٣	١٠٦٢	٢٥٢	٢٣ر٧٪	٨١٠	٧٦ر٣٪
١٩٧٤	١٢٨٠	٢٩٨	٢٣ر٣٪	٩٨٢	٧٦ر٧٪
١٩٧٥	١٤٦٩	٤٤٩	٣٠ر٦٪	١٠٢٠	٦٩ر٤٪
١٩٧٦	١٧٤٤	٤٤٨	٢٥ر٧٪	١٢٩٦	٧٤ر٣٪
١٩٧٧	١٧٨٧	٤٥٢	٢٥ر٣٪	١٣٣٥	٧٤ر٧٪

* اجمالى الدخل الزراعى هو اجمالى الناتج المحلى الزراعى بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الجارية .

** اجمالى عوائد التملك يتضمن الايجارات الزراعية

المصادر: ١ ـ الكتاب الاحصائي السنوى ... سنوات مختلفة

٢ ـ تقارير متابعة الخطة .. سنوات مختلفة

والسياسات الاقتصادية فى الريف على توزيع الدخل هى تحليل التوزيع الوظيفى للدخل الزراعى على العمل ورأس المال (الأرض) . ويقدم الجدول ١ ـ ٨ عرضا لتطور هذا التوزيع بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٧٧ .
وتتفق بيانات الجدول فى اطارها العام مع التحليل السابق لنتائج سياسات الاصلاح الزراعى . فاتجاه حصة عوائد التملك للانخفاض المستمر بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧/٦٦ وارتفاع حصة الأجور فى المقابل يرجع ـ الى حد ما ـ لانخفاض الايجارات الزراعية نتيجة لقانون الاصلاح الأول ـ على الأقل فى السنوات التالية لصدور القانون ، وللارتفاع النسبى فى أجور عمال الزراعة منذ أوائل الستينات . الا أن هذه البيانات لابد وأن تعامل بقدر من الحذر ، ذلك لان تقديرات الدخل الزراعى تستند على الأسعار الرسمية للحاصلات الزراعية والقيمة القانونية للايجار . ولاينطبق الاثنان دائما مع العلاقات السائدة فى السوق . ولهذا فان حصة عوائد التملك ربما تكون أكبر كثيرا فى هذه الفترة عما هو وارد بالجدول . كذلك فان تضاعف حصة الأجور بين عامى ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ لايعتبر أمرا مؤكدا . فاحصاءات الأجور الزراعية حسبما ترد فى الاحصاءات الرسمية لاتمثل الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين فحسب .

ولكنها تمثل حصة العمل اى اجور عمال الزراعة بالاضافة الى أجور محتسبة افتراضا لافراد الأسرة الذين يعملون دون أجر ، ولحائزى الأرض الذين يزرعون اراضيهم بأنفسهم [٥٣] ولقد تزايد عدد هؤلاء الآخرين على الأقل بنسبة عدد المنتفعين من توزيع اراضى الاصلاح الزراعى (حوالى ٣١٥ ألف منتفع حتى عام ١٩٦٧) .

وفى الفترة التالية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٧ فلقد اتجهت حصة عوائد التملك للارتفاع المستمر مقابل انخفاض حصة الأجور وهو ما يتطابق مع واقع العلاقات فى الريف المصرى منذ أواخر الستينات ، خاصة مع استنفاذ الأصلاح الزراعى لآثاره ، وارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية ثم الزيادة القانونية للايجارات الزراعية عام ١٩٧٥ . ويأتى انخفاض حصة عوائد التملك لمرة واحدة عام ١٩٧٥ كأمر لايمكن تفسيره بشكل منطقى ، وربما يرجع لتطبيق طريقة جديدة فى حصر وتقدير الدخل الزراعى .

أما الطريقة الأخرى لقياس الآثار التوزيعية للاصلاح الزراعى والسياسات الاقتصادية فى الريف فهى محاولة تقدير نصيب كل فئة اجتماعية من الدخل الزراعى ومقارنة هذه الانصبة فى فترات زمنية مختلفة . الا ان هذا القياس سوف يكون عملا بالغ الصعوبة نظرا لعدم توفر البيانات الدقيقة والحديثة عن هيكل الحيازة الزراعية ، أو عن صافى دخل الفدان (الذى يختلف باختلاف حجم المزرعة والمحصول المزروع) أو عن الدخول

الزراعية الآخرى (مثل تربية المواشى والطيور او التجارة بالمحاصيل الزراعية) أو بسبب صعوبة تقسيم الفئات الاجتماعية الدنيا ذات الدخل المحدود (خاصة بين عمال الزراعة وصغار الفلاحين الذين يبيعون فى المعتاد قوة عملهم فى المواسم الزراعية المختلفة) .

ولقد حاول بعض الكتاب أن يقدم من خلال تجميع البيانات المتناثرة صورة للتوزيع النسبى للدخل على الطبقات الزراعية المختلفة الا انه قد لايمكن الاعتماد تماما على مثل هذه المحاولات نظرا للتجاوزات الاحصائية والتقديرية فى بعضها أو للتقسيم المختلف للفئات الاجتماعية والذى يدعو للتساؤل فى البعض الآخر لعدم حداثتها جميعا حيث ان أخرها يعطى صورة للتوزيع عام ١٩٦٥ (٥٤) . ومع ذلك فقد تعطينا تلك المحاولات بالاضافة الى النتائج التى سبق التوصل اليها فى هذا الفصل صورة عامة ـ وإن كانت بالضرورة غير كاملة ـ لاتجاهات توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة فى الريف : يعتبر توزيع الدخل انعكاس لهيكل توزيع الملكية والحيازة الزراعية وتغير هذا الهيكل .. لقد تم فى الفترة الأولى للاصلاح الزراعى ازاحة كبار الملاك (الاقطاعيين) من هيكل الملكية الزراعية الا أنه قد تم احلالهم بفئة اكبر عددا من الفلاحين الاغنياء والراسماليين الزراعيين وعلى الجانب الآخر بقى الجزء الأكبر من سكان الريف فى فئة الفلاحين الفقراء الذين يحوزون أقل من فدان أو فدانين او فئة المعدمين الذين لايملكون ولايحوزون على وجه الاطلاق ويعتمدون على بيع قوة عملهم .

لقد انخفض النصيب المطلق والنسبى لكبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان) الى اجمالى الدخل الزراعى بشكل كبير . وان كان من المعتقد انه قد عاد للارتفاع من جديد مع تزايد ملكية هذه الفئة فى السبعينات الا أنه لايمكن أن يصل الى المستوى الذى كان عليه قبل عام ١٩٥٢ . ومن ناحية اخرى استطاع اغنياء الفلاحين (اكثر من ٢٠ فدانا) ومتوسطيهم (٥ ـ ٢٠ فدان) أن يحسنوا بشكل مستمر من اجمالى انصبتهم الدخلية ومن متوسط نصيب الفرد من الدخل . كذلك فلقد ارتفع عدد الفلاحين الذين يملكون ويحوزون أقل من ٥ أفدنة (خاصة بسبب توزيع اراضى الاصلاح) أما دخولهم فلقد تحسنت بشكل طفيف وفى النهاية تبقى مشكلة المعدمين دون حل داخلى شامل فى الزراعة المصرية وربما دونما أمل فى الحل . ويبقى المهرب الوحيد لكثير منهم فى الهجرة الى المدينة وأخيرا لبعضهم فى الهجرة المؤقتة للخارج

هوامش الفصل الأول

(١) انظر على سبيل المثال :
سيد مرعى : الاصلاح الزراعى فى مصر . القاهرة ١٩٥٧

DOREEN WARRINER: LANDREFORM AND DEVELOPMENT IN THE MIDDLE EAST, LONDON, 1957.

GABRIEL SAAB: THE EGYPTIAN AGRARIAN REFORM 1952-1962 LONDON, 1967

(٢) قـــارن SAMIR RADWAN: AGRARIAN REFORM AND RURAL POVERTY, EGYPT 1952-1975, ILO, GENEVA 1977,

(٣) G . SAAB ... OP CIT P. 28

(٤) انظر مقال سيد مرعى THE AGRARIAN REFORM IN EGYPT INTERNATIONAL LABOR REVIEW VOL. L XIX, FEB, 1954 P. 145.

(٥) ROBERT MABRO: THE EGYPTIAN ECONOMY 1952-1970 LONDON 1974, P 69

الاشارة الى الصفحات فى هذا المرجع من النص الانجليزى من الترجمة العربية التى ظهـرت عام ١٩٧٦ من الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٦) فوزى عبـد الحميد ، المسـالة الزراعية فى الدول النامية وتجـربة الاصـلاح الزراعى فى مصر ـ القاهرة ١٩٧٣ ص ١١٥ . وهو الكتاب الوحيد الذى يعطى ارقـاما محـدودة للاراضى التى كان يمكن الاستيلاء عليها بمقتضى هذا القانون .. وقـد اعتمـدت على ارقـامه عديد مـــن المراجع الأخرى .

(٧) تبلغ نسبة الذين يملكون اقل من فدان واحد داخل هذه الفئة حوالى ٨٩ ٪ . انظر فتحى عبد الفتاح . القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٦ .

(٨) الطليعة : افكار وملاحظات جـــديدة حـــول الســـياسة الزراعية ، مـــارس ١٩٦٨ ص ٦٦/٦٧ .

(٩) يقدر محمود عبد الفضيل ان فئة كبار الملاك قد باعت فى الفتـرة مـن ٥٢ الى ٦٥ حـوالى (٣٦٦) الف فدان اشترى منهم صغار الملاك (٢١٨) الف فـدان ومتـوسطى الملاك (١٤٨) الف فدان .

MOHMOUD ABDEL-FADIL: DEVELOPMENT, INCOME DISTRIBUTION AND SOCIAL CHANGE IN RURAL EGYPT 1952-1970, CAMBRIDGE 1975.

(١٠) وزعت حوالى (١٣١) الف فدان من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٥ من اراضى الهيئات والمؤسسات واراضى طرح النهر على صغار المنتفعين . ولايشمل هذا البيان الاراضى الموزعة بمعرفة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى انظر الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٧٩ ص ٦١ .

(١١) فتحى عبد الفتاح : خريطة توزيع الملكية . الطليعة اكتوبر ١٩٧٢ ص ٢٢/٢٣ .

(١٢) قارن فتحى عبد الفتاح « القرية المعاصرة » المرجع السابق ص ٢٦

SAMIR RADWAN.. OP. CIT P. 81

(١٣) مجلة الطليعة : تقرير لجنة تصفية الاقطاع مارس ١٩٦٧ .

(١٤) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى . القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٧٨ .

(١٥) يشير المرجع الذى استخلصت منه بيانات الجدول الى ان اجمالى المساحة المملوكة للاهالى لاتشمل مساحة الاراضى بمديرية التحرير ومحافظات مطروح والوادى الجديد وسيناء ، كما لاتشمل ايضا الاراضى المملوكة للدولة ومنها حوالى (٥٣١) الف فدان تحت اشراف هيئة الاصلاح الزراعى .

(١٦) ANWAR ABDEL-MALEK: AEGYPTEN: MILITAER GESELLSCHAFT, FRANKFURT/MAIN, 1971, S. 119.

(١٧) G. SAAB ... OP. CIT P. 120/121

(١٨) EPRIME ESHAG AND M.A. KAMAL: AGRARIAN REFORM IN THE U.A.R., BULLETIN OF THE OXFORD UNIVERSITY, INSTITUTE OF ECONOMICS, VOL. 30, N. 2, MAY 1968 P. 96.

(١٩) SAMIR RADWAN.. OP CIT, P. 27

وذلك على اساس ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى الريف قد ارتفع حسب تقديراته بنسبة ٦٥ ٪ تقريبا فى الفترة من ٥٢/١٩٥٣ الى ٦٤/١٩٦٥

(٢٠) المرجع السابق ص ٢٧

(٢١) انظر على سبيل المثال D. WARRINER.... OP. CIT P. 39

(٢٢) SAYED MAREI: UAR. OVERTURNING THE PYRAMID CERES, FAO REVIEW, VOL. 2, NO. 6, NOV., DEC. 1969, P. 50

(٢٣) انظر مذكرة معهد التخطيط القومى EZZ-EL. DIN HAMMAM: THE REAL IMPACT OF THE AGRARIAN REFORM ON THE DISTRIBUTION OF INCOME BETWEEN LANDOWNERS AND TENANTS IN UAR, MEMO 492, 1964 P 7

(٢٤) ESHAG AND KAMAL... OP CIT P. 98

(٢٥) M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P 53

(٢٦) المرجع السابق ص ٦٤

(٢٧) قارن فتحى عبد الفتاح : القرية المعاصرة .. مرجع سابق ص ٤٢

(٢٨) جريدة الاهرام ٢٤/٦/١٩٧٥ .

(٢٩) قارن M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 13-14

(٣٠) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية . المجلد الثامن العدد ٣/٤ ١٩٦٨ ص ١٥١

(٣١) حسبت بمعرفتنا عن بيانات الجدول ١ ـ ٤

(٣٢) M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 17

(٣٣) وقع عدد من الكتاب الذين قدروا اعداد المعدمين في مثل هذه الاخطاء انظر على سبيل المثال .

HASSAN RIAD: L'EGYPT NASSERIENE, PARIS 1964
MAHMOUD HUSSEIN: CLASS CONFLICT IN EGYPT 1945-1970, NEW YORK 1973

(٣٤) M. ABDEL-FADIL ... OP. CIT P. 44
S. RADWAN ... OP. CIT 23

(٣٥) يقدر روبرت مابرو معدل الهجرة السنوى من الريف الى المدينة بين عامى ٦٠ ، ٦٦ بحوالى ٣٧ ٪ من معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف . انظر .

R. MABRO ... OP. CIT P 197

(٣٦) I.L.O: RURAL EMPLOYMENT PROBLEM IN UAR, GENEVA, 1969 P. 80

(٣٧) قدر التعداد الزراعى الرابع قوة العمل في الريف عام ١٩٦١ بحوالى (٥) مليون شخص منهم ٦٤ ٪ يعملون في اراضيهم المملوكة او المؤجرة ، ٩ ٪ عمال زراعة دائمين ٢٤ ٪ عمال موسميون وتراحيل ، ٣ ٪ بطالة ، انظر : مصلحة الاحصاء والتعداد : التعداد الزراعى الرابع لعام ١٩٦١ ـ القاهرة ١٩٦٧ ، جدول رقم ٠٥٨

(٣٨) من المألوف ان يعمل اصحاب الملكيات القزمية وصغار الحائزين كعمال ماجورين في مواسم الحصاد . لذلك فان هناك تداخلا كبيرا بين عمال الزراعة وبين الفقراء الفلاحين انظر : فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢١٩ .

(٣٩) اشار قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ الى امكانية تاسيس هذه النقابات : الا ان تلك الامكانية قد بقيت اثنى عشر عاما على الورق دون تنفيذ .

(٤٠) فتحى عبد الفتاح : القرية المعاصرة .. مرجع سابق ص ٢٥٠/٢٥١

(٤١) R. MABRO ... OP. CIT P. 73

(٤٢) فوزى عبد الحميد . مرجع سابق ص ١٣٠ . انظر ايضا : عاصم الدسوقى كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ . ص ٩٧ .

(٤٣) كان بنك التسليف الزراعى التعاوني يقدم حتى عام ١٩٦١ تسهيلات الائتمانية مباشرة الى الفلاحين والجمعيات التعاونية . ومنذ عام ١٩٦٢ اصبحت السلفيات تقدم فقط الى الجمعيات التى توزعها بدورها على الفلاحين . وفي عام ١٩٧٦ صدر قانون بتغيير اسم البنك الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، والذى تولى منذ هذا التاريخ اقراض الفلاحين مباشرة الى جانب اقراض الجمعيات ايضا .

(٤٤) S.RADWAN .... OP. CIT P 67

(٤٥) R.MABRO .... OP. CIT P 77

(٤٦) S.RADWAN .... OP. CIT P 68

(٤٧) فؤاد مرسي . هذا الانفتاح ... مرجع سابق ص ٢٧٥/٢٧٦

(٤٨) M. ABDEL-FADIL .... OP. CIT P 104

(٤٩) IBID .. P 106

(٥٠) وزارة التخطيط : تقارير متابعة الخطة .. سنوات مختلفة .

(٥١) IBRD: EGYPTIAN AGRICULTURE DEVELOPMENT. PROBLEMS, CONSTRAINTS AND ALTERNATIVE 1976 P. 32

(٥٢) فؤاد مرسي .. المرجع السابق ص ٢٧٦

(٥٣) قارن M. ABDEL FADIL .. OP. CIT P. 63

(٥٤) انظر HASSAN RIAD: L'EGYPT ... P. 10

DONALD MEAD: GROWTH AND STRUCTURAL CHANGE IN THE EGYPTIAN ECONOMY, ILLIONIS, 1967, PP 78

R. MABRO .. OP. CIT .. P. 218

M. ABDEL-FADIL .. OP. CIT P. 41

كما يقدم سمير رضوان عرضا ناقدا لهذه المحاولات انظر

S. RADWAN .. OP. CIT P. 33-38

الفصل الثانى

سياسات العمالة والأجور

٢ ـ ١ سياسات العمالة :

تتضمن مشكلة العمالة فى مصر بعض الجوانب المتصلة ببعضها اتصالا وثيقا ، والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توزيع الدخل .

اولا : ان مشكلة العمالة هى بالدرجة الاولى مشكلة هيكلية ، اذا ما نظر اليها المرء على أنها نوع من عدم التوازن بين النمو السكانى ونمو المصادر الاخرى[1] لقد أدى النمو السكانى المستمر منذ الاربعينات نتيجة التحسن العام فى الخدمات الصحية وعدم نجاح برامج تنظيم الاسرة الى الزيادة المطلقة فى حجم القوى البشرية القادرة على العمل Man Power أى ذلك الجزء من السكان الذى يمكن أن يساهم فى النشاط الاقتصادى ، والى اعداد الافراد الداخلين فى قوة العمل Labour Force أى ذلك الجزء من السكان الذى يساهم فعلا فى العمل أو يبحث عن عمل . ومع التناقص النسبى لنمو السكان منذ منتصف الستينات (من ٢,٥٤٪ بين عامى ٦٠ ، ١٩٦٦ الى ٢,٣١٪ بين عامى ٦٦ ، ١٩٧٦) تزايدت نسبة القوة البشرية القادرة على العمل (من ٦١٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٥,٥٪ عام ١٩٧٦) ونسبة قوة العمل (من ٣٠,١٪ الى ٣١,٥٪) .

ثانيا : لا تستطيع الزراعة المصرية لأسباب عديدة (الحجم المحدود للمساحة المزروعة ، انخفاض الاستثمارات فى الزراعة ، توقف التوسع الافقى ، انخفاض معدلات التوسع الرأسى ....) أن تمتص كل فائض العمل الجديد فى الريف المصرى والنتيجة الطبيعية لذلك هو الانسحاب المستمر لقوة العمل من الزراعة الى الانشطة الاقتصادية الآخرى فى الريف أو الى المدن .

ثالثا : ادت عدم قدرة القطاعات الاقتصادية الاخرى ـ خاصة السلعية منها ـ الى توفير فرص العمل الكافية للمهاجرين من الريف ولقوة العمل الجديد فى المدن الى توسع ضخم للقطاع غير المنظم وللجهاز البيروقراطى . ثم اخيرا فى السبعينات الى زيادة معدلات هجرة العمل الى الخارج .

رابعا : نتيجة للنمو السكانى المرتفع نسبيا ، وانخفاض فرص العمل المتاحة فان نسبة الاعاله (اى النسبة بين اجمالى الافراد غير المشتغلين الذين يعتمدون على الغير فى اعالتهم الى اجمالى افراد قوة العمل) تصل

الى معدل مرتفع للغاية ففى عام ١٩٧٦ وصلت هذه النسبة الى ٢.٨٦ فرد فى المتوسط (اذا تم حساب قوة العمل على اساس اجمالى العاملين بين ١٢ و٦٤ سنة) او ٢.١٨ فرد فى المتوسط (اذا تم حساب كل الافراد العاملين فوق سن السادسة) أى أن كل فرد يعمل فى مصر يعول ٢.٨٦ أو ٢.١٨ فردا آخر .[٢] ولهذا المتغير اهمية كبيرة نظرا لتأثيره السلبى على متوسط دخل الفرد .

خامسا : يشير هيكل العمالة حسب اقسام النشاط الاقتصادى الى ارتفاع نسبة العاملين فى الزراعة الى اجمالى قوة العمل والتى بلغت ٤٥.٨٪ فى المتوسط خلال السبعينات (لقوة العمل بين ١٢ و٦٤ عاما) والانخفاض النسبى لاعداد العاملين فى الصناعة (١٢.٤٪) والقطاعات السلعية الاخرى (الكهرباء والتشييد ٥.٢٪) . ويتوزع الجزء الباقى (٣٦.٦٪) على انشطة القطاع الثالث[٣]. ونظرا لهذا النصيب المرتفع للعمالة فى الزراعة ـ والتى يشتغل بها الجزء الاكبر لحسابه أو لحساب الاسرة دون اجر ـ يشير هيكل العمالة حسب الحالة العملية للمشتغلين الى أن ٤٩.١٪ فقط من العاملين عام ١٩٧٥ يعملون بأجر[٤] وللتقسيم السابق اهمية بالغة فى اطار هذا البحث نظرا لارتفاع الفروق الدخلية بين العاملين فى القطاعات الاقتصادية المختلفة او حسب حالة العمل : ففى عام ١٩٧٧ على سبيل المثال بلغ متوسط أجر العاملين بصفة عامة ٢٥٦ جنيه فى السنة[٥]، وفى القطاع الزراعى لم يتجاوز هذا المتوسط ١١٠ جنيه فى السنة بينما وصل فى الصناعة ٤٠١ جنيه وفى قطاع الدولة ـ الحكومة والقطاع العام ـ الذى يعمل فيه جميع العاملين بأجر بلغ هذا المتوسط ٥٣٤ جنيه فى السنة وفى القطاع الخاص الذى يعمل فيه غالبية المشتغلين لحسابهم أو لحساب الاسرة ١٥٤ جنيه فقط[٦].

سادسا : إن سياسة العمالة فى مصر هى سياسة تحدد الدولة وحدها حتى الان إطارها العام . ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى حقيقة أن الدولة مازالت هى المستثمر الاساسى وأكبر صاحب عمل فى القطاع الحديث بالاضافة الى امتلاكها لجهاز حكومى ممتد وهائل يمكن أن يعتبر مخزنا للعمالة لمن لا عمل له .

وسوف نحاول فى الصفحات التالية أن نتناول بالتحليل بعض الجوانب التى أشرنا اليها حتى يمكن بشكل عام تقييم سياسات العمالة .

٢ ـ ١ ـ ١ العمالة فى الزراعة :

تشير الاحصاءات الرسمية للعمالة فى الزراعة الى ارتفاع بطيء لاعداد العاملين خلال الستينات والى ثبات نسبى خلال السبعينات . ففى الفترة بين عامى ٦٠ /٦١ .٦٩/٧٠ اضيف الى سوق العمل الزراعى ٤٤٨ الف مشتغل جديد لتزيد بذلك اعداد العاملين (بين ٦٤،١٢ عاما) من ٣.٦

مليون الى ٤.٠٤٨ مليون مشتغل اى بنسبة قدرها ١٢.٤٪ لكل الفترة أو ١.٣٪ سنويا[٧] وفى عام ١٩٧٧ وصل عدد العاملين فى الزراعة الى ٤.١٠٤ مليون مشتغل ، بزيادة قدرها ٥٦ الف مشتغل خلال سبع سنوات أى بنسبة ١.٤٪ فقط خلال كل الفترة . وفى الفترتين المشار اليهما كانت نسبة نمو العمالة فى الزراعة تقل بكثير عن نسبة نمو العمالة فى القطاعات الاخرى وفى الاقتصاد القومى ككل (بلغت هذه النسبة على مستوى الاقتصاد ككل ٢.٧٪ سنويا فى الفترة الاولى ، ٢.١٥٪ سنويا فى الفترة الثانية)

يطرح ذلك عددا من الاسئلة المتعلقة بعضها البعض لماذا لا تستطيع الزراعة المصرية أن تقدم فرص عمل اوسع ؟ والى اين ينسحب الافراد فى سن العمل الذين لا يجدون عملا فى الزراعة ؟ وماذا قدمت السياسات العمالة لحل هاتين المشكلتين ؟

يعتبر ضيق المساحة المزروعة والتى لا تتجاوز ستة ملايين فدان (اى اقل قليلا من ٢.٥ من اجمالى مساحة الاراضى المصرية) احد العوائق الرئيسية أمام اضافة فرص عمل جديدة للعمالة الزراعية وربما يمثل ذلك مأزق الزراعة المصرية بصفة عامة لقد كان استصلاح الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتوسيع رقعة الأراضى المحصولية عن طريق الرى الدائم احد اهداف السياسة الزراعية فى الخمسينات ثم بعد ذلك فى الستينات كعائد مباشر للسد العالى . وفى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧١ تم استصلا ٩١٢ الف فدان جديد اوجدت بالاضافة الى بعض المشروعات الكبرى كالسد العالى ــ نحو ٣٠٠ الف فرصة عمل مؤقت الا أن المساحة المستصلحة بقيت أقل كثيرا من المستهدف (١.٢ مليون فدان كعائد مباشر للسد العالى فقط) كما أفقد زحف العمران الزراعة المصرية اكثر من ٤٠٠ الف فدان اخرى من الاراضى الجيدة[٨] وما بين عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٨ لم يتم استصلاح سوى ٢٥ الف فدان[٩]. وتعتبر اتجاهات التركيز فى الحيازة الزراعية عائقا آخر امام خلق فرص عمل جديدة . فمثل هذه الاتجاهات تميل بالدرجة الاولى لاحلال طرق استخدام رأس المال المكثف (الآلات ــ بعض المحاصيل الزراعية كالخضر والفاكهة)التى تحقق تعظيما لربح كبار الحائزين محل طرق العمالة المكثفة وازاء الهيكل الازدواجى للحيازة الزراعية فى مصر لا يعنى ذلك تقدما أو تحديثا فنيا بقدر ما يعنى تعميق هذا الهيكل ذاته ، وانسحاب مستمر للعمالة من الزراعة إن استخدام الطرق الفنية

★ يعتبر هيكل الحيازة هيكل ازدواجى لانه يشتمل على المزارع الراسمالية الكبيرة التى يعمل فيها الأجراء الى جانب اغلبية من المزارع لاسرية الصغيرة الحجم .

الحديثة والالات فى الزراعة المصرية ، اذا لم يطبق على كل المساحة المزروعة ولصالح صغار المزارعين قبل غيرهم ، اذا لم يساعد على خلق فرص عمل جديدة للمعدمين من خلال الانشاءات الضرورية المكملة كالهيكل الاساسى ومشروعات الرى والصرف ، واذا لم يتم تدريجيا خلال برنامج تنمية لكل اوجة الحياة فى الريف (بمعنى تشجيع الصناعات الصغيرة المرتبطة بالزراعة والقضاء على الامية واثارة الريف وبناء السكن الملائم وتعميم الخدمات الضرورية على سبيل المثال لا الحصر) فلن يؤدى الا الى تضييق حجم فرص العمل والى الاضرار بمن هم مضرورين بالفعل والى مزيد من تميز الصفوة الريفية المميزة

العامل الثالث والذى ظهر بصفة خاصة فى السبعينات هو الانخفاض الدائم للاستثمارات فى القطاع الزراعى . فلقد تناقصت نسبة هذه الاستثمارات من متوسط قدره ١٧٪ الى ٢٠٪ من اجمالى الاستثمارات خلال الستينات الى نسبة تراوحت ما بين ٧٪ الى ١٣٪ خلال السبعينات فاذا ما عرفنا أن الدولة كانت ومازالت هى المستثمر الاساسى فى القطاع الزراعى (ما بين ٩٠ الى ٩٥٪ من اجمالى الاستثمارات فى الزراعة) رغم أن نصيبها من الناتج الزراعى لا يزيد عن ٢٪ من اجمالى هذا الناتج[١٠] فمعنى هذا ان استثماراتها توجه اساسا الى التوسع الافقى والى الهيكل الاساسى اى فى أوجه الانفاق التى تتطلب عمالة مكثفة فنقص الاستثمارات اذا فى هذا القطاع يعنى بالدرجة الاولى تراجع فرص العمل لجديدة

وقد يكون من الضرورى أن نسأل ايضا عما اذا كان هناك فائض عمالة فى الزراعة المصرية يحول دون خلق فرص تشغيل جديدة

غير أنه لا توجد تقديرات يمكن الوثوق بها تماما لارقام البطالة الكاملة فالاحصاءات المصرية تشير الى نسبة بطالة فى الريف (الزراعة والقطاعات الاخرى) لا تزيد عن ١٪ فى الاعوام ٧٥،٧٤،٦٦ .[١١] ومثل هذه النسبة المنخفضة قد تكون دليلاً على نوعية الاحصاءات أكثر مما هى دليل على الموضوع الذى يتم احصائه ففى الريف لا توجد مكاتب لتسجيل البطالة ، وبالتالى فالاحصاء يتم فى المقام الأول عن طريق ابحاث العمالة بالعينة ، بكل الانحرافات الاحصائية الممكنة لاى بحث بالعينة خاصة فى ريف دولة نامية أما عن تقديرات البطالة المقنعة فيذهب فيها الكثيرون مذاهب شتى فلقد توصل البعض الى ان البطالة المقنعة كانت تسود فى الستينات فى كل الحيازات التى تقل عن فدان والى حد ما فى الحيازات من ١ ـ ٥ افدنه . وقدرها بحوالى ٦٠٪ من قوة العمل[١٢] وعلى عكس ذلك يعتقد البعض الآخر

بأن البطالة المقنعة يمكن فقط ان توجد عندما تكون الانتاجية الحدية للعمل ساوى صفر . وهو ما لم يوجد فى الزراعة المصرية حيث زادت الانتاجية الحدية دائما عن الصفر .[١٣] ويمكن ان نقول بحق بأن حائزى الارض الزراعية يستهدفون تعظيم عائد وريع الارض وهم بالتالى لا يشترون قوة العمل التى لا تساعد على ذلك بمعنى ان تشغيلهم لعمالة جديدة تعتمد على مدى الانتاجية الحدية لهذه العمالة الجديدة اما صغار الحائزين الذين تفيض قوة عملهم عن احتياجات القراريط التى يحوزونها فسوف يعرضون فى مواسم الزراعة قوة عملهم للبيع .

على ان انتفاء وجود البطالة المقنعة بهذا المعنى الصيق لا يعنى عدم وجود فائض عمالة فى الريف فهذا الفائض قد يتخذ شكلا أخر من أشكال عدم التشغيل الكامل مثل العمالة الموسمية والمؤقتة . لقد قدر هانسن ومرزوق هذا الفائض بحوالى ٢٥٪ من اجمالى العمالة فى الريف خلال الستينات .[١٤] وتقدم الاحصاءات الرسمية فى السبعينات صورة مقاربة للغاية فهى تقدر البطالة عام ١٩٧٤ بحوالى ٢٣٪ [١٥] وربما يعطى ذلك بعض الدلائل على عدم قدرة الزراعة على تشغيل اعداد اكبر من قوة العمل . خاصة مع غياب سياسة عمالة نشطة .

فى هذا النظام الزراعى ينسحب فائض العمل إما الى القطاعات الاقتصادية الاخرى فى الريف او يهاجر الى المدن

اما عن تحول قوة العمل من الزراعة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى فى الريف فهو لا يمثل - لأسباب عديدة - ثقلا كبيرا حتى الآن فالقطاعات غير الزراعية فى الريف مازالت صغيرة نسبيا ولا تستطيع أن تقدم فرص عمل واسعة لقد اشارت نتائج تعداد السكان عام ١٩٦٠ الى ان حوالى ١٩٪ من قوة العمل الريفية تعمل فى القطاعات غير الزراعية وفى تعداد ١٩٦٦ وصلت النسبة الى ٢١.٢٪ . وفى بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ ارتفعت هذه النسبة الى حوالى ٢٣٪[١٦]. الا اننا نعتقد أن تلك النسب مبالغ فيها الى حد كبير ، وربما تتضمن حسابات مزدوجة . ذلك لأنه من المعتاد ان يزاول كثير من صغار المزارعين بعض الأعمال الجانبية الآخرى خاصة فى قطاع الخدمات لقد قدرت منظمة الفاو - كما سبق الاشارة الى ذلك - قوة العمل غير الزراعية فى الريف خلال الستينات بحوالى ١٥٪ من اجمالى قوة العمل وربما ترتفع هذه النسبة خلال السبعينات الى حوالى ١٧٪ وهو ما قد لا يبعد كثيرا عن الحقيقة ففى مصر كما فى عديد من الدول النامية ، تتضافر الكثير من العوامل ضد التنمية السريعة للريف السياسات الاقتصادية للدولة ، اهتمامات الصفوه الحاكمة ، رغبة الصناعة والخدمات الجديدة فى القطاع الحديث للتركز فى المدن الرئيسية[١٧]. وربما تعطى الفروق

المادية والثقافية الهائلة بين القرى والمدن الصغيرة مـن ناحية وبين المراكز الرئيسية كالقـاهرة والاسـكندرية مـن ناحية أخـرى دلائل كافية على السياسات والاهتمامات التى تعمل ضد تنمية الريف وربما تكفى الاشـارة الى حالة الاسكان الريفى والامداد بـالمياه النقية والاضـاءة بـالكهرباء . بالاضافة الى تركز منشآت القطاع الحديث فى الحضر ، هذا اذا ما تغاضينا عن الحالة المزرية للهيكل الاسـاسى فى الريف والرعاية الصـحية والتعليمية وغياب اى نشاطات ثقافية ... الخ[١٨] وهو ما يؤدى فى النهـاية الى تحـديد حجم القطاعات غير الزراعية وعدم قدرتها على استيعاب فائض العمـل ثـم الى رفع معدلات الهجرة من الريف الى المدن .

وتشير تعدادات السكان الى حركة الهجرة الداخلية الضخمة والمسـتمرة فى مصر خلال الاربعين سـنة الآخيرة على الاقـل ، والتـى تميزت فى بعض الفترات بمعدلات عالية . فلقد بلغ معدل الهجرة من الريف الى المدينة كنسبة مئوية من الزيادة الطبيعية لسكان الريف ٤٤,٥٪ للفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ ، ٢٢٪ للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٦٠ ، ٣٧٪ للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ، ٤٠٪ للفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦[١٩] ولقد تميزت الفترة الثانية فقط بين عامى ١٩٤٧ ١٩٦٠ بمعدل منخفض نسبيا للهجرة ، وهو ما قد يمكن ارجاعه الى فترة الانتعاش القصيرة فى أوائل الخمسينات مع ارتفاع اسعار القطن اثناء حـرب كوريا ، ثم الى الآثار التوزيعية للاصلاح الزراعى الأول .

وغالبا ماتفسر حركة الهجرة الداخلية بما يمكن ان يسمى بعوامل جـذب المدن وعوامل الطرد فى الريف [٢٠] فاذا ماطبقنا هذه المحددات على الهجرة فى مصر يمكن أن نفرق بين تيارين أساسيين الاول والذى تحدده عوامل جـذب المدن ويتضمن مهاجرى الريف الذين ينتقلون لاستكمال تعليمهم ويفضـلون عدم العودة والبقاء فى المدن التى تقدم فرص صعود وظيفى أعلى . ثم هؤلاء الذين يرفضون بعد تأدية الخدمة العسكرية الرجوع الى قراهم آملاً فى فرص حياة أفضل فى المدينة . وعادة ماتلعب العوامل الاقتصادية مثل فروق الاجور وفرص العمل الاوسع دورها فى هذا التيار . إلا أنه غالبا مانجد الى جانبها بواعث أخرى مثل الهرب من التقاليد الاجتماعية أو نمـط الحياة الرتيب فى الريف أو الرغبة فى التمتع بالخدمات العامة والثقافية الافضل فى المدينة .
أما التيار الثانى الذى يحتوى العدد الأكبر من المهاجرين فتحدده عوامـل الطرد من الريف ، ويتضمن المعـدمين والعـاطلين وفقـراء الفـلاحين أى أصحاب الدخول الدنيا فى الريف . لقد أشارت احدى الدراسات التى اجرتها منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع المعهد القومى للتخطيط أن الجزء الأكبر

من المهاجرين يأتى أساسا من هذه الأسر الفقيرة : ٢٦٪ من المهاجرين من أسر دخلها أقل من ٥٠ جنيها فى السنة ، ٤٠٪ مـن أسر دخلهـا ٥٠ ــ ٧٥ جنيها ، ٢٢٪ من أسر دخلها ٧٥ ــ ١٠٠ جنيه [٢١] وكان على رأس العوامل التى دفعت للهجرة انعدام ملكية الأرض (٨٦٪ من المهاجرين) أو الرغبـة فى دخل مستقل (٦٥٪) أو عدم وجود أراضى يمكن استئجارها (٥٣٪)[٢٢]

ومع تزايد اعداد قوة العمل غير الممكن استيعابها بصفة عامة والمعدمين بصفة خاصة خلال السبعينات يمكن القول بأن عوامل الطرد مـازالت هـى المحدد الأساسى للهجرة من الريف .

فاذا ماوصل المهاجر ، وهو يفتقد بطبيعة الحال لخبرة العمل اللازمة مع عدم قدرته على التكيف السريع مع البيئة الجديدة ونظم العمل المختلفة بها ، فسوف يبحث أولا على امكانية اشتغال فى القطاع غير المنظم ، حتـى يجـد الفرصة ، أو لايجدها على وجه الاطلاق للعمل فى القطاع الحديث .. وتساعد مرونة العمل فى القطاع غير المنظم على توسع هذا القـطاع مـن ناحية وعلى استمرار عملية الهجرة من الناحية الاخـرى ونقصـد هنا لمرونة او سـهولة العمل فى القطاع غير المنظم (خـاصة فى ميدان الخـدمات عنه فى الاعمـال الانتاجية) سهولة خلق أو مزاولة عمل دون شروط خبرة سـابقة مسـح احذية ، غسيل سيارات ، نقل القمامة أو فرزها ، أعمال الباعة المتجولين ومثل ذلك من الاعمال التى غالبا ماتكون فى البداية غير مطلوبة ولكنها تصبح مع الوقت ضرورية لسكان المدن الكسالى . تلك الأعمال هى مجرد أنشـطة لاتنتج من الناحية الاقتصادية دخلا ، ولكنها حيلة لتحويل الدخل مـن فـرد لآخر . ومع ذلك فهى تلعب دورا هاما فى ضمان فـرص البقـاء على الحياة للعاملين فى هذا القطاع .

٢ ــ ١ ــ ٢ العمالة فى القطاعات غير الزراعية :

يوضح الجدول ٢ ــ ١ تطور العمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خـلال الستينات والسـبعينات . وتسـتند بيانات الجـدول الى تقـديرات وزارة التخطيط لقوة العمل بين ١٢ ، ٦٤ سنة وهو مايختلف الى حد كبير عن عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادى للافراد ٦ سنوات فـأكثر التـى تـظهرها تعدادات السكان ولبيان أهمية هذا الفرق فلقد كانت أعداد قوة العمل حسب تقديرات التخطيط عام ١٩٧٦ حوالى ٩,٥ مليون شخص فقط بينما أظهر النتائج الاولية لتعداد السكان فى نفس العام أن عدد الاشخاص ذوى النشاط الاقتصادى (٦ سنوات فأكثر) قـد بلغ ١١,٥ مليون أى بفـارق ٢ مليون فرد (هم عدد الاطفال اقل من ١٢ سنة وكبار السن الذين يعملون الى جانب اعداد المتعطلين) . الا أننا سوف نقتصر هنا على بيانات التخـطيط نظـر لانه لم يتوفر لدينا الاحصاء التفصيلى لقوة العمل حسـب تعـداد السـكان

جدول ٢ ــ ١ تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ٥٩/٦٠ ــ ١٩٧٧

الاعداد بالمليون

القطاع / السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	٦٩ / ١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٧
الزراعة	٣ر٢٤٥	٣ر٧٥١	٤ر٠٤٨	٤ر١٦٤	٤ر١٠٤
الصناعة والتعدين والبترول	٦٠٢ر	٨٢٥ر	٩١٦ر	١ر١١٣	١ر٢٤٥
الكهرباء	٠١٢ر	٠١٨ر	٠٢٣ر	٠٣٥ر	٠٥٤ر
التشييد	١٨٥ر	٢٤٥ر	٣٨٨ر	٣٠٢ر	٤٥٧ر
اجمالي القطاعات السلعية	٤ر٠٤٤	٤ر١٣٩	٥ر٣٧٥	٥ر٦١٤	٥ر٨٦٠
النقل	٢١٨ر	٢٨٤ر	٣٧٤ر	٤٠٢ر	٤٤٤ر
التجارة والمال	٦٣٦ر	٧٣٠ر	٨٠٢ر	٨٦٤ر	١ر٠٥١
الاسكان	٠١٦ر	٠٢١ر	١٣٦ر	١٣٨ر	١٤٥ر
الخدمات والمرافق العامة	١ر٠٩٢	١ر٤٠٠	١ر٦١٥	١ر٨٤٢	٢ر٢١٩
اجمالي القطاعات الخدمية	١ر٦٦٢	٢ر٤٣٥	٢ر١٠٠	٣ر٢٤٦	٣ر٨٥٩
اجمالي العمالة	٦ر٠٠٦	٧ر٣٧٤	٨ر٢٧٥	٨ر٨٦٠	٩ر٧١٩

أنصبة القطاعات (نسب مئوية)

القطاع	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	٦٩ / ١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٧
الزراعة	٥٤٪	٥٠ر٩٪	٤٨ر٩٪	٤٧٪	٤٢ر٢٪
الصناعة/التعدين/البترول/الكهرباء	١٠ر٢٪	١١ر٤٪	١١ر٤٪	١٣٪	١٣ر٤٪
التشييد	٣ر١٪	٤ر٧٪	٤ر٧٪	٣ر٤٪	٤ر٧٪
القطاع الثالث	٣٢ر٧٪	٣٣٪	٣٥٪	٣٦ر٦٪	٣٦ر٧٪
اجمالي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي سنوات مختلفة

الأخير . وكما يبين الجدول فلقد تزايدت العمالة فى الفترة الأولى ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤ (الخطة الخمسية الأولى) بشكل يستحق الاعتبار وسجلت نموا سنويا قدره ٢. ٤٪ فى المتوسط أى بمعدل أعلى من النمو السكانى الا أن ذلك لم يستمر فى الفترات التالية وانخفضت نسبة الزيادة فى العمالة الى ٢.٣٪ فى الفترة الثانية حتى عام ٧٠/٦٩ و٢٪ حتى عام ١٩٧٣ ثم ٢,٣٪ فى الرابعة حتى عام ١٩٧٧ .

لقد تضاعفت أعداد العمالة فى الصناعة خلال الفترة كلها بمعدل نمو سنوى قدره ٤.٣٪ فى الستينات ويصل الى ٦,٥٪ خلال فترة الخطة الخمسية وينخفض الى ٢,١٪ فى النصف الثانى من الستينات ، ٤,١٪ فى السبعينات . الاأنه لايجب النظر الى نمو العمالة فى الصناعة على أنه نتيجة لنمو حقيقى أو لتزايد فى معدلات الاستثمار فقط فجزء من هذا المعدل العالى يرجع بشكل خاص لسياسات العمالة التى طبقت منذ أوائل الستينات عندما أجبرت الدولة شركات القطاع العام على تشغيل اعداد تزيد عن احتياجاتها الفعلية [٢٣] وجزء أخر هو من نتائج قانون تخفيض ساعات العمل الاسبوعية عام ١٩٦١ من ٤٨ ساعة الى ٤٢ ساعة .

ورغم ذلك فلقد كان النمو المطلق لاعداد العمالة فى الصناعة خلال السبعة عشر عاما موضع البحث (٦٤٣ ألف عامل) أقل من نمو العمالة فى الزراعة وأقل كثيرا من نموها فى القطاع الثالث خاصة قطاع الخدمات فيه . واذا كان من الممكن تبرير ذلك الى حد مابصغر حجم القطاع الصناعى نسبيا حيث لم يزد نصيبه عام ٦٠/٥٩/ عن ٢, ١٠٪ من اجمالى العمالة ، الا أن السبب الرئيسى يكمن فى سياسات التصنيع المطبقة والتى شجعت واستخدمت الطرق الفنية ذات الكثافة الرأسمالية العالية على حساب الطرق ذات الكثافة العمالية العالية ، وعلى حساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يمكن أن تستوعب اعداد اكبر من العمالة بنفس معدلات الاستثمار . ولقد تزايد تأكيد هذه السياسات فى السبعينات عنها خلال الستينات . لقد ارتفع معدل الاستثمار الجديد للعامل الواحد من ١٠٠ (رقم قياسى) عام ٦١/٦٠ الى ١٧٠ عام ٧٠/٦٩ ، ٢١٢ عام ٧٣ ثم ٤٤٢ عام ١٩٧٧ أى حوالى اربع مرات ونصف خلال سبعة عشر عاما [٢٤] وهو مالايمكن تفسيره فقط بارتفاع معدلات التضخم العالمية أو الداخلية وانما هو أيضا نتيجة لاختيار طرق الانتاج الباهظة التكاليف بالفعل .. ان استمرار مثل هذا الاتجاه فى بلد كمصر ، يندر فيه رأس المال وتندر فيه المصادر الطبيعية ، بينما العمل هو عامل الانتاج الوحيد المتواجد بشكل وافر ، لايعنى مجرد

تخصيص غير رشيد للموارد بقدر مايعني أيضا سد الطريق على العمالة الانتاجية وتزايد نسب البطالة ، الى جانب نتائجه السلبية على توزيع الدخل : فتزايد معامل كثافة رأس المال (أو معدلات الاستثمار للعامل الواحد) نتيجة لاستخدام الطرق الفنية ذات الكثافة الرأسمالية العالية يؤدى الى خفض نسبة تكاليف الاجور الى اجمالي تكلفة الوحدة المنتجة ، وهو مايمكن من رفع الاجور فى الوحدات الصناعية التى تستخدم تلك الطرق الفنية بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاعها فى القطاعات الاقتصادية الاخرى . والنتيجة فى النهاية هو نوع من التمايز الذى تتزايد حدته مع الوقت بين دخول العاملين فى هذه الوحدات وبين دخول العاملين فى القطاعات الاخرى

ولقد استحوذ القطاع الثالث (القطاعات الخدمية) على الجزء الاكبر من نمو العمالة . فخلال الفترة كلهااستخدم هذا القطاع ٥١٪ من اجمالى العمالة الجديدة ، ومن عام ٧٠/٦٩ حتى عام ١٩٧٧ حوالى ٦٦٪ . ولذلك فقد ارتفعت نسبة العمالة فى القطاع الثالث ٣٢,٧٪ من اجمالى العمالة عام ٦٠/٥٩ الى ٣٩,٧٪ عام ١٩٧٧ بل يمكن القول بأن بيانات الجدول تظهر العمالة فى هذا القطاع بأقل من حقيقتها ، لان الاحصاءات الرسمية لاتتضمن سوى العمالة المدنية وتستبعد القوات المسلحة التى توسعت بشكل خاص بعد عام ١٩٦٧ كما أنها تتضمن تقديرا عاما للقطاع غير المنظم الذى لايمكن بسهولة حصر اعداد العاملين فيه .

ولقد استوعبت العمالة الحكومية جزءا هاما من فرص التشغيل الجديدة خلال الفترة كلها . وارتفع عدد العاملين فى الجهاز البيروقراطي - بخلاف الجيش - من ٧٧٠ الف عام ١٩٦٠ الى ١,٠٣٥ مليون عام ٦٧/٦٦ ، ١,٩١١ مليون عام ١٩٧٧ [٢٥]. اى أن الحكومة قد خلقت ٣٠,٧٪ من فرص العمل الجديدة ليرتفع بذلك نصيبها من اجمالى العمالة من ١٢,٨٪ فى بداية الفترة الى ١٩,٧ فى نهايتها . وقد يكون من الصعب تصديق التبريرات المختلفة التى ترى أن هذا الانفجار الضخم للعمالة الحكومية كان نتيجة طبيعية لتوسع نطاق الخدمات التعليمية والصحية والخدمات العامة الاخرى[٢٦] . والاقرب الى المنطق أن جزءا كبيرا منه كان نتيجة لسياسات العمالة الحكومية فى استيعاب البطالة السافرة بالمدن وخاصة بين المتعلمين الذين زادت اعدادهم فى هذه الفترة . بمعنى أن جزءا كبيرا من العمالة الحكومية كان ومايزال مبررا لدفع اعانة اجتماعية لهؤلاء الذين تهددهم البطالة .

وقد لايستطيع المرء أن يقدم اعتراضا على هذا الجانب الاجتماعى لسياسات التشغيل . فالعمل هو احتياج اساسى للانسان ، وهو ضمان ضد

البطالة أو ضد الاعتماد على قوة انتاجية أخرى ، بل ربما هو العامل الاهم فى خلق الاحساس الانسانى بالذات كما أن العمل فى الحكومة يعنى ضمان الحصول على دخل ثابت ومستمر طالما لاتوجد شبكة ضمان اجتماعى شامل ، ولاتوجد امكانية عمل فى القطاعات الاقتصادية الاخرى أى أن سياسات العمالة الحكومية هذه تعنى تحسنا مستمرا للتفاوت فى توزيع الدخل

الا أن سياسات التشغيل الواسع فى القطاعات غير السلعية وفى اعمال بالضرورة غير انتاجية ـ لخلقها بطالة مقنعة ـ لها من الناحية الاخرى عباؤها الاقتصادية : تزايد الاستهلاك العام على حساب الاستثمار العجز الدائم فى الميزانية ، ثم تعطيل للعمل الانتاجى ذاته من خلال تشغيل من لااحتياج حقيقى له .

وربما تكون البدائل السريعة لسياسات التشغيل الحكومى ـ دونما التعرض للمتاعب الاجتماعية أو الاضطرابات السياسية ـ أمر محدود سلفا خاصة فى بلد تندر فيه الموارد كمصر . الا أنه كان يمكن أن تتم بعض المحاولات لاستخدام هذا الجيش الجرار من العمالة فى بعض الخدمات الانتاجية الضرورية التى يوجد بها نقص ملحوظ مثل الخدمات التعليمية أو التى لاتوجد على وجه الاطلاق مثل برامج التنمية الريفية أو برامج محو الامية على سبيل المثال

تبقى مسألة اخيرة ينبغى الاشارة اليها ، وهى اذا ماكانت سياسات العمالة قد استطاعت أن تستوعب القوة البشرية القادرة على العمل فى المدن ، أى حل مشكلة البطالة فى المدن ـ لقد أشارت ابحاث العمالة بالعينة الى نسبة بطالة فى الحضر خلال الستينات بلغت ٣,٤٪ فى المتوسط ، ارتفعت عام ١٩٧٤ الى ٤,١٪ ، عام ١٩٧٥ الى ٤,٤٪ (٢٧) كما أن هناك مصادر أخرى تقدرها بشكل اعلى ٩,٢٪ عام ٧٤ ، ٧,٦٪ عام ١٩٧٥ من اجمالى قوة العمل فى الريف والمدينة (٢٨) الا أنه قد ينبغى النظر الى هذه الارقام بكثير من التحفظ فهى اما تعتمد على ابحاث بالعينة بكل احتمالات الخطأ فيها أو الى تقديرات عامة . كذلك فان مفهوم البطالة الكاملة لن يعنى الكثير لغير العاملين فى القطاع الحديث ، طالما توجد فرص عمل مؤقت فى القطاع غير المنظم ـ ان الاهم من ذلك ـ وهو مايصعب تحديده تماما ـ هى اشكال التشغيل غير الكامل البطالة المقنعة خاصة فى القطاع الحكومى ، ثم الاعمال المؤقتة والموسمية فى القطاعات الاخرى

٢ ـ ١ ـ ٣ هجرة العمالة :

تطورت فى السنوات الاخيرة معدلات هجرة العمل الى الخارج ـ خاصة للدول العربية المنتجة للبترول ـ لتصبح احد الظواهر الاساسية لمشكلة

التشغيل أو بمعنى أصح لعجز سياسات التشغيل فى مصر . ولاتنكر الجهات الرسمية للدولة تأييدها لهجرة العمالة على أمل ان يتم عن طريقها تقليل فائض قوة العمل والاستفادة من التحويلات النقدية وغير النقدية من مدخرات العاملين فى الخارج .

ولاتعتبر هذه الظاهرة - على اية حال - جديدة تماما . فلقد بدأت هجرة العقول خاصة العلماء والاطباء والمهندسين والاقتصاديين وغيرهم للدول الصناعية منذ أوائل الستينات بشكل خاص . الى جانب ذلك كان هناك نوع دائم من الالتزام المصرى بارسال البعثات التعليمية وارسال الخبراء فى الفروع المختلفة الى كثير من الدول العربية والافريقية الا أن اعداد المصريين العاملين فى الخارج - بما فيهم المهاجرين نهائيا قد بقى حتى نهاية الستينات - فى نطاق ضيق نسبيا ، بسبب القيود المفروضة على هجرة أو سفر بعض التخصصات والخبرات . ولايوجد بشكل عام تقديرات محدودة لاعداد العمالة المصرية المهاجرة خلال الستينات ، الا أنه يمكن الاستدلال بشكل ماعلى صغر حجمها نسبيا بمقارنة تحويلاتهم التى تراوحت بين ٨ الى ١٠ مليون دولار سنويا فى الستينات بتحويلاتهم التى وصلت عام ١٩٧٥ الى حوالى ٣٦٦ مليون دولار [٢٩] .

ولقد تزايدت موجات الهجرة على مرحلتين اساسيتين : **الاولى** فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات عندما احتاجت ليبيا الى كما أكبر من العمالة المصرية **والثانية** بعد حرب اكتوبر ٧٣ عندما استطاعت اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول تشغيل اعداد واسعة من العمالة .

ومع الاتساع السريع فى نطاق الهجرة وصل عدد المصريين فى الخارج حسب تعداد السكان الاخير عام ١٩٧٦ حوالى ١,٤٣ مليون (٣,٧٪ من عدد السكان) ، منهم حسب تقديرات وزارة العمل ٦٤٠ الف عامل (حوالى ٦,٧٪ من اجمالى العمالة المصرية فى نفس العام) [٣٠] وتميل هجرة العمالة لان تكون اساسا هجرة انتقائية بمعنى سحبها لقوى العمل المؤهلة من السوق الداخلى أو تركيزها على بعض قطاعات العمالة الفنية بما لذلك من آثاره السلبية على الاقتصاد القومى : فمن ناحية يقل عرض العمل فى بعض المهن المطلوبة مثل الاطباء والمهندسين او العمالة الفنية فى قطاع التشييد (تقدر وزارة العمل عام ٧٦ أن حوالى ٢٠٠ ألف عامل من قطاع التشييد يعملون فى الخارج أى حوالى ٤٢٪ من عدد العاملين فى هذا القطاع فى نفس السنة) [٣١] وهو مايؤدى الى ارتفاع الاجور المدفوعة لهذه المهن . ومن ناحية أخرى لاتمتص الهجرة اعداد ذات بال من العمالة غير المدربة ، التى يتزايد فائض المعروض منها مع تزايد النمو السكانى وتزايد النزوح من

الريف للمدينة . وبالتالى فهي لاتستطيع الحصول الا على اجر منخفض نسبيا لقوة عملها . وبذلك تبقى مشكلة فائض العمالة الاجمالى دونما حل يذكر ويظهر الى جانبها ندرة فى قوة العمالة الفنية وتزايد لحدة الفروق الدخلية.

اما الهدف الثانى المرجو من هجرة العمالة . وهو أحتمالات تزايد المدخرات المحولة فلقد تحقق بشكل نسبى . لقد تزايدت تحويلات المصريين بالخارج من ٨١ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥[٣٢] والى ٢٨٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، ٤٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧[٣٣] الا أن نسبة التحويلات النقدية من هذه المبالغ قد تناقصت بشكل سريع من ٦٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٢٪ فقط عام ١٩٧٧ . ويذهب الجزء الباقى من التحويلات الى تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة للقطاع الخاص ، وهو ما يحقق سعرا أعلى للمدخر المصرى فى الخارج عما يحققه التحويل النقدى .

إلا أن الواردات التى تأتى عن هذا الطريق تتركز أساسا فى السلع الكمالية والاستهلاكية بسبب أحتمالات الربح المرتفع عند أعادة بيعها فى السوق المحلى . وقد بلغت نسبتها عام ٧٦ الى أجمالى السلع التى تأتى عن طريق الأستيراد دون تحويل عملة ٦٦.٤٪ وفى عام ٧٧ حوالى ٥٧,٨٪[٣٤] مثل هذه السلع لاتصل بسبب أرتفاع أسعارها وبسبب المستوى الاستهلاكى والدخلى المنخفض فى مصر إلا إلى الشرائح القليلة ذات الدخول العالية أو المتوسطة على أكثر تقدير . وهو ما يؤدى الى نتيجتين قد يبدو أنهما متعارضتان : تزايد التمايز الاستهلاكي الحاد بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ومحاولة الفئات الأقل دخلا محاكاة النمط الاستهلاكى للفئات الفنية هذا إذا ما تغاضينا عن الخسائر المحتملة (نظريا على الأقل) للأقتصاد القومى فى عدم الاستفادة من تخصيص هذه التحويلات لاستيراد السلع الانتاجية .

٢ ـ ٢ سياسات الأجور :

يرى كثير من كتاب التنمية أن اتباع سياسة نشطة للأجور تهدف الى رفع دخول العاملين بأجر وزيادة نصيبهم من الدخل القومى لايمكن أن تحقق آثارا توزيعية هامة فى معظم الدول النامية بسبب أنخفاض الأعداد المطلقة والنسبية للعاملين بأجر فى هذه الدول بل أن مثل هذه السياسة قد تحقق عكس الهدف المقصود منها تماما فى اعادة توزيع أعدل للدخل القومى ، ذلك لأن العاملين بأجر ـ خاصة من يعمل منهم فى القطاع الحديث ـ يحصلون على دخل دورى ثابت يفوق فى معظم الاحوال متوسطات الدخول العامة فى

الدول النامية ويعتبرون لهذا السبب فى وضع الفئات المميزة ، اذا ما قورنوا بفقراء الفلاحين أو بأصحاب الحرف اليدوية فى المدينة[٣٥] .

إلا أنه قد لايمكن تطبيق هذا الرأى بعلاقة على مصر ، وذلك للارتفاع النسبى لاعداد العاملين بأجر الى أجمالى العمالة بها اذا ما قورنت بمعظم الدول النامية خاصة الأفريقية والاسيوية . فلقد بلغت هذه النسبة فى مصر عام ١٩٧٥ حوالى ٤٩,١٪ من أجمالى قوة العمل (١٢ ـ ٦٤ سنة) وهى قد تزايدت بالتأكيد خلال السنوات الأخيرة . كذلك تتجاهل التعميمات السابقة مدى ما يمكن أن تحققه سياسة فعالة للأجور تهدف الى مزيد من تسوية الفروق الدخلية . فالعاملون بأجر لايمثلون فئة أو طبقة واحدة يحصل كل أعضاؤها على دخول متقاربة تجعلهم جميعا فى وضع المميزين أمام فئات المجتمع الأخرى ، ويمكن أن تكون الفروق الدخلية داخل هذه المجموعة بنفس الحدة التي تفصل بينهم ككل وبين الفئات الفقيرة فى المجتمع ، بل وتضع جزءا هاما منهم داخل هذه الفئات .

ولقد جاءت أهم التعديلات الاساسية فى قانون العمل وهيكل الاجور فى مصر مع قرارات التأميم عام ١٩٦١ والسنوات القليلة التالية ، وتحدد على اساسها تطبيق نظام أجور موحد على وحدات القطاع العام يتشابه فى هيكله مع ذلك المطبق على العاملين فى الحكومة ، ورفع حصة صاحب العمل فى التأمينات الأجتماعية الى ١٧٪ بدلا من ٧٪ وحصة العامل الى ١٠٪ ، وزيادة الأجازات الاعتيادية بأجر والأجازات المرضية المدفوعة الأجر ، ومنع الفصل التعسفى ، وخفض ساعات العمل الى ٤٢ ساعة أسبوعيا ، الى جانب قانون مشاركة العاملين فى أرباح شركات القطاع العام . وتطبيق حد أعلى للأجور لايزيد عن خمسة الآف جنيه فى السنة ، ثم الزام شركات القطاع الخاص بدفع الحد الأدنى للأجر الذى كان قد تم تحديده عام ١٩٥٣ (٢٥ قرشا فى اليوم) . كانت هذه المجموعة من الاجراءات الاصلاحية تعني بالفعل تحسنا هاما فى شروط العمل.وفى مستوى الأجور بالمقارنة الخمسينات ، الا أنه لم يتبعها حتى نهاية الستينات أية تكميلات أو تعديلات ذات بال وما بين عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٥ تم رفع الحد الأدنى للأجور ثلاث مرات للعاملين فى القطاع الحكومى والقطاع العام الى ١٠٨ جنيه فى السنة عام ٧١ ، ١٤٤ جنيه عام ٧٤ ، ١٩٢ جنيه عام ٧٥ . كما زادت الاجازات المدفوعة الأجر وحصة صاحب العمل فى التأمينات الأجتماعية للعاملين فى القطاع العام من ١٧٪ الى ٢٠٪ . وفى عام ١٩٧٢ تم الزام القطاع الخاص بالزيادة الأولى فى الحد الأدنى للأجر ، وعام ٧٤ بالزيادة الثانية . وفى عام ١٩٧٦ أضيفت إعانة غلاء معيشة للاجور الدنيا تبلغ فى

حدها الأقصى ٤٠٪ من الأجر السنوى لكل العاملين فى قطاع الدولة أو القطاع الخاص .

ولايمكن بشكل دقيق قياس مدى التزام القطاع الخاص بكل هذه القرارات . فالعاملون فى هذا القطاع يخضعون أولا لقوانين العرض والطلب فى السوق ، ولايوجد لهم ضمان محدود بامكانية تطبيق هذه القرارات عليهم ، كما أن نقاباتهم لاتلعب دورا يعتد به فيما يختص بسياسات الأجور لقد تم اخضاع النقابات العمالية بعد عام ١٩٥٢ لرقابة الدولة وتدخلها المستمر وهى غير مطالبة بالقيام بأية مبادرات ، الا اذا انحصرت هذه المبادرات فى تبرير القرارات العلوية . الا أنه توجد بعض المؤشرات التى تدل على عدم الالتزام الكامل للقطاع الخاص لقرارات الحد الأدنى للأجر فمن بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ يتضح أن هناك حوالى ٧,٢٪ من العاملين بأجر فى القطاع الخاص يحصلون على أجور أقل من الحد الأدنى المفروض تطبيقه عام ١٩٧٢ (١٠٨ جنيه سنويا) ، ١٨٪ يحصلون على أقل من الحد الأدنى المفروض تطبيقه عام ١٩٧٤ (١٤٤ جنيه سنويا)[٣٦]

فاذا ما حاولنا التعرف على ما حققته سياسات الأجور بصفة عامة فى تطور الدخول النقدية والحقيقية للعاملين بأجر فسوف تواجهنا صعوبة هامة وهى أن الاحصاءات المصرية تنشر تحت ما تسميه بند الأجور ـ دخل العمل ـ وليس أجور ومرتبات العاملين بأجر . فما يظهر بهذا البند يتضمن بالأضافة الى الأجور والمرتبات دخل عمل مفترض للعاملين لحسابهم والعاملين لحساب الأسرة دون أجر . سوف يؤثر ذلك بالتالى على أن نتائج يمكن التوصل اليها لما نسميه بسياسات الأجور ويجعلها فقط فى أطار الأتجاهات العامة .

ويشير الجدول ٢ ـ٢ الى تطور متوسطات الأجور النقدية والحقيقية (أو بمعنى أصح دخل العمل) لكل قطاعات الأقتصاد القومى . وكما يوضح الجدول فلقد تزايد المتوسط النقدى بحوالى ٥٣ نقطة فى الستينات بزيادة سنوية قدرها ٥,٤٪ خلال الخطة الخمسية الأولى أنخفضت الى ٣,٣٪ فى الخمس سنوات التالية . وفى السبعينات ترتفع متوسطات الزيادة النقدية بشكل أكبر ويتضاعف دخل العمل النقدى تقريبا بين عامى ٧٠ ، ٧٧ ـ الا أن دخل العمل الحقيقى بعد استبعاد الآثار التضخمية[٣٧] يشير الى معدلات زيادة شديدة الأنخفاض خلال الفترة كلها تصل فى بعض السنوات الى نسب سالبة . لقد أدت معدلات التضخم المرتفعة خاصة بعد عام ١٩٧٣ الى ابتلاع معظم الزيادات النقدية للأجور ، ولتبقى القدرة الشرائية الحقيقية خلال أثنى عشر عاما بين عامى ١٩٧٧/٦٥/٦٤ ثابتة

جدول ٢ ـ ٢ تطور المتوسط النقدى والحقيقى لدخل العمل (الاجــر)
٥٩ / ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧

بيان / السنة	دخل العمل النقدى			دخل العمل الحقيقى		
	متوسط الاجر النقدى جنيه	رقم قياسى ٥٩/٦٠ = ١٠٠	متوسط الزيادة السنوية	متوسط الاجر الحقيقى جنيه	رقم قياسى ٥٩/٦٠ = ١٠٠	متوسط الزيادة السنوية
٥٩/١٩٦٠	٨٥,٥	١٠٠	ـ	٨٥,٥	١٠٠	ـ
٦٤/١٩٦٥	١١١,٨	١٣٠,٧	٥,٤ ٪	٩٧,١	١١٣,٥	+ ٢,٦ ٪
٦٩/١٩٧٠	١٣١	١٥٣,٢	٣,٣ ٪	٩١,٧	١٠٧,٣	ـ ١,١ ٪
١٩٧٥	٢١٥	٢٥١,٥	٩,٣ ٪	١٠١,٥	١١٨,٨	+ ١,٨ ٪
١٩٧٦	٢٤٠	٢٨٠,٧	١١,٦ ٪	١٠٢,٨	١٢٠,٣	+ ١,٢ ٪
١٩٧٧	٢٥٦,٥	٢٩٩,٧	٦,٧ ٪	٩٩,٣	١١٦,١	ـ ٣,٥ ٪
متوسط اجمالى			٦,٥ ٪			٨٥ر ٪

المصـــدر : ١ ـ متوسط دخل العمل النقدى : تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة
٢ ـ متوسط دخل العمل الحقيقى : تم حسابه بعد استبعاد زيادات الاســعار باستخدام رقم قياسى موحد لنفقات المعيشة حضــر وريــف.

تقريبا بل يمكن القول أن معدلات الزيادة الحقيقية كانت أقـل كثيرا ممـا يظهر بالجدول وربما تصل الى نسب سالبة خـلال الفتـرة كلهـا ، ذلك لأن حسابات الجدول تعتمد على الرقم القياسي الرسمي لنفقـات المعيشـة الذى يتضمن معدلات ارتفاع للأسعار تقل كثيرا ـ وكمـا سـبقت الأشـارة الى ذلك ـ عن معدلات ارتفاع الأسعار الحقيقية فى السوق[٣٨]

وربما تعكس حصة العمل ـ أى نسبة الأجور المدفوعة والأجور المفترضة للعاملين لحسابهم ولحساب الأسرة فى الدخل القومى محصلة اجمالية لنتائج سياسات الأجور والتشغيل خلال السبعة عشر عاما موضع البحث وكمـا يوضح الجدول ٢ ـ٣ فلقد اتجهت هذه الحصة للتزايد المسـتمر حتـى عام ٦٨/٦٩ كنتيجة للتعديلات التى حدثت فى هيكل الأجور ، وللحدود التـى تـم

وضعها فى أوائل الستينات على نشاط القطاع الخاص ، وربما وهو الاهم كنتيجة لسياسات التشغيل خاصة فى القطاع الحكومى والقطاع العام والتى كانت تعنى زيادة فى أعداد الحاصلين على دخل عمل الا أن الحصة قد اتجهت بعد ذلك للانخفاض الدائم حتى وصلت عام ١٩٧٧ الى نسبة أقل من مثيلتها عام ١٩٦٠/٥٩ ، هذا رغم تزايد نسبة العاملين بأجر فى السبعينات عنها خلال الستينات ورغم ارتفاع متوسطات دخل العمل النقدى . وبشكل عام فان هذا الاتجاه الأخير فى تغيير التوزيع لصالح عوائد التملك كان انعكاسا لعدد من العوامل أهمها التوسع الذى حدث فى السبعينات لانشطة القطاع

جدول ٢ ـ ٣ تطور حصة العمل ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٧

بيان / السنة	اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية مليون جنيه	دخل العمل بالمليون جنيه	حصة العمل * نسبة مئوية
١٩٦٠/٥٩	١٢٨٥٫٢	٥٤٩٫٥	٤٢٫٨ ٪
١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥	٨٩٠٫٣	٤٥٫١ ٪
١٩٦٧/٦٦	٢١٩٤٫٨	١٠٠٢٫٢	٤٥٫٧ ٪
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩٫٤	١١٠٥٫٦	٤٧٫٣ ٪
١٩٧٠/٦٩	٢٦٦٣	١١٧٩٫٧	٤٤٫٣ ٪
١٩٧٢	٣٠٤٧٫٣	١٤٥٩٫٤	٤٧٫٩ ٪
١٩٧٣	٣٤٦٤٫٥	١٥٩٢٫١	٤٥٫٩ ٪
١٩٧٤	٤١١٠٫٨	١٧٦٩٫١	٤٣ ٪
١٩٧٥	٤٧٧٨٫٨	٢١٨٠٫٩	٤٥٫٦ ٪
١٩٧٦	٥٧٨٧	٢٤٦٤٫٢	٤٢٫٦ ٪
١٩٧٧	٦٤٨٣	٢٦٨٣٫٣	٤١٫٤ ٪

* تم حساب حصة العمل الى اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية وليس الى الدخل القومى وذلك لعدم توفر الحجم الاخير فى الاحصاءات المصرية ويزيد اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج عن الدخل القومى بمقدار الاهلاكات . ويقل أو يزيد عنه بمقدار صافى عوائد الدخل مع الخارج

المصدر : ١ ـ تقارير متابعة الخطة . سنوات مختلفة

ـ ٢

الخاص التى تحقق عائدا عاليا لرأس المال على حساب نصيب الأجور مثل قطاعات التجارة والمقاولات ، ثم زيادة الانتاجية الحقيقية للعمل بنسبة أكبر من الزيادة فى الدخل الحقيقى (فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ زادت انتاجية العمل بأسعار ١٩٦٥ بنسبة ٢٢٫٣٪ بينما لم يزد الدخل الحقيقى للمشتغل عن ١٢٫١٪)[٣٩] هذا الى جانب الارتفاع النسبى المحدود فى أعداد العمالة بالمقارنة بنسب زيادتها خلال الستينات ، ثم وربما ذلك هو العامل الأهم ـ الارتفاع الحاد فى مستوى الاسعار منذ منتصف السبعينات ، والذى يؤدى الى زيادة دخول أصحاب رؤوس الأموال أى عوائد التملك على حساب الأجور .

إلا أن حصة العمل ليست سوى حجم أقتصادى شامل لايظهر مدى الفروق الدخلية بين العاملين فى القطاعات الأقتصادية المختلفة . وكما يبين الجدول ٢ ـ٤ فأن هناك تفاوتا حادا بين متوسط دخل العمل الزراعى ودخل العمل فى القطاعات الأخرى (ماعدا خدمات الاسكان) وهو مالم يتحسن بشكل يذكر مع الوقت ، ويعتبر فى حد ذاته مؤشرا هاما على مدى التفاوت فى مستوى المعيشة بين الحضر والريف .

جدول ٢ ـ ٤ تطور متوسط دخل العمل النقدى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٧٧ بالجنيه المصرى

السنة / القطاع	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٧٧
الزراعة	٤٤٫٢	٥٤	١٠٦٫٥	١١٠٫٢
الصناعة والتعدين *	١٨١٫٣	١٩١٫٨	٢٩٢٫٤	٤٠٠٫٦
البترول	ـ	ـ	٧٤٣٫٢	١٣٣١٫٦
الكهرباء	٢٦١٫١	٢٧٦٫٣	٣٢٦٫٢	٣٩٣٫٣
التشييد	١٥٥٫٦	١٨٤٫١	٣٠١٫٧	٣٢٥٫٤
النقل والمواصلات	٢٢٦٫٥	٢٤٥٫٧	٢٤٠٫٩	٣٩٨٫٤
التجارة والمال	١٣٩٫٤	١٥٨٫٢	٢٦٣	٣٠٨٫٧
الاسكان	٨٥٫٧	٧٨٫٥	٩٥٫٥	١٠٢
المرافق العامة	٢٣١	٢٤٣٫٣	٣٠٠	٣١١٫١
الخدمات	٢٠١٫٤	غير متوفر	٣٣٠٫٩	٣٨٠٫٥
المتوسط العام	١١١٫٨	١٣١	٢١٥	٢٥٦٫٢

* متوسط دخل العمل فى الصناعة يتضمن حتى عام ١٩٧٠ قطاع البترول

المصدر : وزارة التخطيط : تقارير متابعة الخطة : سنوات مختلفة

كذلك فان العمل فى القطاع الصناعى لم يمثل حتى عام ١٩٧٥ ميزة دخلية فى مواجهة معظم القطاعات الخدمية وقطاعات التوزيع ورغم ارتفاع متوسط القيمة المضافة للمشتغل فى هذا القطاع عن مثيلتها فى القطاعات الأخرى وربما يرجع ذلك اساسا الى انخفاض دخل العمل فى القطاع الصناعى الخاص حتى منتصف السبعينات والى عدم وجود فروق دخلية هامة بين اقسام النشاط المختلفة داخل القطاع العام لتوحد هيكل الأجور كذلك فان الملاحظة التى تجدر الأشارة اليها هو انه أذا ما استبعدنا قطاع الزراعة الذى مازال يعمل به جزء هام من أجمالى العمالة (٤٢٪ تقريبا عام ١٩٧٧) وينخفض فيه دخل العمل بشكل حاد فأن متوسطات دخول العمل النقدية فى معظم القطاعات الأخرى قد أتجهت الى نوع من التقارب النسبى بمرور الوقت ويرجع ذلك أساسا الى أرتفاع نسبة العاملين فى قطاع الدولة (الحكومة والقطاع العام) بشكل مستمر لتصل لتصل عام ١٩٧٧ الى حوالى ١ ٣٢٪ من أجمالى العمالة مقابل ٢٤.١٪ عام ١٩٦٧ ويتميز العاملون فى قطاع الدولة بتركزهم أساسا فى الحضر وفى القطاعات غير الزراعية وتقارب متوسطات الأجور فى أقسام النشاط الأقتصادية المختلفة لهذا القطاع ، الى جانب ارتفاع أجورهم عن متوسط دخل العمل والأجور فى القطاع الخاص ـ هذا رغم الزيادات الحادة للأجور فى أنشطة القطاع الخاص الأنفتاحية خلال السنوات الأخيرة ، الا أن ذلك لايؤثر بشكل يعتد به على متوسط دخل العمل فى القطاع الخاص بصفة عامة لان عدد العاملين فى هذه الأنشطة الأنفتاحية مازال يمثل نسبة صغيرة من أجمالى العمالة . ففى عام ١٩٦٧ كان متوسط أجر المشتغل فى قطاع الدولة ٣١٠,٨ جنيه سنويا (٣٢١,٣ جنية فى الحكومة ، ٢٩٧,٥ جنيه فى القطاع العام) بينما لم يتعدى هذا المتوسط فى القطاع الخاص فى الأنشطة غير الزراعية ١١٦,٣ جنيه وفى عام ١٩٧٧ أرتفع متوسط أجر العاملين فى قطاع الدولة ليبلغ ٥٣٤.٦ جنيه فى السنة (٤٩٩ جنيه فى الحكومة ، ٥٩٨.٧ جنيه فى القطاع العام) بينما بلغ هذا المتوسط فى القطاع الخاص ٢٢٦.٥ جنيه فقط

إن النتائج العامة التى قد يمكن التوصل اليها تشير الى أن سياسات الأجور لم تحقق طوال الفترة الماضية نتائج ايجابية هامة لها صفة الاستمرار فارتفاع حصة العمل خلال الستينات تبعه أنخفاض لها فى السنوات التالية مقابل أرتفاع حصة عوائد التملك . والزيادات النقدية فى الأجور قد ابتلعها التضخم تماما كذلك مازالت هناك فروق حادة فى الأجور بين القطاع الزراعى وبقية القطاعات الأخرى أو بين قطاع الدولة والقطاع الخاص

هوامش الفصل الثانى

(١) ROBERT MABRO AND SAMIR RADWAN : THE INDUSTRIALIZATION OF EGYPT 1939 - 1973, POLICY AND PER FOR MANCE., OXFORD 1976, 32

(٢) لا يتعدى متوسط هذه النسبة فى الدول الصناعية ١,٤ فرد .

(٣) تم حساب النسب من بيانات الكتاب الاحصائى السنوى اعوام ١٩٧٧، ١٩٧٩ .

(٤) من بيانات بحث العمالة بالعينة نتائج دورة مايو ١٩٧٥ . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . مرجع رقم ١١٢٤/١١/٧٧ . اغسطس ١٩٧٧ ص ٤١

(٥) هذا المتوسط هو متوسط عام يدخل فيه اجر العاملين لحساب الغير والاجر المقدر اعتباريا للعاملين لحسابهم او لحساب الأسرة .

(٦) وزارة التخطيط : التقرير المبدئى لمتابعة الخطة عام ١٩٧٧ ـ القاهرة ١٩٧٨ جدول ٩،٨،٧ .

(٧) استخدمنا هنا ارقام وزارة التخطيط التى ينشرها الكتاب الاحصائى السنوى للعاملين ما بين ١٢، ٦٤ سنة وهناك فرق بين هذه الارقام والارقام الحقيقية لاجمالى المشتغلين بالزراعة فوق ٦ سنوات ففى عام ١٩٦٦ اشار تعداد السكان الى ان العاملين بالزراعة للاشخاص فوق ٦ سنوات يبلغ ٤,٤٤٢ مليون بينما كانت ارقام التخطيط ٣,٨٧٧ مليون فقط اى بفارق قدره ٥٧٠ الف مشتغل وهو ما يشير الى ضخامة اعداد الاطفال المشتغلين اقل من ١٢ سنة .

(٨) تم حساب هذا الرقم من بيانات الكتاب الاحصائى السنوى . اعداد مختلفة .

(٩) الكتاب الاحصائى السنوى ـ يوليو ١٩٧٩ ص ٦٦

(١٠) تقارير متابعة الخطة ١٩٧٥،١٩٧٦،١٩٧٧ .

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العام والاحصاء : ابعاد قوة العمل فى جمهورية مصر العربية يناير ١٩٧٥ جدول ١٦ ص ٣٦ . ايضا بحث العمالة بالعينة دورة مايو ٧٤ . ابريل ١٩٧٦ ص ٣٠ بحث العمالة بالعينة دورة مايو ١٩٧٥ اغسطس ١٩٧٧ ص ٤١ .

(١٢) DIETED WEISS : WRITSCHAFTLICHE ENTWICKLUNGS PLANUNG DER VEREINIGTEN ARABISCHEN REPUBLIK, KOELN, OPLADEN, 1964 S. 101.

M. M. IMAM : SOME REMARKS ON THE LABOUR FOUR (١٣)
FORCE IN THE EGYPTIAN REGION, I. N. P., CAIRO, 1961,MEMO NR 68, P. 10.

انظر ايضا

BENT HANSEN AND G. A MARZOUK : DEVELOPMENT AND ECONOMIC POLICY IN THE U. A. R. (EGYPT), AMSTERDAM 1965 P. 61 .

IBID P. 63 (١٤)

(١٥) بحث العمالة بالعينة دورة مايو ١٩٧٤ ص ٦٦ . تنخفض هذه النسبة فجاة في بحث العمالة بالعينة التالي في مايو ١٩٧٥ لتصل الى ١٢٪ فقط ـ ولا يوجد تفسير معقول لهذا الانخفاض المفاجيء .

(١٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ القاهرة ١٩٦٣، ابعاد قوة العمل مرجع سابق ص ٢٨، بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٧٥ مرجع سابق ص ٥١ .

R. MABRO : THE EGYPTIAN .. OP . CIT P. 196. (١٧)

(١٨) تشير النتائج الاولية لتعداد السكان عام ١٩٧٦ الى ان ٨١,٤٪ من الاسكان الريفي يضاء بغير الكهرباء ، ٣,٧٪ فقط به مصدر مياه نقية مخصصة للمسكن بينما ٣٦,٣٪ لا يصل الى مصدر مياه نقية على وجه الاطلاق . والى ان ١٠,٢٪ فقط من منشات القطاع العام توجد في الريف يعمل بها ٩,٣٪ من عدد العاملين بهذا القطاع .

(١٩) لا تعطي تعدادات السكان ارقاما محددة لتيارات الهجرة من الريف الى الحضر وانما تشير فقط الى الزيادة المستمرة لنسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان ولقد قام مابرو بحساب معدل الهجرة كنسبة مئوية من الزيادة الطبيعية لسكان الريف بين عامي ١٩٣٧ ـ١٩٦٦ كالتالي :

$$\text{معدل الهجرة} = \frac{\text{معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف} - \text{معدل نمو سكان الريف}}{\text{معدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف}} \times 100$$

مع افتراض معدل واحد للزيادة الطبيعية في كل من الريف والحضر .

انظر R. MABRO .. OP. CIT P. 197.

ولقد حسبنا بنفس الطريقة معدل الهجرة للفترة ١٩٦٦ ـ١٩٧٦ .

(٢٠) انظر ـــــــــ G. BREESE (ED). THE CITY IN NEWLY DEVELOPING COUNTIRES : READINGS ON URBANISM AND URBANIZATION. LONDON 1969.

ايضا ILO : WHY LABOUR LEAVES THE LAND, GENEVA, 1966.

ILO/INP : RESEARCH REPORT ON EMPLOYMENT (٢١)
PROBLEMS IN RURAL AREAS URA CAIRO 1965 – 1968, REPORT B

نقلا عن مابرو R. MABRO .. OP. CIT P. 202.

(٢٢) ILO/INP: FINAL REPORT ON EMPLOYMENT PROB-LEMS IN RURAL AREAS IN UAR CAIRO 1968.

نقلا عن محمود عبد الفضيل M. ABDEL FADIL .. OP. CIT P. 113.

(٢٣) R. MABRO ... OP. CIT P. 203 .

(٢٤) تم حسابها من بيانات تقارير متابعة الخطة عن اجمالي الاستثمارات (وليس صافي الاستثمارات) ولقد اقتصرنا علي حساب هذه الأرقام القياسية كمؤشر فقط نظرا لعدم توفر بيانات عن حجم راس المال الصناعي وتطوره في الفترة كلها حتى يمكن حساب معامل كثافة راس المال .

(٢٥) ارقام ١٩٦٠، ١٩٦٦/١٩٦٧ من R. MABRO .. OP CIT P 224.
ارقام ١٩٧٧ من تصريح على السلمي وزير التنمية الادارية في صحيفة الاهرام بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ .

(٢٦) ABDEL MEGIED GINENA : DAS WACHSTUM DES ARBEITS POTENTIALS UND DER ARBEITS PRODUK TIVITAET, DARGESTELLT AM BEISPIEL DER A. R. AEGYPTEN.
رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة فرايبورج سويسرا ١٩٧٢ ص ٨٦

(٢٧) انظر ابحاث العمالة بالعينة سنوات مختلفة .

(٢٨) الاهرام الاقتصادي العدد ٥١٧ . ١٩٧٧/٣/١ ص ٧

(٢٩) WORLDBANK : ARAB REPUBLIC OF EGYPT : ECONOMIC MANAGEMENT IN A PERRIOD OF TRANSITION, REPORT NO. 1815- EGT, 8MAY 1978, VOLUME 6. P. 31.

(٣٠) تقديرات عدد العاملين نقلا عن
MIDDELEAST ECONOMIC DIGEST (MEED) , SPECIAL REPORT EGYPT, MAI 1978, P. 56.
وان كنا نعتقد ان معدلات هجرة العمل قد تزايدت بشكل اكبر في السنوات التالية .

(٣١) نقلا عن المرجع السابق ص ٥٦ .

(٣٢) WORLD BANK ; ARAB .... OP. CIT VOL. 6 P. 176.

(٣٣) البنك المركزي المصري : التقرير السنوي لعام ١٩٧٧ . يونيو ١٩٧٨ جدول رقم ٢٣ .

(٣٤) المرجع السابق . جدول رقم ٢٤

(٣٥) انظر على سبيل المثال
C . UHLIG : PROBLEME DER LOHNPOLITIK IN ENTWICK-LUNGS LAENDERN , IN W . VON URFF : WACHSTUM , EINKOMMENS VERTEILUNG UND BESCHAEFTIGUNG IN ENTWICKLUNGS LAENDERN , BERLIN 1978 , S . 146 FF .

(٣٦) تم حساب النسب من بيانات بحث العمالة بالعينة دورة مايو ١٩٧٥ ص ٩٥ ، ٩٩

(٣٧) تم حساب متوسط دخل العمل الحقيقي باستخدام رقم قياسي موحد لنفقات المعيشة حضر وريف من الارقام القياسية لنفقات المعيشة المنفصلة لكل من الحضر والريف التي تنشرها الاحصاءات المصرية وذلك على الاساس التالي .

الرقم القياسي الموحد = الرقم القياسي لنفقات المعيشة في الحضر × الاستهلاك العائلي في الحضر + الرقم القياسي للريف × الاستهلاك العائلي للريف ÷ اجمالي الاستهلاك العائلي

ولا ننكر ان مثل هذا الرقم تشوبه احصائيا الكثير من العيوب . الا انه قد يعطي اتجاها للرقم القياسي الموحد لنفقات المعيشة .

(٣٨) تظهر الارقام القياسية للنفقات المعيشية معدلات ارتفاع للاسعار لا تزيد عن ١٠٪ سنويا بين عامي ١٩٧٥ . ١٩٧٧ بينما تقدر وزارة الاقتصاد معدلات ارتفاع الاسعار الحقيقية بما لا يقل عن ٢٥٪ سنويا انظر تصريح وزير الاقتصاد في مجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٧٩/١/٨ ص ٦ .

(٣٩) حسبت نسبة زيادة الدخل الحقيقي للعمل من بيانات الجدول رقم ٢ ـ٢ باستخدام الرقم القياسي الموحد لنفقات المعيشة بتعديل سنة الاساس الى ١٩٦٥ وتم حساب الانتاجية الحقيقية للعمل من اعداد العمالة في الجدول ٢ ـ١ وبيانات البنك الدولي انظر .

WORLDBANK ARAB : OP CIT VOL. 6 TABLE 2-2.

الفصل الثالث

السياسة المالية

مع توسع دور الدولة الاقتصادى فى مصر منذ منتصف الخمسينات ، تزايد ايضا ذلك الجزء الذى ينتجه قطاع الدولة (الحكومة والقطاع العام) من اجمالى الناتج القومى حتى وصل فى السنوات الاخيرة الى اكثر من نصف هذا الناتج . وبشكل متناسب توسعت وظائف السياسة المالية وايرادات الدولة وانفاقها العام . فخلال السبعينات بلغ متوسط ايرادات الحكومة اكثر من ٣٤٪ وانفاقها حوالى ٤٤٪ من اجمالى الناتج القومى[١] .

وتتركز وظائف السياسة المالية بشكل عام فى ثلاثة اختصاصات محددة : التخصيص الفعال للموارد المتاحة (وظيفة التخصيص) ، الحفاظ على العماله الكاملة ، ومستوى عام مستقر للاسعار ، وقدر معقول من النمو الاقتصادى (وظيفة التثبيت) ، ثم التصحيح المستمر لتوزيع الثروة والدخل (وظيفة التوزيع)[٢] . وفى اطار هذا البحث فسوف نتناول فقط الوظيفة الاخيرة للسياسة المالية : وظيفة التوزيع .

تتمثل مشكلة توزيع الثروة والدخل ــ بشكل مجرد ونظرى ــ على انها تقويم لتغير ما يكسب فيه أحد الاطراف ويفقد فيه الطرف الآخر . الا انه ينبغى فى الواقع العملى أن يسعى المرء الى مقولات اكثر دقة وأن يوضح من الذى يكسب أو ينبغى عليه أن يكسب ومن الذى يخسر أو ينبغى عليه أن يخسر . وعلى هذا الاساس لايمكن النظر الى استخدام أدوات السياسة المالية لتوزيع أو اعادة توزيع الثروة والدخل على أنه مجرد مسألة اقتصادية بحتة تخدم اهداف الفعالية الاقتصادية ولكنه ايضا وظيفة اجتماعية تعكس التطور العام لمعنى العدالة فى المجتمع والمصالح المتضاربة للطبقات الاجتماعية المختلفة .

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن السياسة المالية تملك ــ ومن خلال بنود الايرادات والانفاق فى الميزانية العامة ــ عديدا من الادوات الفعالية لتصحيح مسار التوزيع الشخصى للثروة والدخل ، اذا ما استخدمت هذه الادوات بكامل امكانياتها الا أن ذلك قد لايعنى الكثير فى معظم الدول النامية . فوجود الادوات لايعنى حسن استخدامها ، والهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، وغياب الاجهزة النشطة أو القادرة ، وربما الادارة

السياسية يمكن أن يحيل أى اداة يفترض نظريا صلاحيتها الى مجرد حبر على ورق ، أو أن يغير وظيفة تلك الاداة لتحقق عكس المقصود منها

وسوف نحاول فى الصفحات القادمة أن نناقش مدى استخدام مجموعة من ادوات السياسة المالية ونتائجه على توزيع الدخل · النظام الضريبى ، نظام الأسعار (تحديد الاسعار والدعم) ثم احد البنود الهامة للانفاق الحكومى وهو الانفاق على التعليم

٣ ـ ١ النظام الضريبى :

يعتبر النظام الضريبى احد الادوات الهامة لاعادة توزيع الدخل ففرض الضريبة يؤدى من ناحية الى نوع من تسوية الفروق الدخلية أو على الاقل الى تخفيض الفروق الحادة فى توزيع الدخل ، ويحقق من الناحية الاخرى نموا مباشرا لايرادات الدولة ، التى يمكن تحويلها عن طريق انواع الدعم والانفاق الحكومى المختلفة لتحقيق أهداف توزيعيه . وتقدم حصيلة الضرائب فى مصر حوالى ٥٥٪ من إجمالى ايرادات الدولة وهو نصيب شبه ثابت تقريبا منذ منتصف الستينات وتأتى بقية الايرادات اساسا من نصيب الحكومة فى ارباح القطاع العام ومن فوائض التأمينات الاجتماعية (٢

وقد ارتفع نصيب الحصيلة الضريبية الى اجمالى الناتج القومى بشكل مستمر من حوالى ١٥٪ عام ٦٥/٦٤ الى ٢١,٣٪ عام ١٩٧٦ . الا انه لايمكن ارجاع تلك الزيادة الى فعالية النظام الضريبى أو إلى فرض الضرائب على أنواع دخول جديدة لم تكن تفرض عليها الضريبة من قبل بقدر ما يمكن إرجاعها إلى عاملين آخرين **أولهما** إرتفاع نصيب الضرائب غير المباشرة ـ التى يمكن فرضها وتحصيلها دون مشقة ـ وبلوغها خلال السبعينات حوالى ٧٠٪ فى المتوسط من إجمالى الحصيلة الضريبية ، **وثانيهما** إن الجزء الأكبر من الضرائب المباشرة يأتى من الضرائب على دخول الأعمال المفروضة على القطاع العام والتى تتزايد حصيلتها بصفة مستمرة أو من ضرائب المرتبات والدخل المفروضة على موظفى الحكومة والقطاع العام .

وتعود جذور النظام الضريبى المصرى إلى نهاية الثلاثينات ، عندما صدر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نظام ضريبى شامل ـ بدلا من مجموعة القوانين والقرارات المتفرقة السارية حتى ذلك الوقت ـ يعبر عن علاقات القوى السائدة ومصالح كبار الملاك والرأسمالية الأجنبية والمحلية . وتم استكمال هذا النظام خلال الاربعينات وأوائل الخمسينات بمجموعة من القوانين بفرض أنواع جديدة من الضرائب (رسم التمغة ـ الضريبة العامة على الايراد ـ ضريبة التركات ....) . ومع عديد من الاصلاحات التى تفرض لها النظام الضريبى بعد عام ١٩٥٢ وحتى الآن . فقد إقتصرت

جميعهـا ـ رغم كل التغيرات السـياسية والاقتصـادية فى مصر منذ ذلك التاريخ ـ على مجرد تغيير سعر الضريبة أو على رفع أو خفض حد الأعفاء الضريبى دون أن يتم تعديل لجوهر النظام ذاته(٤)

ولقد جاء أهم التعديلات الضريبية عام ١٩٦١ مع ماسمى بفترة التحـول الاشتراكى وهدف من خلال الاعفـاء الضريبـى لأصحـاب الدخـول الدنيا وفرض الضرائب التصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة ان يحقـق قـدرا من تخفيف الفروق الدخلية ولا شك أن الاعفاءات قد افادت عددا كبيرا من العاملين بأجر والراسمالية الصغيرة وأصحاب الحـرف ، إلا انه مـن غير المحتمل أن تكون الضرائب التصاعدية قد حققت هدفها ، فـأصدار قـانون بـأسعار ضرائب تصـاعدية أمـر لايكلف ، إلا أن ـ تنفيذه على أصـحاب الدخول المرتفعة مع غياب عديد من الشروط مثل وجود أجهزة ضرائب فعالة أو تقديم إقرارات ضريبية موثوق بها أو مسـك أصـحاب الاعمـال لدفـاتر حسابية سليمة يبقى دائما أمرا صعبا ، وربما يقود أو هو فى الغالب ما يقود إلى التهرب من الضرائب وعلى أى الاحوال فلقـد أكد الواقـع العملى ذلك تماما فرغم ماتشير اليه الكثير من الشـواهد ـ ولاتسـتطيع الأحصـاءات حصره تماما ـ من تزايد تكوين الثروات الخاصة منذ منتصـف السـتينات فلقد تناقصت حصيلة ضريبة الايراد العـام ـ ذات السـعر التصـاعدى ـ بشكل مطلق ونسبى من ٣,٣ مليون جنيه سنويا عام ٦٦/٦٥ أى حـوالى ٤٪ من أجمالى الضرائب المباشرة إلى ١,٩ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ أى اقل قليلا من ١٪ من إجمالى الضرائب المباشرة ورغم إرتفاع الحصيلة بعد ذلك إلى ٤ مليون جنيه عام ٧٧، ٧ مليون جنيه عام ٧٨ فمازالت لاتتعدى نسـبة ١٪ من الضرائب المباشرة(٥)

ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد عام ١٩٧١ تم إصدار مجموعة مـن التسهيلات او الاعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبى والمحلى لمدد تتـراوح بين خمس وثمانى سنوات وبحجة ضرورة مثل هذه الاعفاءات لجـذب راس المال وزيادة حجم الاستثمارات الاجنبية والخاصة ولايمكن التعرف بشكل دقيق على حجم تلك الاعفاءات أو مامدى ما خسرته الخزانة المصرية لعدم وجود البيانات التى يمكن الوثوق بها عن الاربـاح الحقيقية للاسـتثمارات الاجنبية والمحلية التى استفادت من التسهيلات الضريبية بعـد عام ١٩٧١ إلا أن بعض المصادر غير الرسـمية تقـدر المبلغ الذى تنازلت عنه الخـزانة بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه فى الفترة مـن ١٩٧١ إلى ١٩٧٨(٦) فـاذا مـاكان الرقم صحيحا ـ وهو مالا يمكن التأكد منه يكون الغرض مـن الاعفـاء قـد انتفى ، ذلك لأن حجم الاستثمارات الخاضعة لقانون استثمار المال العـربى والأجنبى التى تم تنفيذها بالفعل خلال تلك الفترة سواء داخل البـلاد أو فى

المناطق الحرة والتى استفادت من الاعفاءات الضريبية لم تتجاوز ٣٩٣ مليون جنيه(٧) .

وفى عام ١٩٧٨ صدر قانون ضريبى جديد (القانون ٤٦ لسنة ٧٨) سمي بقانون العدالة الضريبية ، لم يتعرض للنظام الضريبى فى جوهره ولم يتضمن سوى مجموعة من التعديلات التى تركزت أساسا فى تعديل سعر الضريبة لمجموعة من انواع الضرائب وخاصة خفض السعر التصاعدى للضريبة العامة على الايراد أو استحداث ما اطلق عليه الضرائب الخاصة بدعم التضامن الاجتماعى والتى لم تتجاوز الغاء الاعفاءات الخاصة بالمنشآت الفندقية والسياحية او فرض ضريبة على تصريح العمل بالخارج والحفلات والخدمات الترفيهية .

مثل هذه التعديلات لاتعد وكونها محاولة ترميم لهيكل النظام الضريبى القديم ولايمكن أن تكون اداة فعالة لخدمة الاهداف التوزيعية ان مشاكل النظام الضريبى المصرى لم يتم حتى الآن معالجتها بشكل جذرى وبالقدر الذى يحقق مزيدا من العدالة فى توزيع الثروة والدخل .

فاولا : ينحاز النظام الضريبى بشكل مطلق للضرائب غير المباشرة التى تقدم حوالى ٧٠٪ من الحصيلة الضريبية . معنى ذلك أن الاستهلاك وليس الدخل أو الثروة هو الاساس الاول فى فرض الضريبة . أى أن الضريبة يتم تحصيلها على الدخل الذى ينفق أما الدخل الذى يدخر فيحصل على مهلة دفع حتى يتم انفاقه أو يتجنب الضريبة على وجه الاطلاق .

وقد يكون من الصعب ـ بسبب قصور البيانات المتاحة ـ أن نتعرف على توزيع العبء النسبى للضرائب غير المباشرة على فئات الدخل المختلفة . إلا أن المرء لايجافى الحقيقة عندما يؤكد أن الأسر ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة والتى تنفق كل أو الجزء الاكبر من دخلها تتحمل بالنسبة لهذا الدخل (وليس كقيمة مطلقة) جزءا أكبر من الضرائب غير المباشرة عن تلك الأسر ذات الدخول المرتفعة التى تدخر جزءا هاما من دخلها وتتجنب بذلك الضريبة غير المباشرة . فنسبة الانفاق الاستهلاكى من الدخل تنخفض كلما ارتفع الدخل وبالتالى فان نسبة الضرائب غير المباشرة (المفروضة على الاستهلاك) إلى إجمالى الدخل تصبح نسبة تنازلية كلما ارتفع الدخل

ان أى إصلاح ضريبى يهدف إلى مزيد من عدالة التوزيع لابد وأن يغير من النظام الضريبى بأكمله بحيث ترتفع نسبة الضرائب المباشرة ـ التى تتميز بمرونة عالية فى امكانية التزايد ـ إلى إجمالى الحصيلة الضريبية ، وأن يفرض نوعا من السعر التصاعدى فى هيكل الضريبة غير المباشرة على السلع الاستهلاكية ذات مرونة الدخل العالية والتى تمثل جزءا كبيرا من إستهلاك الأسر المرتفعة الدخل

ثانيا : لاتمثل الضرائب على الثروة ونقل الملكية أكثر من ٢,٥٪ إلى ٣٪ من حصيلة الضرائب وذلك رغم الزيادة الواضحة خلال العشر سنوات الماضية على الأقل فى تكوين وتركز الثروة ، والذى جاء جزء كبير منه نتيجة لضربات الحظ أو المضاربات وليس نتيجة لجهد عمل مبذول أو انفاق رأسمالى (مثل ارتفاع اسعار اراضى البناء والمبانى على سبيل المثال ..) ومع أن قانون الضرائب الأخير (٤٦ لعام ٧٨) قد فرض ضريبة على التصرفات العقارية إلا أن أسعارها جاءت رمزية إلى حد كبير وتراوحت ما بين ٢ ، ٧٪ .

ثالثا : مازالت ضريبة الأطيان الزراعية تفرض على ريع الارض الذى يتم تحديده نظريا كل عشر سنوات حسب جودة الارض ومكانها وليس على الايرادات الحقيقية للاستغلال الزراعى والتى تختلف باختلاف حجم المزرعة والمحصول المزروع . ورغم انه قد تم التنبه أخيرا إلى هذه النقطة حيث فرض القانون ٤٦ لسنة ٧٨ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على البساتين الزراعية إذا تجاوزت المساحة المزروعة ثلاثة أفدنة وعلى تربية المواشى إذا تجاوزت عشرة رؤوس وهو ماقد يعتبر خطوة معقولة فى اتجاه تحقيق العدالة الضريبية ، إلا أنه مازالت هناك الكثير من المحاصيل التى تدر عائدا كبيرا ولم تمسها الضريبة (مثل زراعة الخضر ..) كما أن حجم المزرعة أو الحيازة والذى له تأثير على متوسط انتاجية الارض وإجمالى إنتاجها مازال لايمثل أى معيار فى فرض الضريبة . ولذلك فان حصيلة الضرائب المباشرة التى تأتى من الزراعة المصرية مازالت لاتمثل أكثر من ٣ ـ ٤٪ من إجمالى الضرائب المباشرة .

٣ ـ ٢ سياسات الاسعار والدعم :

بدأ تطبيق نظام الرقابة على الاسعار فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية ، وأن اقتصر فى بداياته على مجموعة من السلع الضرورية مثل الخبز والسكر والزيت والكيروسين وايجارات المساكن ، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة . ولقد ارتبط هذا النظام بدعم لبعض السلع (مثل الخبز) أو حصص تموينية بأسعار محددة لسلع أخرى (مثل الزيت والسكر ...)[8] .

ومع تزايد دور الدولة الاقتصادى وتوسع القطاع العام فى بداية الستينات تم وضع نظام لتسعير الكثير من السلع التى ينتجها القطاعين العام والخاص أو السلع التى يتم استيرادها ، مع مراجعة وتغيير اسعار السلع كل فترة زمنية . وتختلف الطريقة المتبعة فى التسعير حسب الجهة أو الوزارة المختصة[9] الا أن اكثر الطرق استخداما هى طريقة اضافة الربح على التكلفة ، وهى طريقة معيبة اساسا وآثارها عادة ماتكون فى غير صالح

المستهلك اذا ما تم انتاج السلعة بجودة منخفضة أو بتكلفة عالية . كما أنها ماتؤدى غالبا الى تخصيص غير رشيد للموارد ، حيث لاتستطيع أن تمنع استخدام طرق الانتاج ذات التكلفة المرتفعة . وكما يؤكد مابرو ورضوان فقد كان يتم تبرير استخدام هذه الطريقة بأنها يمكن أن تضع حدودا لوضع السوق الاحتكارى لكثير من الصناعات المصرية التابعة للقطاع العام[10] ، حيث انها لاتتيح لتلك الصناعات تحديد نسب الربح التى تراها . الا أن معظم الصناعات المصرية قد فقدت بالفعل مع سياسة الانفتاح الاقتصادى هذا الوضع الاحتكارى ، وهو مايؤدى مع استمرار استخدام طريقة اضافة الربح على التكلفة بدلا من طريقة التكلفة الحدية ـ الى تحول المستهلك الى سلع مستوردة ذات جودة أعلى وسعر منخفض ، وفقد الصناعة الوطنية لجزء من سوقها .

وعموما لايخدم هذا الجانب من سياسة التسعير اهداف اعادة التوزيع كما كان ذلك مرجوا . بل يتم استخدامه ـ على العكس من ذلك ـ كأداه لفرض الضريبة على المستهلك .

فلقد بلغ بند فروق الاسعار فى ميزانية الدولة خلال السبعينات (من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨) حوالى ١٥,٧٪ من اجمالى الايرادات ـ السيادية[11] ، يتحمل معظمها (٦٨ ـ ٧٠٪) بعض السلع الضرورية مثل الشاى والسكر والسجائر والادوية أو السلع الوسيطة كالاسمدة والكسب وهو مايؤثر فى النهاية ـ مثل الضرائب غير المباشرة ـ على القدرة الشرائية للمستهلك ذو الدخل المحدود ، بينما لاتتحمل السلع غير الضرورية مثل الفورمايكا وأجهزة التكييف وسيارات الركوب وقطع غيارها والمشروبات الكحولية اكثر من ١ ـ ١,٥٪ من حصيلة فروق الاسعار[12] .

ويمثل الدعم لبعض سلع الاستهلاك والخدمات الضرورية (سلع الاستهلاك الشعبى) الاداة الاخرى لسياسات الاسعار ، كما أنه قد يعتبر بحق اهم السياسات الاجتماعية والتوزيعية التى يتم ممارستها على وجه الاطلاق . ويأخذ الدعم شكلين اساسيين . :

اولهما : دعم مالى مباشر يظهر فى الموازنة العامة للدولة ويتضمن حوالى ٣٥ سلعة من سلع الاستهلاك الشعبى مثل الخبز والدقيق والاقمشة الشعبية والبوتاجاز أو الخدمات الضرورية مثل النقل الداخلى للركاب فى المدن الكبرى أو الائتمان الزراعى . ولقد ارتفع حجم هذا الدعم بشكل حاد خلال السنوات الاخيرة ، وبعد أن كان لايتجاوز ٤ ـ ٥٪ من اجمالى الانفاق العام خلال الستينات واوائل السبعينات ترتفع هذه النسبة الى ١٣,٦٪ عام ١٩٧٤ ، ١٦,٢٪ عام ١٩٧٥ ثم تنخفض الى ٩,٦٪ ، ٩,٥٪ فى السنتين التاليتين مع رفع الدعم عن بعض السلع ، الا أنها تعود ثانية للارتفاع عامى

٧٩ ، ٨٠ الى ١٨,٢٪ ، ١٦,٣٪ على التوالي . وتـرجع زيادة نسـبة الدعم الى الانفاق العام ــ رغم تذبذب هذه النسبة ــ اساسا الى ارتفاع الاسعار العالمية للدقيق والقمح المستورد ابتداءا من عام ١٩٧٤ (ويمثل دعم هـاتين السلعتين وحدهما حوالى ٤٥٪ من اجمالى مبلغ الدعم) ، ثم بداية تـطبيق السعر الموحد (المنخفض) للجنيه المصرى ابتداء مـن مـوازنة عام ١٩٧٩ (٧٠ قرش للدولار) والذى يضخم من حجم الدعم نظـرا لارتفـاع نسـبة الواردات الغذائية فى تكوينه[١٣] .

ثانيهما : مايسمى بالدعم المسـتتر أو الضـمنى والذى يتضـمن مـوارد افتراضية تنازلت عنها الدولة مثل الاعفـاء الجمـركى للسـلع الغـذائية المستوردة أو الفرق بين ايجار المساكن الشعبية والايجار الحقيقى المفترض لهذه المساكن أو خسائر بعض شركات القطاع العـام مـن بيع بعض سـلع الاستهلاك الشعبى بثمن أقل من سعر التكلفة . وبصفة عامـة لاتـوجد اية بيانات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم هذا النوع من الدعم . ولذلك فسوف نكتفى بالتعرض للنوع الاول من الدعم .

يكلف برنامج الدعم المباشر الاقتصـاد القـومى عبـئا ثقيلا وصـل فى السنوات الاخيرة بعد عام ١٩٧٤ متوسطا يتـراوح مـابين ٨ ــ ١٢٪ مـن اجمالى الناتج القومى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية . وقد كان يمكن تبرير هذا العبء اذا ماكان برنامج الدعم قد حقق اهدافه التـوزيعية واقتصر على فئات الدخول الدنيا والمتوسطة التى ينبغى تـدعيمها . الا أنه يشـك فى ذلك تماما . فالدعم لايتم توزيعه بشـكل اختيارى على هـذه الفـئات فقـط ، ولاتوجد حتى الآن علاقة شرطية بين الدعم ومستوى الدخول . فكثيرا مـن السلع والخدمات المدعمة (خاصة التمـوينية) مـازالت تبـاع لاصحـاب الدخول العليا بنفس الاسعار التى تبـاع بهـا لأصحـاب الدخـول الدنيا وماسمى باستبعاد بعض الفئات القادرة من نظام البـطاقات التمـوينية عام ١٩٨٠ لايعنى امكانية التحايل على هـذا الاسـتبعاد ، كمـا أنه لايمس كل اصحاب الدخول المرتفعة . كذلك لايوجد توزيع متناسـب للدعم بين الحضر والريف . فمعظم السلع المدعمة هى سلع استهلاك حضرية أساسا لايستفيد منها المستهلك الريفى . هذا اذا مـاغضينا النظـر عن الاسـتهلاك المسرف وغير الرشيد لبعض السلع التى ترتفع فيها نسبة الدعم الى التكلفة الحقيقية لانتاجها (مثل الخبز) .

ولايعنى هذا النقد قبولا لايه مقولات عن ضرورة التخفيض الحاد لحجـم الدعم أو إلغائه تماما واستبداله بزيادة فى الاجور . فتقليل الدعم أو الغـائه يمس فى المقام الاول مستويات الاستهلاك ــ المتدنية اساسا ــ للفئات الدنيا والوسطى بما لذلك من آثار اقتصادية مبـاشرة على انخفـاض مسـتويات

الانتاجية ربما ينسب اكبر من نسب انخفاض الاستهلاك وكذلك فأن استبدال الدعم بزيادة فى الاجور لن يصل الا الى العاملين بأجر فى الحكومة والقطاع العام وربما جزءا من العاملين فى القطاع الخاص الحديث يتبقى الجزء الأكبر من العاملين بأجر فى القطاع التقليدى والقطاع غير المنظم والعاملين لحسابهم (وهم غالبية اصحاب الدخول) دون هذه المزية كما انه يقود فى الغالب الى ارتفاع مستويات الاسعار بنسب اعلى من نسب الزيادة فى الاجور ، طالما ان قوى التضخم لايمكن أن يكبح جماحها على الأقل فى الاجل القصير

القضية اذن هى نوع من ترشيد الدعم بحيث يصل فقط الى مستحقيه الحقيقيين سواء فى الحضر أو الريف ، وتلك مشكلة تنظيمية اساسا تحتاج الى قدر من الوقت والجهد والتفكير لحلها ، وهو ماسيؤدى وحده الى التخفيض النسبى لعبء الدعم على الاقتصاد القومى

٣ ـ ٣ الانفاق على التعليم

يرى بعض كتاب التنمية أن تركز المعرفة والخبرة العلمية والفنية فى ايدى اعدادقليلة من السكان ، غالبا مايؤدى ـ مثله مثل تركز الثروة المادية ـ الى نوع من عدم التوازن فى توزيع الدخل لذلك ينبغى على السياسة العامة أن تشجع بقدر الامكان التعليم العام والفنى المتخصص لتحقيق العدالة فى توزيع رأس المال البشرى . وحجة هؤلاء أن التعليم ـ بشكله الصحيح ـ يؤدى الى ارتفاع كفاية مدخلات العمل وزيادة انتاجية العمل التى تنعكس بدورها على زيادة فى الاجور والدخل[١٤] الا أن قبول أو التوصية بمثل هذه السياسة يرتبط بما اذا كان التوسع فى نظم التعليم سوف يفيد الفئات الفقيرة حقا ، ويستهدف تأهيل فنيين وعمال مهرة ومتخصصين يحتاج اليهم سوق العمل بالفعل ، ويقابله خلق فرص حقيقية للعمل

لقد شهدت الفترة بعد عام ١٩٥٢ مجهودات طيبة فى توسع مجال التعليم المجانى ، فارتفع الانفاق على التعليم (انفاق جارى واستثمارى) من حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ٥٢ / ٥٣ اى اقل من ٣٪ من اجمالى الناتج المحلى باسعار السوق الى ١٤٠ مليون جنيه عام ٧٠ / ٧١ اى ٤,٣٪ من الناتج المحلى والى ٣٠٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ اى ٥,٢٪ من الناتج المحلى[١٥] . كما تزايد عدد التلاميذ والطلبة المقيدون بالمدارس والجامعات من حوالى ١,٩ مليون عام ٥٢/ ٥٣ الى ٥,٥ مليون عام ٧٠ / ٧١ . ٦,٨ مليون عام ١٩٧٦ (اى بنسبة ٢٥٨٪ بينما تزايد السكان بنسبة ٧٨٪ فقط فى نفس الفترة [١٦] ولقد شهدت الفترة الاولى حتى عام ١٩٧٠ توسعا نسبيا اعلى فى التعليم المدرسى بينما تميزت الفترة الثانيه حتى عام ١٩٧٦ بالتوسع فى التعليم العالى والجامعى كما كان لهده الزيادات الكبيرة فى

الاعداد ثمنها فى انخفاض الكفاية سواء من ناحية عدد التلاميذ لكل مدرس ، أو عدد التلاميذ لكل فصل أو مستوى تحصيل واستيعاب التلاميذ

ان توسع نطاق التعليم قد يعتبر مؤشرا هاما ، الا أنه لايدل وحده عما اذا كان أبناء الفئات الفقيرة قد وجدوا طريقهم اليه . لقد تزايدت نسبة الاستيعاب فى المدارس الابتدائية من ٤٧٪ عام ٥٢ / ٥٣ الى ٧٤٪ عام ٦٥ / ٦٦ ثم انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٧٠٪ فقط[١٧] . وتخفى هذه النسبة العامة فروقا حادة بين المدينة والريف . فبينما تصل نسب الاستيعاب فى القاهرة والاسكندرية الى حوالى ٩٠٪ تهبط الى مادون ذلك بكثير فى المحافظات النائية وفى القرى . وفى مراحل التعليم الاعلى تنخفض نسب الاستيعاب الى ٥٠٪ فى التعليم الاعدادى ، ٣٤٪ فقط فى التعليم الثانوى[١٨] ولايمكن البحث ـ منطقيا ـ عن ذلك الجزء الذى لايتم استيعابه فى المدارس الا بين ابناء الفئات الفقيرة . فأطفال الفقراء يرسلون مبكرا الى سوق العمل لمساعدة الاسرة . لقد قدر بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ أن حوالى ٤٤٥ الف طفل دون سن الثانية عشر (٧٨٪ منهم فى الريف) ، ٥٣٨ الف بين الثانية عشر والخامسة عشر (٧٣٪ منهم فى الريف) يدخلون فى قوة العمل[١٩]

كذلك فأن ارتفاع نفقات التعليم خلال السنوات الاخيرة تعتبر سببا هاما أخر فى انخفاض نسب الاستيعاب خاصة فى الدراسة الاعدادية والثانوية ـ فرغم مجانية التعليم العام التى سبقت ثورة ١٩٥٢ فلقد تزايدت ـ بسبب تدنى المستوى التعليمى فى المدارس العامة ظاهرة الدروس الخصوصية كعامل مواز ومكمل فى نفس الوقت للتعليم العام . وليس خافيا ان تكلفة هذه الدروس يمثل عبئا ماليا ثقيلا على الاسر ذات ـ الدخل المتوسط ، ولاتستطيع الاسر الفقيرة تحملها على وجه الاطلاق

ولقد شهد التعليم العالى والجامعى توسعا ملحوظا خلال السبعينات بشكل اكبر من مراحل التعليم السابقة عليه ، وتزايد عدد الطلبة من حوالى ٢٠٠ الف طالب عام ٧٠ / ٧١ الى ٤٤٠ الف عام ١٩٧٦ بنسبة ١٢٠٪ تقريبا (بينما زاد عدد التلاميذ فى كل المراحل السابقة على التعليم العالى بنسبة ٢٢٪ فقط) .[٢٠] كما ارتفع الانفاق على التعليم العالى فى نفس الفترة من ٣١ مليون جنيه الى ٨٢ مليون جنيه ليزيد بذلك ـ نصيبه من اجمالى الانفاق على التعليم من ٢٢٪ عام ٧٠ / ٧١ الى ٢٦,٨٪ عام ٧٦ ،[٢١] هذا رغم ان امكانية وصول ابناء الفئات المحدودة الدخل الى تكملة تعليمهم حتى هذه المرحلة يكاد أن يكون فى حكم الاستثناء . فاتمام التعليم الجامعى يستغرق فترة اطول وتكاليفا أعلى ، كما أنه يضيع فرصة الحصول على دخل مفترض

وتبدو عملية التمايز الطبقي هنا بشكل واضح . فالتعليم الجامعي الذى لايستفيد منه فى الغالب سوى ابناء الطبقات العليا والمتوسطة الدخل يضمن عائدا شخصيا مستقبليا أعلى واكثر استقرارا ، ويتيح امكانية الصعود فى القطاع الحديث ، كما أنه مع ظروف سوق العمل الحالية فى دول البترول يمهد السبيل ـ اكثر من مستويات التعليم الاخرى لتكوين ثروة صغيرة اذا ماوجد خريج الجامعة فرص للعمل هناك .

وتعطى الاحصاءات المصرية بعض الدلائل المثيرة للاهتمام للعلاقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل ـ فمن بيانات بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٧٥ نجد أنه كلما ارتفعت الحالة التعليمية لدى الاسرة كلما ازداد الدخل الذى تحصل عليه الأسرة . فعند مستوى دخل اقل من ٣٠٠ جنيه فى السنة (وهو مايقارب حد الفقر الذى سنشير اليه فى الفصل القادم) تقع ٦٥,٤٪ من الاسر التى رب العائلة فيها أمى ، ٤٣,٧٪ من الاسر التى يستطيع فيها رب العائلة القراءة والكتابة ، ٢٨,٥٪ شهادة أقل من المتوسط ، ٢٦,٢٪ شهادة متوسطة ، ٢٠,٤٪ شهادة فوق المتوسطة ، ١,٩٪ للحاصلين على درجة جامعية . وتنعكس هذه النسب تماما للأسر ذات الدخل المرتفع والذى يزيد عن ٨٠٠ جنيه فى السنة .. هنا لانجد اكثر من ٢,٣٪ من الاسر التى ربها أمى ، ١٢,٨٪ من الاسر شهادة متوسطة ، بينما تصل هذه النسبة للحاصلين على درجة جامعية الى ٤٤,١٪ وللحاصلين على درجة اعلى من البكالوريوس أو الليسانس ٥٧,٧٪(٢٢) .

إلا أنه قد ينبغى هنا الاشارة الى نقطة بالغة الأهمية قد توحى الاحصاءات السابقة باستنتاج عكسها تماما : فالتعليم ليس هو المحدد الاهم لمستوى الدخل وللموقع الطبقى ـ كما يرى ذلك بعض كتاب التنمية ، خاصة بعض هؤلاء الذين يروجون لنظريات التحديث ـ بل هو عامل من عوامل عديدة تعرضنا لبعضها فى الفصول السابقة تساعد على امكانية الحصول على دخل اعلى وعلى امكانية تغيير الموقع الطبقى .

بل أن العكس قد يكون الصحيح فى اغلب الاحوال : فمستوى الدخل والموقع الطبقى هما اللذان يحددان فرصة حصول الابناء على تعليم افضل أو اقل ، وبالتالى على مستوى دخل مرتفع أو منخفض ، وهو مايحدد بدوره فرصة ابنائهم فى التعليم والدخل وتغيير أو عدم تغيير الموقع الطبقى .

هوامش الفصل الثالث

(١) تم حساب هذه النسب من بيانات الموازنة العامة للدولة . سنوات مختلفة ويتم تمويل الفرق بين ايرادات الحكومة وانفاقها من قروض النجهاز المصرفي ، والقروض والمعونات الخارجية .

R.A MUSGRAVE, P.B MUSGRAVE, L. KULLMER : DIE (٢)
OEFFENTLICHEN FINANZEN
INTHEORIE UND PRAXIS, TUEBINGEN 1975, BAND 1, S.4

(٣) بيانات الموازنة العامة للدولة . سنوات مختلفة

(٤) فؤاد مرسي : هذا الانفتاح ... مرجع سابق ص ١٤٥

WORLDBANK : ARAB ... OP CIT VOL 6 TABLE 5.3 (٥)

بالنسبة لعامي ٧٧ ، ٧٨ من عبد الهادى النجار : النظام الضريبي المصرى . واقعه ومستقبله . بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين القاهرة ٢٧ ٢٩ ـ مارس ١٩٨٠ . جدول رقم (٦) .

(٦) تقديرات من وزارة المالية كما هي منشورة بروزاليوسف ١٩٧٨/٦/٥ ص ١٥

(٧) بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . روز اليوسف ٧٨/١٠/١٦ ص ٤٥ .

R.MABRO AND S. RADWAN : INDUSTRIALIZATION. انظر (٨)
OP CIT P. 70

(٩) تختص جهات متعددة بعملية تسعير السلع : وزارات الزراعة ، الصناعة التموين والتجارة الداخلية ، الصحة ، الاقتصاد ، المالية وشركات التجارة الخارجية . وقد ادى عدم التنسيق بين هذه الجهات الى انشاء جهاز مركزى لتخطيط الاسعار ، الا ان عمله قد اقتصر في الاساس على اداء دور استشارى . انظر : عبد السلام بدوى : ادارة القطاع العام في الاقتصاد المصرى . القاهرة ١٩٧٣ ص ١٧٧ . ايضا الاهرام الاقتصادى ١٩٧٧/٢/١ .

R.MABRO AND S. RADWAN .OP CITP, 72 (١٠)

WORLDBANK. ARAB .... OP CIT VOL. نسبة مستخرجة من ارقام (١١)
6, TABLE 5.1

ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٨

(١٢) انظر : عبد الهادى النجار . مرجع سابق ص ١٧ ـ ١٨

WORLDBANK : ARAB ... OP CIT VOL 4 P. 7-8 انظر (١٣)

ايضا : رمزى زكى : مشكلة التضخم في مصر . القاهرة ١٩٨٠ ب٧٦١ ـ ٧٦٣ .

ايضا : مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٠ .

(١٤) انظـــر ســـبيل المثــــــال M.S.AHLUWALIA : THE SCOPE FOR POLICY TERVENTION, IN : HCHENERY (ET AL. (, REDISTRIBUTION WITH GROWTH, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1976 P.81 - 83

(١٥) WORLDBANK : ARAB .. OP CIT. VOL.2 P. 24

وتم حساب النسب الى اجمالى الناتج المحلى من المرجع السابق . بند ٦ جدول ١٠٢ .

(١٦) الكتاب الاحصائى السنوى ، المؤشرات الاحصائية . سنوات مختلفة .

(١٧) WORLDBANK .. OP CIT VOL. 2P. 16.

(١٨) على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما . دراســة تحليلية للســياسات الاقتصــادية فى مصر . القاهرة ١٩٧٧ ص ١١٣ ـ ١١٤

(١٩) بحث العمالة بالعينة دورة مايو ١٩٧٥ . مرجع سابق . الجدول الاول والثانى .

(٢٠) الكتاب الاحصائى السنوى ، المؤشرات الاحصائية . سنوات مختلفة .

(٢١) WORLDBANK .. OP CIT VOL. 6 TABLE 8.42

(٢٢) بحث العمالة بالعينة عام ١٩٧٥ . مرجع سابق ص ٩٨

الفصل الرابع

خريطة التوزيع

يهدف هذا الفصل الى محاولة التعرف على صورة اجمالية لنتائج واثار السياسات التوزيعية التى سبق مناقشتها فى الفصول السابقة على خريطة التوزيع الشخصى للاستهلاك والدخل ومدى التغيرات التى حدثت فى هذا التوزيع . وتتبع الاحصاءات المصرية امكانية تتبع ومقارنة شكل التوزيع خلال عشرون عاما من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٥ . وان كان من الضرورى أن نشير الى أن تجميع واستخراج البيانات الاحصائية لم يتم على أسس موحدة خلال الفترة كلها ، وهو ما يؤثر بالتأكد على نتائج المقارنة كذلك فسوف نستخدم فى غالبية الاحوال معياز التوزيع على الاسر ، لأن البيانات فى معظمها قد جمعت على هذا الاساس ، كما أن ذلك المعيار يراعى اكثر من غيره علاقات التبعية الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة داخل الاسرة الواحدة ، ويقدم شكلا اكثر واقعية للتوزيع عما لو طبقت معايير قياس اخرى تقتصر على جزء محدود من السكان وتظهر صورة اكثر تركزا للتوزيع مثل التوزيع على الحاصلين على دخل أو العاملين أو الافراد ذوى النشاط الاقتصادى .

ولمعرفة مدى التركز أو التشتت فى التوزيع فلقد فضلنا استخدام معامل جينى Gini- Coefficient السابقة الاشارة اليه . وسوف نحاول اذا ما اتاحت البيانات ذلك . حساب ثلاث قيم للمعامل بالنسبة للتوزيع فى الريف وفى الحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

٤ ـ ١ توزيع الانفاق الاستهلاكي :

يعتبر تطور الاستهلاك الحقيقي مؤشرا هاما لقياس المنفعة المباشرة التى يجنيها الفرد من النمو الاقتصادى وفى نفس الوقت يؤدى التوزيع المتوازن للاستهلاك من خلال رفع الدخل القابل للتصرف لاصحاب الدخول المحدودة ، أو من خلال امداد هؤلاء بسلع الاستهلاك الضرورية أو دعم تلك السلع الى تحسن يعتد به فى القدرة على الاداء العقلى والجسمانى والى ارتفاع انتاجية العمل وبالتالى الى تزايد النمو الاقتصادى

ويعطى الجدول ٤ ـ ١ صورة عامة عن التطور النسبى لمتوسط الاستهلاك الحقيقى للفرد ـ وكما يتضح من بيانات الجدول فلقد تحقق فى السنوات العشر الاولى حتى عام ١٩٦٥ نموا تراكميا واضحا فى متوسط

جدول ٤ ـ ١ الارقام القياسية لمتوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد

١٩٥٥ ـ ١٩٧٧

البيان / للسنة	الرقم القياسي لاجمالي الاستهلاك العائلي بالاسعار الجارية	معدل النمو السنوي	الرقم القياسي للسكان	الرقم القياسي لنفقات المعيشة	الرقم القياسي لمتوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد الواحد	معدل النمو السنوي
١٩٥٥	١٠٠	ـ	١٠٠	١٠٠	١٠٠	ـ
١٩٦٠	١٤٣ر٨	٧ر٥٪	١١٢ر٤	١٠٧ر٧	١١٨ر٨	+ ٣ر٥٪
١٩٦٥	٢٢٠ر٥	٨ر٩٪	١٢٧ر٨	١٢٤ر٢	١٣٨ر٩	+ ٣ر٢٪
١٩٧٠	٢٨٥ر٠	٥ر٣٪	١٤٣ر٦	١٥٣ر٩	١٢٩	- ١ر٤٪
١٩٧٥	٤٦٣ر٨	١٠ر٢٪	١٥٦ر٥	٢٢٨ر١	١٢٩ر٩	+ ١ر ٪
١٩٧٦	٥٤٦ر١	١٧ر٧٪	١٦٠ر١	٢٥١ر٥	١٣٥ر٦	+ ٤ر٤٪
١٩٧٧	٦٣٦ر٨	١٦ر٦٪	١٦٣ر٨	٢٧٨	١٣٩ر٨	+ ٣ر١٪

المصادر : ١ ـ تقارير متابعة الخطة
٢ ـ الكتاب الاحصائي السنوي
٣ ـ WARLDBANK : ARAB .. OP CIT , VOL o TABIF 2-2

الاستهلاك الحقيقي وبمعدلات لا بأس بها وصلت الى ٣,٢٪ ، ٣,٥٪ سنويا . الا أن جزءا هاما من هذه المزايا قد فقد في السنوات الخمس التالية حتى عام ١٩٧٠ . ثم استقر على مستواه المنخفض حتى منتصف السبعينات وذلك بسبب تباطؤ معدلات النمو الحقيقي للناتج القومي والنمو الحقيقي لاجمالي الاستهلاك العائلي وارتفاع نسب التضخم واستمرار الزيادات السكانية على نفس مستوياتها تقريبا . ورغم أن متوسط الاستهلاك الحقيقي قد ارتفع بشكل معقول في العامين التاليين حتى عام ٧٧ إلا أنه قد استرجع فقط مستواه عام ١٩٦٥ . كذلك فمن المعتقد أن نمو الاستهلاك الحقيقي في السبعينات ليس في غالبه الا نموا ظاهريا ولا يوضح الخسائر الحقيقية التي كان على الفرد المصري أن يقدمها في مستويات استهلاكه . فالرقم القياسي العام لنفقات المعيشة هو الرقم الرسمي الذي تنشره الاحصاءات المصرية وهو كما سبق أن أشرنا يقل كثيرا عن مستويات اسعار السوق . كما أنه لم يمكن استبعاد آثار الضرائب غير المباشرة التي تزايدت معدلات نموها منذ اوائل الستينات وحتى عام ٧٧ بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي وإجمالي الاستهلاك العائلي

(٦٨)

جدول ٤ ــ ٢ التوزيع النسبى للانفاق الاستهلاكى على الاسر فى الريف

فئات الانفاق الاستهلاكى بالجنيه	١٩٥٩/٥٨ الاسر		١٩٥٩/٥٨ الانفاق الاستهلاكى		١٩٦٥/٦٤ الاسر		١٩٦٥/٦٤ الانفاق الاستهلاكى		١٩٧٥/٧٤ الاسر		١٩٧٥/٧٤ الانفاق الاستهلاكى	
	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %
أقل من ٥٠	١٠ر٥٧	١٠ر٥٧	٢ر٦٤	٢ر٦٤	٣ر٠٦	٣ر٠٦	٥٠ر	٥٠ر	١ر٨٨	١ر٨٨	١٨ر	١٨ر
٥٠ ــ	١٥ر١٥	٢٥ر٧٢	٦ر٤٧	٩ر١١	٤ر٨٧	٧ر٩٣	١ر٣٩	١ر٨٩	٢ر١٣	٤ر٠١	٣٧ر	٥٥ر
٧٥ ــ	١٤ر٥٥	٤٠ر٢٧	٨ر٧٠	١٧ر٨١	٧ر٦٨	١٥ر٦١	٣ر٠٣	٤ر٩٢	٢ر٧٥	٦ر٧٦	٦٧ر	١ر٢٢
١٠٠ ــ	٢٤ر٦٣	٦٤ر٩٠	٢٠ر٥١	٣٨ر٣٢	٢٢ر٤٨	٣٨ر٠٩	١٢ر٥٩	١٧ر٥١	٧ر٥٠	١٤ر٢٦	٢ر٦٨	٣ر٩٠
١٥٠ ــ	١٤ر٥٩	٧٩ر٤٩	١٧ر٠٥	٥٥ر٣٧	١٨ر٩٧	٥٧ر٠٦	١٤ر٨٢	٣٢ر٣٣	١١	٢٥ر٢٦	٥ر٣٦	٩ر٢٦
٢٠٠ ــ	٨ر١٠	٨٧ر٥٩	١٢ر١٧	٦٧ر٥٤	١٣ر٦٨	٧٠ر٧٤	١٣ر٦٦	٤٥ر٩٩	١٣ر١٠	٣٨ر٣٦	٨ر٢٧	١٧ر٥٣
٢٥٠ ــ	٤ر٤١	٩٢	٨ر١٢	٧٥ر٦٦	٩ر١٥	٧٩ر٨٩	١١ر١٤	٥٧ر١٣	١٢ر٥٥	٥٠ر٩١	٩ر٦٣	٢٧ر١٦
٣٠٠ ــ	٤ر١٨	٩٦ر١٨	٩ر٥٩	٨٥ر٢٥	٦ر٢٥	٨٦ر١٤	٨ر٩٧	٦٦ر١٠	١٠ر٧٠	٦١ر٦١	٩ر٦٨	٣٦ر٨٤
٣٥٠ ــ	—	—	—	—	٤ر١٥	٩٠ر٢٩	٦ر٩٢	٧٣ر٠٢	٨ر٨٣	٧٠ر٤٤	٩ر١٨	٤٦ر٠٢
٤٠٠ ــ	٢ر٩٣	٩٩ر١١	٩ر٤٤	٩٤ر٦٩	٤ر١١	٩٤ر٤٠	٨ر١٦	٨١ر١٨	١١ر٦٣	٨٢ر٠٧	١٤ر٤٤	٦٠ر٤٦
٥٠٠ ــ	—	—	—	—	٢ر٤٣	٩٦ر٨٣	٥ر٨٩	٨٧ر٠٧	٦ر٣٨	٨٨ر٤٥	٩ر٦٢	٧٠ر٠٨
٦٠٠ ــ	٥٩ر	٩٩ر٧٠	٢ر٨٤	٩٧ر٥٣	١ر٨٨	٩٨ر٧١	٥ر٦٨	٩٢ر٧٥	٦ر١٠	٩٤ر٥٥	١١ر٧٥	٨١ر٨٣
٨٠٠ ــ	١٤ر	٩٩ر٨٤	٧٧ر	٩٨ر٣٠	٥٤ر	٩٩ر٢٥	٢ر١٣	٩٤ر٨٨	٢ر٧٥	٩٧ر٣٠	٦ر٧٦	٨٨ر٥٩
١٠٠٠ ــ	١٦ر	١٠٠	١ر٧٠	١٠٠	٤٢ر	٩٩ر٦٧	٢ر١٩	٩٧ر٠٧	١ر٧٠	٩٩ر ــ	٥ر٦٠	٩٤ر١٩
١٤٠٠ ــ	—	—	—	—	٣٣ر	١٠٠	٢ر٩٣	١٠٠	٥٨ر	٩٩ر٥٨	٢ر٥٤	٩٦ر٧٣
٢٠٠٠ ــ	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٢ر	١٠٠	٣ر٢٧	١٠٠
اجمالى	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	
متوسط الانفاق السنوى للاسرة بالجنية	١٤٧ر٢٠٣				٢٢٤ر١٧٠				٣٥٨ر٦٨٤			

المصـادر : ١ ــ اللجنة المركزية للاحصاء : بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٥٩/٥٨ القاهرة ابريل ١٩٦١

٢ ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٦٥/٦٤ القاهرة يناير ١٩٧٢

بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٧٥/٧٤ الدورات الاربع ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

(٢٩)

جدول ٤ ـ ٣ التوزيع النسبي للانفاق الاستهلاكي على الاسر في الحضر

فئات الانفاق الاستهلاكي بالجنية	١٩٥٩/٥٨				١٩٦٥/٦٤				١٩٧٥/٧٤			
	الاسر		الانفاق الاستهلاكي		الاسر		الانفاق الاستهلاكي		الاسر		الانفاق الاستهلاكي	
	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للاسر %	النسبة التراكمية %	النسبة المئوية للانفاق %	النسبة التراكمية %
أقل من ٥٠	٢,٢٦	٢,٢٦	,٣٢	,٣٢	١,٣٣	١,٣٣	,١٤	,١٤*	,٤	,٤	,٠٢	,٠٢
٥٠ ـ	٥,٢٥	٧,٥١	١,٢٠	١,٥٢	٢,٢٣	٣,٥٦	,٣٩	,٥٣	,٧١	١,١١	,٠٨	,١٠
٧٥ ـ	٧,٩٨	١٥,٩٤	٢,٦٠	٤,١٢	٣,٦٠	٧,١٦	,٨٧	١,٤٠	,٩٥	٢,٠٦	,١٥	,٢٥
١٠٠ ـ	١٩,١٤	٣٤,٦٣	٨,٨٨	١٣,[illegible]	١١,٩٢	١٩,٠٨	٤,١٥	٥,٥٩	٣,٤٥	٥,٥١	,٧٩	١,٠٤
١٥٠ ـ	١٦,٢٨	٥٠,٩١	١٠,٣٨	٢٣,٣٨	١٤,٤٨	٣٣,٥٦	٦,٩٧	١٢,٥٢	٤,٩٧	١٠,٤٨	١,٥٨	٢,٦٢
٢٠٠ ـ	١١,٣٢	٦٢,٢٣	٩,٣٦	٣٢,٧٤	١٢,٤٥	٤٦,٠١	٧,٦٨	٢٠,٢٠	٧,١٦	١٧,٦٤	٢,٩٠	٥,٥٢
٢٥٠ ـ	٨,٥٥	٧٠,٧٨	٨,٦٥	٤١,٣٩	١٠,٣٧	٥٦,٣٨	٧,٨٤	٢٨,٠٤	٨,٥٩	٢٦,٢٣	٤,٢٤	٩,٧٦
٣٠٠ ـ	١١,٩٩	٨٢,٧٧	١٥,٢٤	٥٦,٦٣	٨,٤٩	٦٤,٨٧	٧,٥٣	٣٥,٥٧	٨,٥٧	٣٤,٨٠	٥,٠١	١٤,٧٧
٣٥٠ ـ	—	—	—	—	٦,٥٦	٧١,٤٣	٦,٧٤	٤٢,٣١	٨,٤٠	٤٣,٢٠	٥,٦٦	٢٠,٤٣
٤٠٠ ـ	٩,٧٦	٩٢,٥٣	١٧,٥٤	٧٤,١٧	٩,٠٤	٨٠,٤٧	١١,٠٩	٥٣,٤٠	١٤,٨١	٥٨,٠١	١١,٩٣	٣٢,٣٦
٥٠٠ ـ	—	—	—	—	٥,٦٢	٨٦,٠٩	٨,٤٨	٦١,٨٨	١١,١١	٦٩,١٢	١٠,٩٦	٤٣,٣٢
٦٠٠ ـ	٤,١٧	٩٦,٧٠	١٠,٥١	٨٤,٦٨	٦,١٥	٩٢,٢٤	١١,٥٨	٧٣,٤٦	١٤,٤٣	٨٢,٥٥	١٦,٦٢	٥٩,٩٤
٨٠٠ ـ	١,٤٣	٩٨,١٣	٤,٧٠	٨٩,٣٨	٣,٠٥	٩٥,٢٩	٧,٤٥	٨٠,٩١	٦,٦١	٨٩,١٦	١٠,٥٩	٧٠,٥٣
١٠٠٠ ـ	١,٨٧	١٠٠	١٠,٦٢	١٠٠	٢,٧٧	٩٨,٠٦	٨,٨٠	٨٩,٧١	٦,٥٣	٩٥,٦٩	١٣,٥٥	٨٤,٠٨
١٤٠٠ ـ	—	—	—	—	١,٩٣	١٠٠	١٠,٢٩	١٠٠	٢,٨٣	٩٨,٥٢	٨,٣٧	٩٢,٤٥
٢٠٠٠ ـ	—	—	—	—	—	—	—	—	١,٤٨	١٠٠	٧,٥٥	١٠٠
اجمالي	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	
متوسط الانفاق السنوى للاسره بالجنية	٢٣٤,٣٣٠				٣٦٤,١٦٨				٥٥٦,٠٦٢			

المصادر : ١ ـ اللجنة المركزية للاحصاء : بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٥٩/٥٨ القاهرة ابريل ١٩٦١

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بحث ميزانية الاسرة بالعينة ٦٤ : ١٩٦٥ القاهرة يناير ١٩٦٦

: بحث ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٧٥/٧٤ الدورات الاربع ٧٦ ، ١٩٧٧

بالاسعار الجارية[1] كذلك فلقد استبعدنا العمالة المصرية بالخارج منذ عام ١٩٧٥ (متوسط ١,٤ مليون فرد)من الرقم . القياسي للسكان ، وبالتالى فان جزءا من الارتفاع (الظاهرى) لمتوسطات استهلاك الفرد لا يرجع فى الواقع الى مجهودات حقيقية فى زيادة كمية السلع المعروضة للاستهلاك بقدر مايرجع الى أن السكان الذين يستهلكون تلك السلع لم تتزايد أعدادهم بنفس نسبة زيادتها فى السنوات السابقة .

وبشكل عام لاتبين تلك المؤشرات الاجمالية عن متوسطات استهلاك الفرد مدى التباين فى توزيع الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو على فئات الانفاق المختلفة أو بين الريف والمدينة . ولهذا الغرض يمكن استخراج بعض البيانات من ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة التى نشرها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن أعوام ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ ونلخصها فى الجدولين ٤ ـ ٢ ، ٤ ـ ٣ .

الا أنه ينبغى الاشارة الى بعض التحفظات التى قد تحد من قيمة هذه البيانات فعدد العينة فى الابحاث الثلاثة يعتبر صغيرا نسبيا ولا يمكن لذلك أن يتضمن بشكل تمثيلى صحيح قطبى الفقر والغنى فى المجتمع . كما أن نسبة تمثيل الحضر فى العينة تفوق بكثير نسبة سكانه الى اجمالى السكان حسب التعدادات التى تمت فى فترات زمنية متقاربة[2] بالاضافة الى أن متوسط عدد الافراد لكل اسرة يزيد فى العينات الثلاث عن تلك المتوسطات حسب تعدادات السكان بحوالى ١٠٪ . ويرجع هذا الفارق الى أن ابحاث العينة تضمنت كل الافراد المقيمين فى وحدة سكنية واحدة بغض النظر عما اذا كانوا يمثلون أسرة واحدة . وقد تم توزيع الأسر فى العينة حسب فئات انفاقها على الاستهلاك دون تصنيف الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة فى كل من الريف والحضر (عمال زراعة . صغار الفلاحين ـ كبار الملاك ـ عمال صناعيون ـ موظفون ... الخ)حتى يمكن التعرف على درجات التمايز فى الانفاق الاستهلاكى ، وبالتالى الفروق الداخلية بين هذه الطبقات . الى جانب ذلك بأن نتائج هذه الابحاث يمكن أن تتضمن نسبة انحراف احصائى كبيرة ، حيث انها مازالت ميدانا جديدا للاحصاءات المصرية ولأفراد العينة على حد سواء وربما يكون هناك ـ بسبب بعض العادات الاجتماعية ـ قدرا من المبالغة أو التحفظ فى اعطاء افراد العينة للحجم الحقيقى لانفاقهم الاستهلاكى .

لذلك فان النتائج التى يمكن استخلاصها من بيانات ابحاث العينة لايمكن أن تعبر الا عن مجرد اتجاهات عامة ، وان كانت هامة بالضرورة لعدم وجود غيرها عن صورة توزيع الاستهلاك فى المجتمع .

من الجدولين السابقين تبين بشكل أوضح انصبة مجموعات الأسر المختلفة من الانفاق الاستهلاكى ، وتسهل من عملية التوصل الى نتائج حول تطور هذا الانفاق خلال الفترة كلها فسوف نقسم الاسر الى اربع مجموعات رئيسية (وهي احد الطرق المألوفة فى بيان توزيع الدخل أو الاستهلاك) افقر ٤٠٪ ، ٤٠٪ المتوسطة الانفاق ، ٢٠٪ المرتفعة الانفاق ، أغنى ٥٪ فى المجتمع ، ونضع امام كل مجموعة نصيبها من الانفاق الاستهلاكى وهو مايظهره الجدول ٤ ـ ٤

وقد يكون أول ما يلفت النظر هو ذلك الفارق الضخم بين متوسطات الانفاق السنوى للاسر فى الريف والمدينة ـ كما يظهر فى الجدولين ٤ ـ ٢ ، ٤ ـ ٣ ـ والذى لم يطرأ عليه اى تحسن خلال فترة المقارنة كلها ، وهو مايعطى دلالة على استمرار الاختلاف الحاد بين مستوى المعيشة فى المنطقتين (لم يتجاوز متوسط انفاق الاسرة الريفية ٦٢ ـ ٦٤٪ من متوسط ـ انفاق الاسرة الحضرية خلال كل الفترة)

ومن ناحية اخرى فلقد اتجهت أنصبة الانفاق الاستهلاكى لمجموعات الاسر المختلفة فى الريف الى نوع من التوازن النسبى بين عامى ٥٨/٥٩ ، ٦٤/٦٥ ولصالح الفئات الفقيرة ، وذلك نتيجة لسياسات الاصلاح الزراعى وسياسات العمالة فى الريف حتى منتصف الستينات ثم تتجة هذه الانصبة بعد ذلك الى الثبات حتى عام ١٩٧٥ وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة ، مع ارتفاع طفيف لما تحصل علية الاسر المتوسطة الانفاق وأغنى ٥٪ من المجتمع الريفى . الا أن الثبات النسبى للتوزيع بين عامى ٦٥ ، ٧٥ لم يكن انعكاسا

جدول ٤ ـ ٤ تطور النصيب النسبى للانفاق الاستهلاكى لمجموعات الاسر (ريف وحضر)

نصيب مجموعات الاسر من أجمالى الانفاق الاستهلاكى (نسب مئوية)	الريف			الحضر		
	١٩٥٩/٥٨	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤	١٩٥٩/٥٨	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤
افقر ٤٠٪ من الاسر	١٧,٦٤	١٨,٨٠	١٨,٧٨	١٦,٤٢	١٦,٤٩	١٨,٢٨
٤٠٪ التاليه (المتوسطة الانفاق)	٣٨,٤٢	٣٨,٤٨	٣٩,١١	٣٥,٩٩	٣٧,٢٩	٣٨,٥٠
٢٠٪ التالية (المرتفعة الانفاق)	٤٣,٩٣	٤٢,٧٢	٤٢,١١	٤١,٥٩	٤٦,٢٥	٣,٢٢
أغنى ٥٪ فى المجتمع	١٧,٥٩	١٦,٥٨	١٧,٠٢	١٩,٦١	١٩,٨١	١٧,٣٧
معامل جينى	٠,٢٧٣	,٣٥٣	,٣٥١	,٤٠١	,٤	,٣٦٢

لتطور ايجابى فى الزراعة المصرية أو القطاعات الاقتصادية الاخرى فى الريف ، فلقد حدث خلال هذه الفترة كما سبق القول نوع من التركز فى الحيازات الزراعية وتباطؤ فى زيادات اعداد العمالة ، بقدر ما كان نتيجة لعوامل الطرد من الريف والهجرة الى المدينة (ومؤخرا للدول العربية) والذى يتركز اساسا فى الفئات الشديدة الفقر .

وعلى عكس صورة توزيع الاستهلاك فى الريف يشير مثيله فى الحضر الى اتجاه اكبر من المساواه منذ عام ٥٩/٥٨ . لقد ارتفع بصفة مستمرة ذلك الجزء الذى تستهلكه الاسر الفقيرة والاسر المتوسطة الانفاق على حساب استهلاك الاسر الغنية . وانخفض لذلك معامل جينى من ٤٠٤ وعام ٥٩/٥٨ الى ٠,٤ عام ٦٥/٦٤ ، ٠,٣٦٢ علم ٧٥/٧٤٠ وبصفة عامة يمكن ارجاع هذا التحسن الى ثلاثة اسباب رئيسية تكاد تقتصر آثارها على الحضر وحده أولهما سياسة العمالة فى قطاع الدولة ــ الذى يتركز اساسا فى المدينة ــ والتى خلقت فى الفترة من ٦٧/٦٦ حتى عام ١٩٧٧ ــ ١,٢٨ مليون فرصة عمل جديدة وبالتالى مصدر دخل جديد ، وثانيها برنامج الدعم الذى يثبت اسعار سلع الاستهلاك الضرورية ، وثالثها هجرة العمالة الى الخارج ، والتى اقتصرت فى فتراتها الاولى على عمالة المدينة المؤهلة (رغم توسعها بعد ذلك لتشمل اجزاء من عمالة الريف) والتى تساعد من خلال ارتفاع الاجور المدفوعة لقوة العمل المهاجرة وتحويلاتهم النقدية وغير النقدية الى ارتفاع أنصبة اسرهم فى المدينة من الانفاق الاستهلاكى .

٤ ــ ٢ توزيع الدخل :

يكاد التوزيع الشخصى للدخل فى مصر أن يكون جانبا مهملا من الاحصاءات المصرية كما أنه لم يلق حتى الآن الاهتمام الذى يستحقه من الابحاث الاقتصادية فى مصر[٣] لذلك تختفى البيانات الدّقيقة من هذا الميدان ، ولا توجد معرفة كافية بحقائق التوزيع وتطوره . وتبقى التقديرات المبينة على خبرات شخصية أو حتى موضوعية هى المصادر الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها فى اعطاء صورة ما للتوزيع الشخصى للدخل .

وربما يكون أحد أول هذه التقديرات هو ما أشار اليه (أوبراين) نقلا عن تقرير بعثة التجارة الانجليزية فى مصر والسودان والحبشة عام ١٩٥٥ عن توزيع الدخل فى مصر فى نفس العام والذى يعطى الصورة التالية : أفقر ٦٠٪ من اشخاص المجتمع يحصلون على ١٨٪ من الدخل ، ٢٠٪ المتوسطى الدخل يحصلون على ٢٧٪ من الدخل ، أغنى ٢٠٪ يحصلون على ٥٥٪ من الدخل[٤]

الى جانب ذلك نشر البنك الدولى بيانا آخر عن توزيع الدخل فى مصر عام ١٩٦٥/٦٤ نعتقد أنه قد اعتمد فى تقديره على بيانات بحث ميزانية الاسرة

بالعينة فى نفس العام .

أما أول التقديرات المصرية فى هذا المجال فهو مانشره جهاز تخطيط الاسعار فى يناير ١٩٧٣ عن التوزيع الشخصى للدخل فى مصر عام ١٩٧٢ . ورغم أن نتائج هذا التقدير الاخير تتفق فى اطرها العامة مع اتجاهات التركز فى توزيع الدخل خلال السبعينات الا انه قد اعتمد فى المقام الاول على بيانات تتعلق بالستينات .

ويعرض الجدول ٤ ـ ٥ التقديرين المشار اليهما .

ولعل احدث المحاولات لتقدير التوزيع الشخصى للدخل فى مصر هو ما نشره البنك الدولى فى تقريره عن الاقتصاد المصرى عام ١٩٧٨ ـ عن توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ فى كل من الريف والحضر ، مستندا فى ذلك على بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى نفس العام(٥) الا ان لنا بعض التحفظات على الطريقة التى استخدمها البنك فى تقدير هذا التوزيع والتى تؤثر على امكانية قبوله دون تحفظ . فأولا : اعتمدت حسابات البنك فى تقدير التوزيع على بيانات دورة واحدة من الدورات الاربع لبحث ميزانية الاسرة . وهى لا تمثل اكثر من عينة شديدة الصغر للمجتمع المصرى (ثلاثة الاف اسرة فقط فى كل من الريف والحضر) . ثانيا : اعتبر البنك ان توزيع الانفاق الاستهلاكى فى الريف يخص العاملين فى الزراعة وحدهم وبنى تقديره لتوزيع الدخل على هذا الاساس ، رغم ان ١٧٪ على الاقل من المقيمين فى الريف يعملون فى غير الزراعة . ولقد اضافهم البنك الى سكان الحضر . ثالثا المبالغة فى حساب عدد الاسر بحوالى ٢٧٠ الف اسرة . ونعتقد أنه قد تم اضافة المصريين الذين يعملون بالخارج ، رغم أن التقرير لم يشر لذلك . رابعا احتسب تقدير البنك للاسر الشديدة الفقر والتى ربما تعيش تحت حد الفقر نسبا ادخارية من دخلها تراوحت بين ٢ ـ ٤,٥٪ فى الريف ، ٥,٢ ـ ١٢٪ فى الحضر وهو ما يتضمن قدر كبير من المبالغة فى قدرة الاسرة الفقيرة على الادخار . خامسا تم حساب ضرائب على دخول الفئات العليا الثلاث فى الحضر فقط . ولم تحتسب أية ضرائب على الدخول فى الريف أو ضرائب الاجور والمرتبات (السارية حتى ذلك التاريخ) لفئات الدخل الموسط فى الريف كما لم يبين التقرير اسس حسابه لهذه الضريبة وتقديره لسعرها . سادسا : مبالغة البنك فى تقدير اجمالى الادخار القومى (٦٢٣,٥ مليون جنيه مقابل ٢٩٨ مليون فقط فى تقرير متابعة الخطة عام ١٩٧٥) .

وعلى هذا فلقد قمنا من جانبنا بمحاولة لتقدير التوزيع الشخصى للدخل عن عام ١٩٧٥ بالاستناد الى بيانات الدورات الاربع لبحث ميزانية الاسرة بالعينة لعام ١٩٧٥/٧٤ وباتباع طريقة مشابهة لطريقة البنك الدولى مع

تجنب التحفظات السابق الاشارة اليها . ويقدم الملحق أ عرضا مفصلا لطريقة التوصل الى هذا التقدير ، كما توضح الجداول ٤ ــ ٦ الى ٤ ــ ٨ نتائج التقدير لتوزيع الدخل فى كل من الريف والحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

جدول ٤ ــ ٥ التوزيع النسبى للدخل الشخصى فى مصر عامى

٦٤ / ٦٥ ، ١٩٧٢

نسبة الاسر الى اجمالى الاسر %	١٩٦٤/ ١٩٦٥ (١) نسبة الدخل الى اجمالى الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %	١٩٧٢ (٢) نسبة الدخل الى اجمالى الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %
صفر ــ ١٠	١ر٧	١ر٧	٢ر٢١	٢ر٢١
١١ ــ ٢٠	٢ر٥	٤ر٢	٣ر٩٤	٦ر١٥
٢١ ــ ٣٠	٤ر١	٨ر٣	٣ر٩٤	١٠ر٠٩
٣١ ــ ٤٠	٥ر٧	١٤ر ــ	٥ر٦١	١٥ر٧٠
٤١ ــ ٥٠	٧ر ــ	٢١ر ــ	٦ر٥٥	٢٢ر٢٥
٥١ ــ ٦٠	٨ر٥	٢٩ر٥	٧ر٥٠	٢٩ر٧٥
٦١ ــ ٧٠	١٠ر٩	٤٠ر٤	٩ر٢١	٣٨ر٩٦
٧١ ــ ٨٠	١٢ر٦	٥٣ر ــ	١١ر٦١	٥٠ر٥٧
٨١ ــ ٩٠	١٦ر ــ	٦٩ر ــ	١٦ر١٥	٦٦ر٧٢
٩١ ــ ١٠٠	٣١ر ــ	١٠٠	٣٣ر٢٨	١٠٠
نصيب أغنى ٥٪ من الاسر	١٩ر٦		٢٢ر٤٨	
معامل جينى	٠ر٤٢٤		٠ر٤٢٧	

(١) IBRD . SIZE DISTRIBUTION OF INCOME : COMPILATION OF DATE . WORKING PAPER NO . 190 NOV . 1974 , P . 27

(٢) جهاز تخطيط الاسعار : توزيع دخول الافراد . مذكره رقم ١٨ . يناير ١٩٧٣ تم حساب النسب من الجدولين رقم ١ ، ٢ .

الا انه ينبغي الاشارة مقدما الى نقطتين هـــامتين أولهمـــا : أنه لم يتـــم سوى تقدير الدخل النقدى القابل للتصرف ، اى بعد اســـتقطاعات الضرائب والتأمينات الاجتماعية ، والتى من الصعب حسابها بدقة لكل فئة دخـــل على حدة . كما أنه لم يمكن ايضا تقـــدير أو احتســـاب الدخـــل غير النقـــدى

جدول ٤ ــ ٦ تقدير التوزيـــع الشخصى للدخـــل فى الريف عـــام ١٩٧٥

فئـــات الدخـــل بالجنيـــه	نسبة الاسر فى الفئة الى اجمالى الاسر %	النسبة التراكمية للاســـر %	نســـبة الافراد فى الفئة الى اجمالى الافـــراد %	النسبة التراكمية للافـــراد %	نسبة دخل الفئة الى اجمالى الدخـــل %	النســـبة التراكمية للدخـــل %	متوسط دخـــل الاســـرة فى الســـنة بالجنيـــه	متوسط دخـــل الفـــرد فى الســـنة بالجنيـــه
أقل من ٥٠	١٫٨٨	١٫٨٨	٫٦٢	٫٦٢	٫١٦	٫١٦	٣٥٫٤٧٢	١٨٫٧٣٦
٥٠ ــ	٢٫١٣	٤٫٠١	٫٥٥	١٫١٧	٫٣٤	٫٥٠	٦٥٫٨٣٢	٤٤٫٧٦٦
٧٥ ــ	٢٫٧٥	٦٫٧٦	١٫١٣	٢٫٣٠	٫٦١	١٫١١	٩١٫٩٩٢	٣٩٫٣٧٤
١٠٠ ــ	٧٫٥٠	١٤٫٢٦	٤٫٢٢	٦٫٥٢	٢٫٤٦	٣٫٥٧	١٣٥٫٥٣٠	٤٢٫٣٠١
١٥٠ ــ	١١٫—	٢٥٫٢٦	٧٫٧٩	١٤٫٣١	٤٫٩٨	٨٫٥٥	١٨٧٫٤٦٩	٤٦٫٧٣٢
٢٠٠ ــ	١٣٫١٠	٣٨٫٣٦	١١٫٥٥	٢٥٫٨٦	٧٫٧٣	١٦٫٢٨	٢٤٤٫٢٢٩	٤٨٫٦٦٠
٢٥٠ ــ	١٢٫٥٥	٥٠٫٩١	١٢٫٢٦	٣٨٫١٢	٩٫٠٥	٢٥٫٣٣	٢٩٨٫٢٩٥	٥٣٫٦١٤
٣٠٠ ــ	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٥٠ ــ	١٠٫٧٠	٦١٫٦١	١١٫٧٢	٤٩٫٨٤	٩٫١٨	٣٤٫٥١	٣٥٥٫١١٠	٥٦٫٩٢٤
٤٠٠ ــ	٨٫٨٣	٧٠٫٤٤	١٠٫٠٢	٥٩٫٨٦	٨٫٨٠	٤٣٫٣١	٤١٢٫٧٧٣	٦٣٫٨٥١
٥٠٠ ــ	١١٫٦٣	٨٢٫٠٧	١٣٫٧٩	٧٣٫٦٥	١٤٫١٤	٥٧٫٤٥	٥٠٣٫٤٥٦	٧٤٫٥٥٦
٦٠٠ ــ	٦٫٣٨	٨٨٫٤٥	٨٫٤٣	٨٢٫٠٨	٩٫٦٣	٦٧٫٠٨	٦٢٤٫١٣٨	٨٣٫—
٨٠٠ ــ	٦٫١٠	٩٤٫٥٥	٨٫٦٩	٩٠٫٧٧	١٢٫٠٩	٧٩٫١٧	٨١٩٫٨٧٥	١٠١٫٠٣٥
١٠٠٠ ــ	٢٫٧٥	٩٧٫٣٠	٤٫٤٢	٩٥٫١٩	٧٫٢٤	٨٦٫٤٣	١٠٨٩٫٩٨٧	١١٩٫١٨٤
١٤٠٠ ــ	١٫٧٠	٩٩٫—	٢٫٨١	٩٨٫—	٦٫٢٩	٩٢٫٧٢	١٥٣١٫١٧٢	١٦٦٫١٤٢
٢٠٠٠ ــ	٫٥٨	٩٩٫٥٨	١٫١٣	٩٩٫١٣	٣٫٠٢	٩٥٫٧٤	٢١٧٠٫٧٧٠	١٩٣٫٥١٩
٤٠٠٠ فأكثر	٫٤٢	١٠٠	٫٨٧	١٠٠	٤٫٢٧	١٠٠	٤١٥٧٫٨٤٧	٣٥٦٫٩٨٤
المجموع	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	٤١٣٫٨٧٤	٧٢٫٦٧٤

معامـــل جـــينى = ٫٣٨٤

نصيب أفقـــر ٤٠ ٪ مـــن الاســـر الريفيـــة : = ١٧٫٤٧ ٪ مـــــن الدخـــــل

نصيب الـ ٤٠ ٪ مـــن الاســـر المتوسطة الدخل = ٣٢٫٤٨ ٪ مـــــن الدخـــــل

نصيب الـ ٢٠ ٪ من الاسر المرتفعة الدخـــل = ٤٥٫٠٥ ٪ من الدخـــــــل

نصيب أغنى ٥ ٪ من أســـــر الريـــــف = ١٩٫٦٣ ٪ مـــــن الدخـــــل

(العينى) او نصيب كل فئة دخل من السلع والخدمات العامة (مثل التعليم والصحة وخدمات المرافق العامة) . وعموما فان عدم احتساب هذه الانواع من الدخول غير النقدية قد لايؤثر كثيرا على صورة التوزيع النسبية فى شكلها النهائى ، نظرا لان المستفيدين من احتساب الدخول العينية يقعون اساسا فى فئات الدخل الدنيا ، بينما يتواجد معظم المستفيدين من احتساب

جدول ٤ ـ ٧ تقدير التوزيع الشخصى للدخل فى الحضر عام ١٩٧٥

فئات الدخل بالجنيه	نسبة الاسر فى الفئة الى اجمالى الاسر %	النسبة التراكمية للاسر %	نسبة الافراد فى الفئة الى اجمالى الافراد %	النسبة التراكمية للافراد %	نسبة دخل الفئة الى اجمالى الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %	متوسط دخل الاسرة فى السنة بالجنيه	متوسط دخل الفرد فى السنة بالجنيه
أقل من ٥٠	٤ر	٤ر	٢,ر	٢ر	٠٢ر	٠٢ر	٣١,٤٥٥	١١,٧٠٤
٥٠ ـ	—	—	—	—	—	—	-	.
٧٥ ـ	٧١ر	١,١١	١٦ر	٣٦ر	٠٧ر	٠٩ر	٧٥,٤١٢	٦٣,٢١٦
١٠٠ ـ	١٥ر	٢,٠٦	٣٤ر	٧٠ر	١٣ر	٢٢ر	١٠٦,٢٥١	٥٤,٥٦٢
١٥٠ ـ	٣,٤٥	٥,٥١	١,٦٦	٢,٣٦	٦٩ر	٩١ر	١٥٤,٧٤٨	٥٩,٤٠٢
٢٠٠ ـ	٤,٩٧	١٠,٤٨	٣,٢٧	٥,٦٣	١,٣٩	٢,٣	٢١٧,٠٦٦	٦٠,٧٣٠
٢٥٠ ـ	٧,١٦	١٧,٦٤	٥,٦٦	١١,٢٩	٢,٥٦	٤,٨٦	٢٧٦,١٢٢	٦٤,٥٤٧
٣٠٠ ـ	٨,٥٩	٢٦,٢٣	٧,٣١	١٨,٦٨	٣,٧١	٨,٦٥	٣٤١,٩٨٤	٧٣,١٣٠
٣٥٠ ـ	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٠٠ ـ	١٦,٩٧	٤٣,٢٠	١٦,٨٢	٣٥,٥٠	٩,٧٣	١٨,٣٨	٤٤٣,٥٣٣	٨٢,٢٣٦
٥٠٠ ـ	١٤,٨١	٥٨,٠١	١٥,٨٠	٥١,٣٠	١١,١٢	٢٩,٥٠	٥٨١,٥٣١	١٠٠,٣٨٧
٦٠٠ ـ	١١,١١	٦٩,١٢	١٢,٥٨	٦٣,٨٩	١٠,٣٨	٣٩,٨٨	٧٢٣,٢٧٨	١١٧,٧١٨
٨٠٠ ـ	١٣,٤٣	٨٢,٥٥	١٥,٧٧	٧٩,٦٥	١٦,٢٠	٥٦,٠٨	٩٣٣,٥٩٨	١٤٦,٤٧٦
١٠٠٠ ـ	٦,٦١	٨٩,١٦	٧,٤٦	٨٧,١١	١٠,٧٥	٦٦,٨٣	١٢٥٨,٨٨٨	٢٠٥,٤٧٠
١٤٠٠ ـ	٦,٥٣	٩٥,٦٩	٧,١١	٩٤,٩٢	١٤,٤٢	٨١,٢٥	١٧٠٩,١٧٤	٢٦٣,١٨٣
٢٠٠٠ ـ	٢,٨٣	٩٨,٥٢	٣,٣٥	٩٨,٢٧	٩,٤٤	٩٠,٦٩	٢٥٨٣,٥٨٦	٤٠١,٨٥٢
٤٠٠٠ فأكثر	١,٤٨	١٠٠	١,٧٣	١٠٠	٩,٣١	١٠٠	٤٨٧٨,٠٤٠	٧٦٥,٤٤٣
المجموع	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	٧٧٤,١٣٥	١٤٢,٥٤٨

معامل جينى = ٤٠٤ر

نصيب أفقر ٤٠ % من الاسر الحضرية = ١٦,٤ % من الدخل

نصيب الـ ٤٠ % من الاسر المتوسطة الدخل = ٣٦,٦ % من الدخل

نصيب الـ ٢٠ % من الاسر المرتفعة الدخل = ٤٧ % من الدخل

نصيب أغنى ٥ % من أسر الحضر = ٢٠,٢٨ % من الدخل

قيمة السلع والخدمات العامة فى فئات الدخول المتوسطة والعليا . وبذلك ربما تتعادل التأثيرات النسبية لهذين النوعين من الدخول غير النقدية على صورة التوزيع . ثانيهما : ان هذا التقدير لايتعدى كونه محاولة تقديم بعض الاتجاهات فى التطور الحديث لتوزيع الدخل ، وعكس النتائج الاولية لسياسات التوزيع خلال السبعينات . كما تنطبق عليه كل التحفظات السابق الاشارة اليها فى الجزء الخاص بتوزيع الانفاق الاستهلاكى ، نظرا لأن هذا التقدير قد تم اشتقاقه من نتائج دورات بحث ميزانية الاسرة بالعينة .

جدول ٤ ـ ٨ تقدير التوزيع الشخصى للدخل فى مصر (حضر وريف) عام ١٩٧٥

فئات الدخل بالجنية	نسبة الاسر فى الفئة الى اجمالى الاسر %	النسبة التراكمية للأسر %	نسبة الافراد فى الفئة الى اجمالى الافراد %	النسبة التراكمية للافراد %	نسبة دخل الفئة الى اجمالى الدخل %	النسبة التراكمية للدخل %	متوسط دخل الاسرة فى السنة بالجنية	متوسط دخل الفرد فى السنة بالجنية
أقل من ٥٠	١ر٢١	١ر٢١	ر٤٤	ر٤٤	ر٠٧	ر٠٧	٣٤ر٨٧٤	١٧ر٣٣٥
٥٠ ـ	١ر١٧	٢ر٣٨	ر٣١	ر٧٥	١٣	ر٢٠	٦٥ر٨٣٢	٤٤ر٧٦٦
٧٥ ـ	١ر٨٣	٤ر٢١	ر٧٠	١ر٤٥	ر٢٨	ر٤٨	٨٩ر٠٨٢	٤١ر٧١٢
١٠٠ ـ	٤ر٥٥	٨ر٧٦	٢ر٥٢	٣ر٩٧	١ر٠٥	١ر٥٣	١٣٢ر٧٧٠	٤٣ر٠٣٨
١٥٠ ـ	٧ر٦٠	١٦ر٣٦	٥ر١٠	٩ر٠٧	٢ر٣٨	٣ر١١	١٨٠ر٧٦٤	٤٨ر٣٦٣
٢٠٠ ـ	٩ر٤٤	٢٥ر٨٠	٧ر٩١	١٦ر٩٨	٣ر٨٩	٧ر٨٠	٢٣٢ر٧٨١	٥٠ر٨٥٠
٢٥٠ ـ	١٠ر١٢	٣٥ر٩٢	٩ر٣٦	٢٦ر٣٤	٥ر١٢	١٢ر٩٢	٢٩١ر٤٨٠	٥٦ر٥١٤
٣٠٠ ـ	٩ر٧٥	٤٥ر٦٧	٩ر٨٢	٣٦ر١٦	٥ر٩٢	١٨ر٨٤	٣٤٩ر٨٩٨	٦٢ر٢٨٠
٤٠٠ ـ	١٢ر٥٠	٥٨ر١٧	١٣ر٠١	٤٩ر١٧	٩ر٣٦	٢٨ر٢٠	٤٣١ر٦٠٢	٧٤ر٣٩٥
٥٠٠ ـ	١٣ر٠٦	٧١ر٢٣	١٤ر٦٧	٦٣ر٨٤	١٢ر٣١	٤٠ر٥١	٥٤٣ر٣٥٦	٨٦ر٧٦٨
٦٠٠ ـ	٨ر٥١	٧٩ر٧٤	١٠ر٢٥	٧٤ر٠٩	١٠ر٠٩	٥٠ر٦٠	٦٨٢ر٨٢٠	١٠١ر٧٠٠
٨٠٠ ـ	٩ر٤٠	٨٩ر١٤	١١ر٨٠	٨٥ر٨٩	١٤ر٥٨	٦٥ر١٨	٨٩٣ر٢٥٣	١٢٧ر٦٩٥
١٠٠٠ ـ	٤ر٤٩	٩٣ر٦٣	٥ر٧٥	٩١ر٦٤	٩ر٣٧	٧٤ر٥٥	١٢٠٢ر٠٥٧	١٦٨ر٢٩٦
١٤٠٠ ـ	٣ر٨٨	٩٧ر٥١	٥ر ـ	٩٦ر٦٤	١١ر٢٢	٨٥ر٧٧	١٦٦٦ر٣٢١	٢٣١ر٦٥٦
٢٠٠٠ ـ	١ر٥٩	٩٩ر١٠	٢ر١١	٩٨ر٧٥	٦ر١١	٩٢ر٦٨	٢٥٠١ر٦٢٧	٣٣٨ر٩٨٢
٤٠٠٠ فأكثر	ر٩٠	١٠٠	١ر٢٥	١٠٠	٧ر٣٢	١٠٠	٤٦٩١ر٠٥٩	٦٠٥ر٩٠٩
المجموع	١٠٠		١٠٠		١٠٠		٥٧٦ر٢٨١	١٠٣ر٣٦٦

معامل جينى = ر٤٢٦

وكما تظهر الجداول فان صورة تركز الدخل فى المدينة (معـامل جينى = ٠,٤٠٤) تـزيد بعض الشيء عن مثيلتهـا فى الريف (معـــامل جينى = ٠,٣٨٤) . وبشكل أكبر من الاختلافات فى توزيع الانفاق الاستهلاكى(كما يوضحها الجدول ٤ ـ ٤)ويرجع ذلك أساسا الى أن مستويات الدخـول فى الحضر ترتفع كثيرا عن مستويات الدخول فى الريف ، وبـالتالى فإن قـدرة الاسر الحضرية على ادخار جزء اكبـر مـن دخـولها يزيد عن قـدرة الاسر الريفية ـ وعموما فسوف ينعكس ذلك على شكل التوزيع الاجمالى للمجتمع ليصل معامل جينى الى ٠,٤٢٦ وهو مايزيد قليلا عن مثيله عام ١٩٦٥/٦٤

إلا أن اهم ما تشير اليه الجداول هو تلك الاختلافات الهائلة فى متوسطات الدخول بين الاسر التى تعيش فى قاع المجتمع (أقل من ٥٠ جنيه سـنويا) والاسر التى تعيش على قمته (اكثر من ٤٠٠٠ جنيه سنويا) والذى يصـل الى حوالى ١٣٥ مرة ، مع مراعاة أن ذلك لا يشمل قمة الثراء الحقيقية التى لا يمكن حصرها فى هذا التقدير .

وبمقـارنة تـوزيع الدخـل عام ٦٥/٦٤ بـالتقدير الاخير عن عام ١٩٧٥ للتعرف على محصلة النتائج العامة التى حققتها سياسات التوزيع خلال هذه الفترة ، يتضح تزايدا فى اتجاهات تركز الدخل كما يشير الجـدول ٤ ـ ٩ . لقد استطاعت الاسر ذات الدخل المرتفـع وخـاصة أغنى ٥٪ مـن الاسر ان تحصل على نصيب متزايد من اجمالى الدخل القـومى . بينمـا كانت الاسر متوسطة الدخـل (والتـى يتـراوح دخلهـا بين ٣٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه فى السنة) وهم الفئات الوسطى للعاملين بـأجر وصغار الفـلاحين ومعـظم أصحاب المعاشات وربما جزءا من صـغار الحـرفيين هـم الوحيدون الذين خسروا جزءا كبيرا من ميراثهم السابقة التى حصلوا عليها فى السـتينات أما تلك الزيادة فى نصيب ذوى الدخول الدنيا فيمكن ارجـاعها اسـاسا الى بعض العوامل التى كانت تعمل ضد ميكانيزمات التركز : التناقص النسـبى (المحدود) للنمو السكانى بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات عما كان عليه فى السنوات السابقة . وتشير متوسطات عدد الافراد لكل اسرة ان نسبة النمو السكانى لفئات الدخل الدنيا ربما تكون أقل من المتوسط العـام للزيادة السكانية . ثم الهجرة المستمرة مـن الريف الى المدينة بـاحتمالات حصول فقراء القرى المهاجرين على دخول أفضل فى الحضر . وبدايات تزايد هجرة العمالة الى الدول العربية وتحويلاتهم الى اسرهم التى ترفع من دخل هذه الاسر ، الى جانب سـياسات دعم السـلع الضرورية فى الحضر التـى تساعد ذوى الدخول الدنيا على تثبيت نصيبهم من الدخل

إلا أنه من الصعب ان نتوقع لتلك العوامل خلال السنوات التالية لعام ١٩٧٥ مثل هذا النجاح . فميكانيزمات تركز الدخل لصالح الفئات العليا مازالت تعمل بنشاط ويمد من فعاليتها سياسات الانفتاح والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تساعد على استمرار التمايز في الدخول ، الى جانب نسب التضخم المرتفعة خلال السنوات الاخيرة والتي تلتهم او تزيد عن كل الزيادات النقدية في دخول الفئات الفقيرة والمتوسطة ولا تعمل الا لصالح أصحاب الاعمال والثروات وهم بالطبيعة ذوى الدخول المرتفعة في المجتمع .

٤ ـ ٣ قياس حد الفقر :

تفقد المقولات السابقة عن توزيع الدخل في مصر جزءا كبيرا من قيمتها الموضوعية اذا لم تستطع ان تتضمن وتشرح الموقع الحقيقي للفقراء من هذا التوزيع .

وتفرق ادبيات التنمية بصفة عامة بين حدين للفقر : الفقر النسبي والفقر المطلق[٦] ويتم تحديد الفقر النسبي من خلال وضع المعايير التي يمكن ان تستخدم كخط للفقر . على سبيل المثال : الـ ٤٠٪ من الاسر ذوى الدخول الدنيا او جزءا من متوسط الدخل القومي للاسرة (النصف مثلا او اكثر او اقل) . وعلى هذا الاساس فان الـ ٤٠٪ من اجمالي اسر المجتمع الحاصلين على أقل دخل او كل الاسر التي تحصل على دخل اقل من جزء مامن متوسط الدخل القومي تعتبرا اسر فقيرة نسبيا . ولهذه الطريقة طابع ديناميكي ، وذلك لتغير خط الفقر مع تغير صورة التوزيع النسبي للدخل على اجمالي الأسر او مع نمو متوسط الدخل القومي . ولقد تعرضنا للفقر النسبي في النقطة السابقة من هذا الفصل من خلال عرض التوزيع النسبي للدخل القومي على الاسر (التوزيع الشخصي للدخل) .

اما الفقر المطلق فله على العكس من ذلك طابع استاتيكي لأنه يحدد خط الفقر بدخل ما خلال فترة زمنية محددة ويعتبر فقيرا ـ فقرا مطلقا ـ كل من يحصل على أقل من هذا الدخل . ويقترح البنك الدولي مبلغ ٥٠ دولار او ٧٥ دولار للفرد في السنة بأسعار ١٩٧١ كخط للفقر تتم على اساسه المقارنة الدولية . الا اننا نعتقد ان تحديد هذا المبلغ لا يصلح لاغراض هذا البحث ، وذلك لاختلاف قوته الشرائية من دولة لأخرى ، ثم في الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى . وعلى ذلك فسوف نختار تعريفا اخر لخط الفقر : بأنه الدخل الذي يكفي بالكاد لتغطية الاحتياجات الاساسية لافراد الاسرة من مأكل وملبس ومسكن .... بما في ذلك السعرات الحرارية اللازمة لتوليد الطاقة الضرورية . ويتطلب هذا التعريف بالطبع اختيار سلة السلع الممثلة

جدول ٤ ـ ٩ تطور الحصة النسبية لمجموعات الاسر من الدخل القومى

٦٤/ ٦٥ ـ ١٩٧٥

	النصيب النسبى من الدخل القومى		نسبة الزيادة أو النقص
	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥	
أفقر ٤٠٪ من الاسر	١٤٪	١٥,٣٦٪	+ ٩,٧ ٪
الـ ٤٠ ٪ من الاسر المتوسطة الدخل	٣٩٪	٣٥,٦٣٪	ـ ٨,٦ ٪
الـ ٢٠ ٪ من الاسر المرتفعة الدخل	٤٧٪	٤٩,٠١ ٪	+ ٤,٣ ٪
أغنى ٥٪ من الاسر	١٩,٦٪	٢١,٦٧	+ ١٠,٦ ٪

للاحتياجات الضرورية وأسعار تلك السلع[٧]

وفى مصر قدر المكتب الاقليمى لمنظمة الاغذية والزراعية **FAO** السعرات الحرارية الضرورية بحوالى ٢٢٥٠ سعر حرارى للشخصى المتوسط فى اليوم[٨] وعلى هذا الاساس يمكن ان نحدد الفقراء او هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر بأنهم الأسر التى لايكفى دخلها السنوى لشراء السلع الغذائية اللازمة لتوليد هذا القدر المحدد من الطاقة الضرورية للانسان ولتغطية تكلفة السلع الاخرى الضرورية غير الغذائية من ملبس ومسكن ... الخ .

ويعرض الجدول ٤ ـ ١٠ سلة السلع الممثلة التى يرى مكتب الفاو بأنها تلك السلع التى يستهلكها الفقراء عادة فى مصر والتى تكفى لتوليد ٢٢٥٠ سعر حرارى يوميا ، وقيمة هذه السلع فى السنوات الثلاث التى تم فيها بحث ميزانية الاسرة بالعينة : ٥٩/٥٨ ، ٦٥/٦٤ ، ٧٥/٧٤ .

وبضرب تكلفة السلع الغذائية للفرد فى السنة بمتوسط عدد الافراد للاسرة نحصل على تكلفة السلع الغذائية للاسرة فى السنة . (كان متوسط عدد الأفراد لكل اسرة حسب ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة هو : عام ٥٩/٥٨ : الريف ٥,٤٢٩ فرد ، الحضر ٥,٥٥٤ فرد عام ٦٥/٦٤ : ريف ٥,٥٦٦ فرد ، حضر ٥,٣٧٦ فرد ـ عام ٧٥/٧٤ : ريف ٥,٦٩٥ فرد ، حضر ٥,٤٢٩ فرد)

جدول ٤ — ١٠ تحديد خط الفقر فى سنوات ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤

سلة السلع الضرورية	احتياج الفرد كجم سنة	القيمة بالجنيه ١٩٥٩/٥٨		القيمة بالجنيه ١٩٦٥/٦٤		القيمة بالجنيه ١٩٧٥/٧٤	
قمح	٦٠ر٥	١ر٨١٥		٢ر١٤٥		٣ر١٩٣	
ذره شاميه	٨٦ر٨	٣ر٦٨٤		٤ر٩١١		٨ر٢٧٨	
ذره عويجه	٥٣ر٥						
لحم (٢٥٪ عظم)	٤ر٨	١ر٢٠٠		٢ر١٦٠		٤ر٤٨٨	
عدس	١٣ر٨	١ر٤٧٧		ر٩٩٤		٣ر٣٤٠	
فول	١٥ر٦	١ر١٧٠		ر٩٥٢		٢ر٢٦٢	
ارز	٤ر٤	ر١٤١		ر١٥٠		ر٣٠٨	
خضروات	١٤ر٩	ر٤١٧		ر٤٤٧		١ر١٩٢	
بصل	١٥ر٥	ر٢٣٣		ر٢٦٤		ر٧٩١	
البان ومنتجاتها	١٨ر١	ر٧٢٤		ر٩٦٦		٣ر٠٩٥	
عسل أسود	٣ر٢	ر١٢٦		ر١٤٤		ر٣٦٨	
زيت	٤ر٤	ر٣٩٦		ر٧٠٤		١ر٣٨٦	
سكر	٨ر٣	١ر٠٣٨		١ر٠٣٨		٢ر٢٩٩	
فواكه	٢٩ر٧	١ر٤٨٥		٢ر٠٧٩		٢ر١٧٠	
اجمالى قيمة السلع الغذائية الضرورية للفرد ،		١٣ر٦٣٧		١٦ر٧٤٨		٣٤ر٧٧٠	
		ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
اجمالى قيمة السلع الغذائية الضرورية للاسره		٧٤ر٠٣٥	٧٥ر٧٤٠	٩٣ر٤١٩	٩٠ر٢٣١	١٩٨ر٠١٥	١٨٨ر٧٦٦
قيمة السلع غير الغذائية (ملبس مسكن ... الخ)		٣١ر٧٢٩	٤٠ر٧٨٣	٤٧ر٠٦٢	٥٤ر١٣٨	٩٩ر٧٥٢	١٢٣ر٧٦٠
الحد الادنى الضرورى لانفاق : دخل الاسره (خط الفقر)		١٠٥ر٧٦٤	١١٦ر٥٢٣	١٤٠ر٤٨١	١٤٤ر٣٦٩	٢٩٧ر٧٦٧	٣١٢ر٥٢٦

المصادر : ١ — سلة السلع الضرورية وقيمتها فى السنوات المختلفة نقلا عن

S. RADWAN : AGRARIAN .. OP CIT P 47

٢ — قيمة السلع الغذائية تم حسابها من بيانات ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة مرجع سابق .

ومن بيانات أبحاث العينة فى السنوات الثلاث يمكن التعرف على موقع الاسر (حسب فئات انفاقها) والتى تنفق المتوسطات الموضحة بالجدول ٤ — ١٠ على السلع الغذائية وحساب النسبة التى تنفقها تلك الاسر على

السلع الضرورية غير الغذائية الى اجمالى انفاقها . وقد كانت هذه النسب كالتـــالى : عام ٥٩/٥٨ ريف ٣٠٪ ، حضر ٣٥٪ ـ عام ٦٥/٦٤ ريف ٣٣,٥٪ ـ حضر ٣٧,٥٪ ـ عام ٧٥/٧٤ ريف ٣٣,٥٪ ، حضر ٣٩,٦٪ . ومن هذه النسب يمكن حساب متوسطات انفاق الاسر على السلع غير الغذائية .

وبجمع رقمى الانفاق على السلع الغذائية والسلع غير الغذائية نحصل على الحد الادنى الضرورى لانفاق الاسرة ـ او الحد الادنى المطلوب لدخل الاسرة اى خط الفقر .

الخطوة التالية هى تحديد عدد الاسر والافراد الذين يقعون تحت خط الفقر اى الذين لا يكفى دخلهم للانفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية ـ الضرورية التى تم تحديدها . وتتطلب هذه الخطوة التعرف على فئات الانفاق الاستهلاكى التى يقع داخلها خط الفقر . وكانت هذه الفئات كما يلى : عام ٥٩/٥٨ : الفئة ١٠٠ ـ ١٥٠ جنيه لكل من الريف والحضر ، عام ٦٥/٦٤ الفئة ١٠٠ ـ ١٥٠ جنيه لكل من الريف والحضر ، عام ٧٥/٧٤ : الفئة ٢٥٠ ـ ٣٠٠ جنيه للريف ، ٣٠٠ ـ ٣٥٠ جنيه للحضر . ويتم تحديد الموقع الحقيقى لخط الفقر لكل سنة من هذه السنوات من خلال افتراض توزيع خطى الاسر ف فئات الانفاق الاستهلاكى . وعلى هذا الاساس يمكن معرفة عدد ونسبة الاسر والافراد التى تقع تحت هذا الخط ف عينة بحث ميزانية الاسر ثم تكبيرها على مستوى الريف والحضر ثم على مستوى المجتمع ككل .

وتشير بيانات الجدول ٤ ـ١١ الى النتائج التى تم التوصل اليها .

ولاشك أن تحديد خط الفقر وأعداد الاسر والافراد التى يقع دخلها أو انفاقها الاستهلاكى تحت هذا الخط قد تم بشكل تعسفى الى حد كبير . كما أن عليه الكثير من التحفظات التى ينبغى الاشارة اليها . **فأولا** : يعتبر خط الفقر الذى تم تحديده خط فقر استهلاكى وليس خط فقر دخلى بمعنى أنه لا يعدو كونه مستوى الاستهلاك اللازم لتحقيق ادنى مستوى معيشة ممكن . ولقد اضطررنا لحساب هذا الخط من ابحاث ميزانية الأسرة بالعينة لغياب بيانات مفصلة عن توزيع الدخل خلال الفترة موضع المقارنة والتى يمكن على اساسها حساب خط فقر دخلى . **ثانيا** : يشوب البيانات المستخدمة عديد من العيوب . فالاحتياجات الغذائية لتوفير ٢٢٥٠ سعر حرارى هى (للمصرى المتوسط) دونما تفرقة للسن والجنس ونوع العمل وأنماط الاستهلاك المختلفة باختلاف مستويات الدخول والمناطق الجغرافية . **ثالثا** : نظرا لعدم وجود بيانات أكثر حداثه فلقد افترضنا عدم تغير انماط

الاستهلاك الغذائية منذ عام ١٩٥٩/٥٨ حتى عام ١٩٧٥/٧٤ ، وانه لا يوجد اختلاف فى تلك الانماط بين الريف والحضر . وعموما فقد لا يكون لهذا التحفظ معنى كبير نظرا لأن انماط الاستهلاك الخاصة بفئات الدخول الدنيا ـ وخاصة فى الريف ـ غالبا ما تتغير بشكل شديد البطء . رابعا : أن نسبة السلع غير الغذائية ونسبتها الى إجمالى الانفاق قد تم نقله كمتوسط عام من ابحاث ميزانية الأسرة بالعينة دونما معرفة كافية بما إذا كان هذا المتوسط يمثل حقيقة كل السلع والخدمات غير الغذائية الضرورية أو بعضا منها أو ربما أكثر مما هو ضرورى . لذلك ينبغى النظر الى خط الفقر الذى تم تحديده واعداد الفقراء الذين يقع انفاقهم تحت هذا الخط على انها مجرد اتجاهات عامة تشير الى تطور مشكلة الفقر فى مصر

ويمكننا من هذه الاتجاهات التعرف على بعض النتائج الهامة فى إطار

جدول ٤ ـ ١١ تقدير لعدد الاسر والافراد تحت خط الفقر للسنوات ٥٩/٥٨

٦٥/٦٤ ، ٧٥/٧٤

	١٩٥٩/٥٨			١٩٦٥/٦٤			١٩٧٥/٧٤		
	الريف	الحضر	المجتمع ككل	الريف	الحضر	المجتمع ككل	الريف	الحضر	المجتمع ككل
خط الفقر للاسرة (جنيه)	١٠٥,٢٦٤	١١٦,٥٢٣		١٢٠,٤٨١	١٤٤,٣٩١		٢٩٩,٢٦٧	٣١٤,٥٢٦	
عدد السكان (مليون)	١٥,٨٠٤	٩,٤٣٦	٢٥,٢٤٠	١٧,٥٣٠	١١,٨١٠	٢٩,٣٤٠	٢٠,١٥٤	١٥,٧٧١	٣٥,٩٢٥
عدد الاسر (مليون)	٢,٩١١	١,٦٩٩	٤,٦١٠	٣,١٤٩	٢,٢٠٦	٥,٣٥٥	٣,٥٣٩	٢,٩٠٠	٦,٤٤٤
الاسر تحت خط الفقر									
عدد الاسر تحت خط الفقر (مليون)	١,٢٥٥	٠,٣٧٨	١,٦٣٣	١,٠٦٥	٠,٣٩٤	١,٤٥٩	١,٧٨٢	,٨٢٤	٢,٦٠٦
النسبة الى اجمالى عدد الاسر	٤٣,١١٪	٢٢,٢٧٪	٣٥,٤٢٪	٣٣,٨١٪	١٧,٨٤٪	٢٧,٢٥٪	٥٠,٣٥٪	٢٨,٣٨٪	٤٠,٤٤٪
الافراد تحت خط الفقر									
عدد الافراد تحت خط الفقر (مليون)	٤,٤١٧	١,٣٨٨	٥,٨٠٥	٣,٨٩٣	١,٣٠٨	٥,٢٠١	٧,٥٧١	٣,٢٧٢	١٠,٨٤٣
النسبة الى اجمالى عدد السكان	٢٧,٩٥٪	١٤,٧١٪	٢٣٪	٢٢,٢١٪	١١,٠٨٪	١٧,٧٪	٣٧,٥٧٪	٢٠,٧٥٪	٣٠,٨

هذا البحث : لقد انخفض اعداد الاسر والافراد اللذين يقعون تحت خط الفقر بين عامى ٥٩/٥٨ ٦٥/٦٤ بشكل مطلق ونسبى . وكان للارتفاع العام فى مستوى المعيشة كنتيجة للنمو الاقتصادى المضطرد وسياسات توزيع الدخل والثبات النسبى لمستوى الاسعار دورهم فى انتشال هذه المجموعات من البقاء تحت خط الفقر . الا ان إعداد الاسر والافراد التى يقع انفاقهم تحت هذا الخط قد عاد للارتفاع بشكل درامى فى الفترة التالية حتى عام ١٩٧٥/٧٤ ليصل الى نصف عدد الاسر التى تعيش فى الريف ، ٢٨٪ من اسر الحضر وأكثر من ٤٠٪ من كل الاسر المصرية . وإذا كانت السياسات التوزيعية فى السبعينات وعمليات تركز الثروة والدخل مسئوله الى حد ما عن هذا التطور فان الزيادات المستمرة فى مستويات الاسعار كانت تكمل من جانبها حلقة الطرد والتهميش الدائم لاعداد متزايدة من فئات الدخول الدنيا من فرصة الوصول الى مستوى المعيشة اللازمة للحفاظ على ضروريات الحياة

٤ ـ ٤ العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى :

تشكل العلاقة بين الدخل والنمو الاقتصادى نقطة خلاف قديم فى المحاورات الاقتصادية . ورغم أن الاقتصاد الكلاسيكى ـ الرأسمالى ـ كان يفترض فى النمو والتوزيع جانبين متكاملين لعملية واحدة ، إلا أنه كان يبنى افتراضه على ضرورة وجود نوع من التوزيع غير المتساوى للدخل ، بما يتيح لاصحاب الدخول المرتفعة نوع من التوزيع غير المتساو للدخل ، بما يتيح لأصحاب الدخول المرتفعة (الرأسماليين) حافز للادخار والتراكم الرأسمالى ، وهو ما يحقق من جانبه النمو الاقتصادى السريع . أما عن كيفية توزيع هذا النمو بعد ذلك على فئات المجتمع المختلفة فلقد ارتبط بالآمال المتفائلة عن امكانية ظهور آليات توزيع تنشر ثمار النمو على ذوى الدخل المحدود .

ومع أن الاقتصاد النيوكلاسيكى قد فصل بعد ذلك بين عملتى النمو والتوزيع ، واقتصرت معالجته للأخيرة ـ فى إطار النظرية الحدية ـ على معالجة فنية بحتة لاسعار عوامل الانتاج ودخل هذه العوامل (العمل ورأس المال) ـ إلا أن فرضية التوزيع غير المتساو قد بقيت لديه هى الأخرى فرضية اساسية : فكلما زاد نصيب رأس المال (الارباح والفوائد) كلما ارتفعت امكانية الادخار والتراكم الرأسمالى ، كلما زاد النمو ... الخ .

وعموما تواجه تلك الفرضية ـ منذ فترة ليست بالقصيرة ـ بنقد حاد ، ويتزايد عدد الاقتصاديين الذين لا يرون فيها حجة مقنعة . لقد وصفها جوزيف شومبيتر فى وقته بانها نوع من التعميم غير النقدى ووضع خبرات

تخص فترة تاريخيه محدده (يقصد النمو الرأسمالى فى أوربا) موضع القدوة لآخرين[٩] . كما يرى العديد من كتاب التنمية أن محاولة تطبيق مثل هذه الافتراضات فى الدول النامية لا يعنى سوى الحفاظ على اوضاع عدم المساواه الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل فى هذه الدول . ان انتفاء عدالة التوزيع لن تساعد على عملية التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادى ، ذلك لأن الفئات المرتفعة الدخل فى الدول النامية لديها ميل مرتفع للاستهلاك الترفى وميل محدود للادخار ، بل سوف تؤدى فقط الى زيادة أعداد المعدمين والجوعى والمتعطلين بكل آثار ذلك على الاستقرار السياسى فى هذه الدول[١٠] . بل ربما تكون النتائج الاقتصادية لعدم المساواه فى توزيع الدخل أكثر خطرا على المدى الطويل . فالجوعى أو ناقصى التغذية هم قوة عمل ذات قدرات عقلية وجسمانية محدودة وانتاجية منخفضة لا تساعد على استمرار النمو الاقتصادى . وعلى الجانب المقابل فان المساواه النسبية فى التوزيع تعنى رفع القدرات الشرائية وخلق الطلب الفعال فى السوق ، وبالتالى زيادة الانتاج واستمرار عملية النمو الاقتصادى .

ولقد تزايد الاهتمام فى الفترة الأخيرة بتوضيح تلك العلاقة بين النمو والتوزيع ، وظهرت عديد من الدراسات الاقتصادية فى هذا المجال[١١] ، إلا أن معظمها قد اقتصر على الجانب النظرى أو على بيانات تخص بلدا واحدا . ولا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات التى حاولت ايضاح هذه العلاقة بناء على بيانات احصائية عامة . وربما تكون دراسة أدلمان موريس ، ودراسة شنيرى هما أشهر تلك الدراسات الأخيرة ، وقد توصلا الى النتيجة المشتركة فى أنه خلال عملية النمو الاقتصادى يسوء توزيع الدخل أولا ، ثم يعود للتحسن مع مضى الوقت مع تزايد متوسط دخل الفرد . وان كانت دراسة شنيرى لم تستطع أن تجد ما يثبت أن هناك تعارضا بين ارتفاع نسبة النمو الاقتصادى والتوزيع المتوازن للدخل[١٢] .

وبالنسبة لمصر فسوف نحاول أن نتبين اتجاه تلك العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل خلال عشرين عاما فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٥ .

وكما تشير بيانات الجدول ٤ ـ ١٢ فلقد استطاع الاقتصاد المصرى فى الفترة الأولى ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ أن يحقق نسبة نمو مرتفعة نسبيا تصل الى ٥,٧٪ . فى نفس الوقت ارتفعت متوسطات دخول الاسر المحدودة الدخل (الـ ٦٠٪ الدنيا من مجموع الاسر) بنسبة أعلى تصل الى ٨,٤٪ سنويا . وفى الفترة التالية التى هبطت فيها نسبة النمو الاقتصادى الى ٢,٩٪ فى المتوسط سنويا ، انخفضت أيضا نسبة زيادة دخول الاسر المحدودة الدخل بشكل أكثر حدة الى ١٪ فقط أى أقل بكثير من نسبة النمو الاقتصادى . وفى الفترة الثالثة بين عامى ٧٢ ، ٧٥ بقيت نسبة الزيادة فى

جدول ٤ ــ ١٢ العلاقة بين نمو الناتج القومي الاجمالي ونمو دخل الـ ٦٠٪ الدنيا من الأسر .

السنة	معدل النمو السنوى للناتج القومي الاجمالي باسعار ١٩٦٥	معدل النمو السنوى لمتوسط دخل الـ ٦٠٪ الدنيا من الاسر باسعار ١٩٦٥
١٩٥٥ ــ ١٩٦٥	٪٥,٧	٪٨,٤
١٩٦٥ ــ ١٩٧٢	٪٢,٩	٪١
١٩٧٢ ــ ١٩٧٥	٪٥,٨	٪٤,٣

المصادر : ١ ــ معدلات نمو الناتج القومى تم حسابها من تقرير البنك الدولى
Warldbank , op cit . vol . 6 Table 2-2
٢ ــ معدل نمو دخل الاسر تم حسابها من المرجع السابق ، والجدول ٤ ــ ٥ ، ٤ ، ٨
واعداد السكان . المؤشرات الاحصائية سنوات مختلفة .

دخول الـ ٦٠٪ الدنيا من الاسر أقل من معدلات النمو الاقتصادى رغم ارتفاع تلك الأخيرة الى مستويات الفترة الأولى .

وقد يشير تطور هذين المتغيرين الى عدم وجود دلالات لعلاقة شرطية بين النمو والتوزيع ، الا أنه يوضح أيضا انتفاء التعارض بين معدل مرتفع للنمو الاقتصادى وزيادة فى أنصبة الاسر المحدودة الدخل وبما يؤدى الى شكل أكثر توازنا لتوزيع الدخل ، والى ان التوزيع يتأثر بمحددات اخرى قد لايكون لها علاقة مباشرة بنمو الاقتصاد القومى ككل . وربما يحتاج هذا الموضوع الى دراسة مفصله خاصة به ، تفسر تلك العلاقة وتكشف محدداتها ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن السياسات التوزيعية فى الفترة الأولى من خلال الاصلاح الزراعى وسياسات العمالة والأجور والمجهودات الخاصة بالسياسات الاجتماعية مثل التعليم ودعم السلع الضرورية وسياسات التأميم التى تخلصت من أقطاب الثراء فى المجتمع واستبدلتها بملكية الدولة وتدخلها المباشر فى تحديد نوعية الاستثمارات ومجالاتها كانت من العوامل الهامة فى تحقيق توزيع اكثر عدالة للنمو الاقتصادى ، بينما أدى استنفاذ معظم هذه السياسات لآثاره التوزيعية الايجابية فى الفترتين التاليتين ، الى جانب تشجيع الدولة ــ من خلال عدد من السياسات الاقتصادية الأخرى ــ لعملية التمايز وتركيز الثروة والدخل الى وضع الاتجاهات التى تغير من الصورة النهائية للتوزيع لغير صالح الفئات الدنيا فى المجتمع .

هوامش الفصل الرابع

(١) ارتفعت حصيلة الضرائب غير المباشرة من رقم قياسي ١٠٠ عام ١٩٦٠ الى ٧٦٧ عام ١٩٧٧ بينما تزايد اجمالي الاستهلاك العائلي بالاسعار الجارية من ١٠٠ الى ٤٤٣ فقط في نفس الفترة .

(٢) بلغ عدد اسر العينة ٦١٨٢ اسرة عام ٥٨/٥٩ ، ١٢٨١٤ عام ٦٤/٦٥ ، ١١٩٨٩عام ٧٤/١٩٧٥ . وكانت نسبة تمثيل الاسر الحضرية في بحث عام ٥٨/٥٩ حوالى ٥١٪ بينما كانت نسبة سكان الحضر ٣٧,٤٪ في تعداد ١٩٦٠ ، وفي عينة ٦٤/٦٥ كانت نسبة تمثيل الحضر ٦٧,٥٪ وسكان الحضر ٤٠,٥٪ في تعداد ١٩٦٦ . وفي عينة ٧٤/٧٥ نسبة تمثيل الحضر ٦٦,٦٪ ونسبة سكانه في تعداد ١٩٧٦ حوالى ٤٣,٩٪ فقط .

(٣) لايقلل ذلك من اهمية عدد الابحاث الجيدة التي نشرت في السنوات الاخيرة مثل بحثي محمود عبد الفضيل وسمير رضوان اللذين تمت الاشارة اليهما في مواضع متفرقة من الكتاب ، وان اقتصر على توزيع الدخل في الريف . ثم بعض الابحاث المختصرة ـ المقدمة في المؤتمرين العلميين الثالث والرابع للاقتصاديين المصريين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . الا ان مجموع ما كتب مازال قليلا .

(٤) P.O'BRIEN : THE REVOLUTION IN EGYPT'S ECONOMIC SYSTEM. OXFORD, 1966, P.1

(٥) WORLDBANK : ARAB ... OP CIT. 1 ANNEX 1.1

(٦) انظر M.S AHLUWALIA : INCOME INEGUALITY : SOME DEMENSIONS OF THE PROBLEM, IN : H. CHENERY; REDISTRIBUTION ... OP CIT P.6

ايضا M. BOHNET : ZUR MESSUNG DER EINKOMMENSVER-TEILUNG IN ANTWICKLU NGSLAENDER IN : W.VON URFF : WACHSTUM ... A.A.O S.19 ff

(٧) M.BOHNET ... A.A.O S. 20

(٨) تقرير المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة FAO نقلا عن : S. RADWAN : AGRARIAN .. OP CIT P. 40

(٩) J.A SCHUMPETER : KAPITALISMUS, SOZIALISMUS UND DEMOKRATIE, 4. AUFL., MUENCHEN, 1975, S. 124 FF

(١٠) انظر على سبيل المثال : D. SEERS : WAS HEISST ENTWICKLUG, IN : D. SENGHAAS (HRSG.) :PERIPHERER KAPITALISMUS, FRANKFURT/ MAIN, 1974, S. 56 FF

(١١) انظر على سبيل المثال لا الحصر

S. KUZNETS : ECONOMIC GROWTH AND INCOME INQUALTY, IN : AMERICAN ECONOMIC review, 1955, P.24.

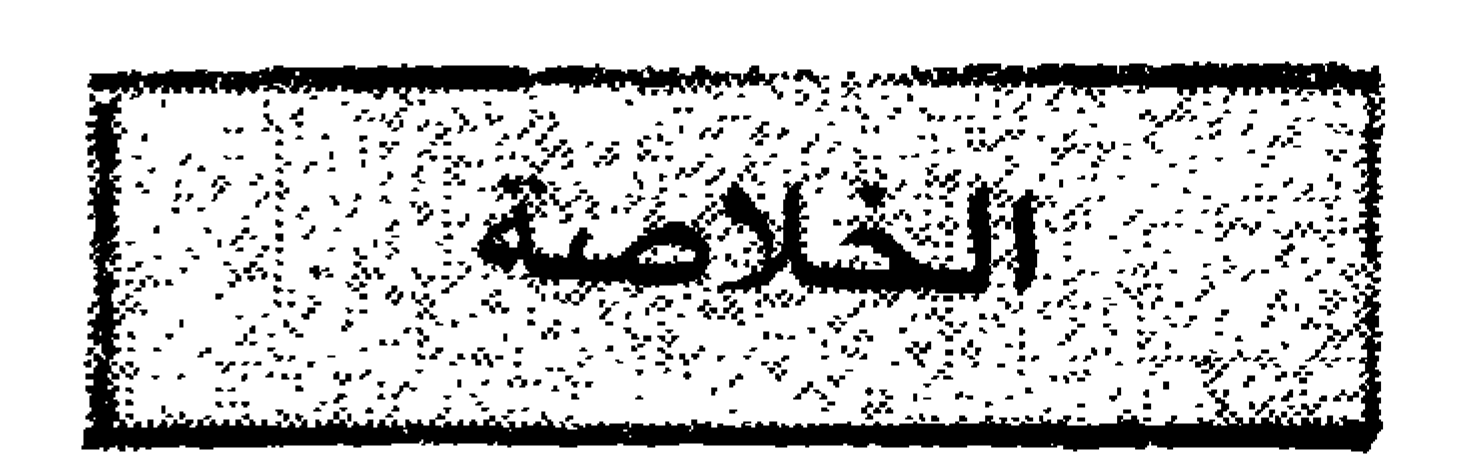
J. FEI AND G. RANIS : DEVELOPMENT OF THE LABOUR SURPLUS ECONOMY, THEORY AND PRAXIS,HOME WOOD 1964.

W.R. CLINE : DISTRIBUTION AND DEVELOPMENT. ASURVEY OF LITERATURE, IN : JOURNAL OF DEVELOPMENT ECONOMICS 1/1975, P 374

ويقدم المرجع الاخير عرضا ناقدا لعديد من الابحاث التى ظهرت حول العلاقة بين النمو والتوزيع .

(١٢) I. ADELMANN AND C.T. MORRIS : ECONOMIC GROWTH AND SOCIAL EQUITY IN DEVELOPING COUNTRIES, STANDFORD, CALIFORNIA, 1973

H.CHENERY. ET.AL : REDISTRIBUTION ... OP CIT


الخلاصة

يظهر تطور التوزيع الشخصي للدخل في مصر اتجاهات لزيادة الفوارق الداخلية وتركيز الدخل في يد فئه عليا محدودة العدد ، وتهميش جزءا أكبر من السكان .

وتشير الدراسة إلى أن العوامل المحدده لزيادة التركز وسوء التوزيع ترجع بجذورها إلى منتصف الستينات ، وأن ازدادت نشاطا خلال السبعينات . فكثير من السياسات التوزيعية التي كانت تعمل لصالح الطبقات الفقيرة قد انتهى أو كاد ينتهي مفعولها ، وتمت موازنتها أو احلالها بسياسات تفضيلية للطبقات العليا

لقد كانت الآثار التوزيعية للاصلاح الزراعي منذ بدايتها محدودة النتائج ، ولم تستطع رغم التحسن القصير الأجل لتوزيع الدخل في الريف أن تحل مشكلة الفقر في القرية المصرية ان توزيع الدخل الزراعي هو بالدرجة الأولى انعكاس لهيكل الملكية والحيازة الزراعية . ولقد استطاع قانوني الاصلاح الأول والثاني أن يحققا نوعا من التوازن المؤقت في ملكية وحيازة الارض ، الا انهما لم يخلقا اوضاعا اجتماعية واقتصادية لها صفة الدوام في القرية المصرية ، ولم يقدما الكثير لصالح المعدمين ، ولم يتمكنا من منع اليات التركز من مزاولة دورها من جديد . والى جوانب عوامل أخرى مكملة مثل الرقعة الزراعية المحدودة ، واتجاهات الاستثمارات في الزراعة للانخفاض ، واهمال القطاعات غير الزراعية في الريف ، فلقد تحددت منذ البداية فرص تشغيل قوة العمل الريفية المتزايدة ، وكان بديلها هو طرد الفائض بصفه مستمرة الى المدينة

أما سياسات العمالة والتي تحتل ـ كسياسة توزيعية لصالح سكان المدن ـ نفس الاهمية التي احتلها الاصلاح الزراعي لسكان الريف ، فلقد ساعدت من خلال التوظيف في قطاع الدولة على ان تخفف لفترة زمنية من مشكلة فائض قوة العمل الاكاديمي والمتعلم ، وان لم تتمكن من حل المشكلة ، كما تم ذلك لحساب التوسع في قطاع الخدمات بكل اعبائه الاقتصادية على دولة نامية وفي المقابل لم يقدم القطاع الصناعي بسبب

صغر حجمه وسيادة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية امكانيات تشغيل يعتد بها ، ويساعد بذلك على ايجاد مصادر دخل للزيادات التى تدخل سنويا سوق العمل . وربما تمثل هجرة العمالة خلال السنوات العشر الاخيرة صمام أمن نسبى ، إلا انها لا تعدو كونها حل مؤقت يرتبط بظروف سياسية وبمدى قدرة أو رغبة الاسواق العربية على استيعاب اعداد جديدة ، كما انها تسببت من ناحية اخرى فى ايجاد بعض الاختناقات فى سوق العمل الداخلى ، وفى رفع اجور بعض المهن ، وخلق نوع من التمايز الاستهلاكى والدخلى . أما الاستثمارات الاجنبية أو تلك الخاضعة لقانون استثمار المال العربى والاجنبى فمازالت - وبسبب حجمها ونوعيتها - دون القدرة على امتصاص أجزاء كبيرة من فائض العمل ، بل ربما تلعب دورها فى امتصاص خبرات قطاع الدولة وفى تعميق الفوارق فى هيكل الاجور من خلال المرتبات والاجور المرتفعة نسبيا التى تدفعها .

وتساعد أدوات السياسة المالية - بسبب هيكلها وتطبيقاتها العملية على زيادة اعباء الطبقات المحدودة الدخل ورفع امكانية التراكم الرأسمالى للفئات العليا فى المجتمع ولم تستطع سياسات الدعم - التى كان من المفترض اساسا ان توازن مثل هذا التطور ، والتى مازالت رغم كل شىء اهم السياسات الاجتماعية والتوزيعية التى تمارس حتى الآن - أن تحقق أغراضها تماما . فالدعم يعمل اساسا لصالح سكان المدن ويفيد بشكل أقل ساكنى الريف ، كما أنه لا يصل دائما الى مستحقيه بل توزع معظم بنوده بين الجميع بغض النظر عن دخولهم .

ولقد كان من الطبيعى أن تنعكس آثار تلك السياسات على خريطة التوزيع النهائية ، وتتجه الفروق للتزايد أو على الاقل للثبات النسبى دون تحسن لاوضاع الفقراء ، بل تتزايد الاعداد المطلقة والنسبية للذين يعيشون تحت خط الفقر . ويستمر ذلك كله ويتعمق طالما استمر تطبيق نفس السياسات .

الملحق .أ تقدير التوزيع الشخصي للدخل فى مصر عام ١٩٧٥

تم اشتقاق وتقدير التوزيع الشخصى للدخل فى مصر عام ١٩٧٥ من بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة عن عام ١٩٧٥/٧٤ باتباع الخطوات التالية

١ - تكبير اعداد عينة البحث باستخدام عدد السكان والاسر عام ١٩٧٥ والذى تم حسابها كالتالى

١ - ١ عدد سكان الريف عام ١٩٧٥ = عدد سكان الريف حسب تعداد السكان عام ١٩٧٦ (٢٠,٥٦١ مليون نسمه) - الزياده الطبيعية للسكان (٢,٣١٪) + نسبه هجرة سنوية محتسبة من الريف الى المدينة (٢,٣١٪ × ٤٠٪ = ٠,٩٢٤٪ - انظر الهامش رقم ١٩ فى الفصل الثانى)

= ٢٠,١٥٣٩٢٠ مليون نسمة .

١ ـ ٢ عدد سكان الحضر عام ١٩٧٥ = عدد سكان الحضر حسب تعداد السكان عام ١٩٧٦ (١٦,٠٩٥ مليون نسمه)ـ الزيادة الطبيعية للسكان (٢,٣١٪) + نسبه هجرة سنوية مفترضه لسكان الحضر للخارج (٢,٣١٪ × ٤٠٪ = ٠,٩٢٤٪) = ١٥,٧٧١١٨٣ مليون نسمه .

١ ـ ٣ عدد الاسر فى الريف عام ١٩٧٥ = عدد سكان الريف (٢٠,١٥٣٩٢٠ مليون) ÷ متوسط عدد الافراد لكل اسرة فى الريف حسب بحث العينة (٥,٦٩٥)

= ٣,٥٣٨٩٢٧ مليون اسرة

١ ـ ٤ عدد الاسر فى الحضر عام ١٩٧٥ = عدد سكان الحضر (١٥,٧٧١١٨٣ مليون) ÷ متوسط عدد الافراد لكل اسرة فى الحضر حسب بحث العينة (٥,٤٢٩)

= ٢,٩٠٤٩٠٢ مليون اسرة

٢ ـ بضرب عدد الاسر فى كل من الريف والحضر بمتوسطات انفاق الاسر حسب بحث العينة فى الريف (= ٣٥٨,٦٨٤ جنيه سنويا) وفى الحضر (= ٥٥٦,٥٦٢ جنية سنويا) تحصل على :
اجمالى إنفاق الاستهلاكى للاسر فى الريف = ١٢٦٩,٣٥٦٤٠٠ مليون جنيه
و اجمالى انفاق الاستهلاكى للاسر فى الحضر = ١٦١٦,٧٥٨٠٠٠ مليون جنيه .

٣ ـ طبقا لبيانات وزارة التخطيط (تقرير متابعة الخطة عام ١٩٧٦) كان اجمالى الاستهلاك الخاص عام ١٩٧٥ كما يلى :
الريف = ١٣٤١,٢٠٠ مليون جنيه
الحضر = ١٩٣٩,٦٠٠ مليون جنيه
اجمالى ٣٢٨٠,٨٠٠ مليون جنيه

٤ ـ الخطوة التالية هى تعديل متوسطات انفاق الاسر حسب بحث العينة واجمالى الانفاق الاستهلاكى للاسر فى فئات الانفاق المختلفة لتتفق مع بيانات وزارة التخطيط .

ولقد استخدم معامل التغيير التالى :

ريف = رقم الاستهلاك الخاص فى الريف حسب وزار التخطيط

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

اجمالى الانفاق الاستهلاكى فى الريف باستخدام متوسط انفاق الاسره فى بحث العينة

= ١٣٤١,٢٠٠ =١,٠٥٦٥٩٨٤

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

١٢٦٩,٣٥٦٤

الحضر : ١٩٣٩,٦٠٠ =١,١٩٩٦٨٤٨

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

١٦١٦,٧٥٨

٥ ـ ويتطلب تحويل توزيع الانفاق الاستهلاكى الى توزيع للدخل حساب تقديرات : لمتوسطات الادخار لكل أسرة فى فئات الانفاق المختلفة .
وبالنسبة لفئات الانفاق الاربع الدنيا فى الريف ، وفئات الانفاق الثلاث الدنيا فى الحضر لم يتم احتساب اى نسبة ادخار نظرا لان متوسطات الانفاق « الدخل » فى هذه الفئات شديدة الانخفاض ولا تسمح بأية ادخارات ممكنة وفيما عدا ذلك تم حساب نسب ادخار تراوحت ما بين ١,٥ ٪ ، ٣٠ ٪ .

ولتحديد هذه النسب تم مراعاة بعض العوامل منها حجم الانفاق ، عدد الافراد لكل اسرة ، والميل للاستهلاك فى الطبقات المحدودة الدخل ، والميل للاستهلاك الترفى فى الفئات ذات الدخول المرتفعة ، وفروق مستوى المعيشة بين الريف والحضر وانخفاض نسب الادخار على المستوى القومى فى منتصف السبعينات .

٦ ـ باضافة متوسطات الادخار الى متوسطات الانفاق الاستهلاكى يمكن الحصول على الدخل القابل للتصرف لكل أسرة . ويضرب هذا الرقم فى اجمالى عدد الاسر فى كل فئة يمكن الحصول على اجمالى الدخل القابل للتصرف فى اسر الفئة .

ويوضح الجدولان أ ـ ١ ، أ ـ ٢ الخطوات العملية لهذا التقدير فى كل من الريف والحضر .

جدول أ ـ ١ اشتقاق التوزيع الشخصي للدخل في الريف عام ١٩٧٥ من بيانات بحث ميزانية الأسرة بالصين ١٩٧٥/٧٤

فئات الاستهلاك بالجنيه	نسبة الأسر ٪	النسبة التراكمية للأسر ٪	نسبة الأفراد ٪	النسبة التراكمية للأفراد ٪	عدد الأسر الحقيقي بالألف	عدد الأفراد الحقيقي بالألف	متوسط إنفاق الأسر حسب بحث العينة بالجنيه	إجمالي إنفاق الأسر حسب متوسطات بحث العينة بالمليون جنيه
أقل من ٥٠	١,٨٨	١.٨٨	٠,٦٢	٠,٦٢	٦٦,٢٧١	١٢٥,٦٦٢	٣٣,٥٧٣	٢,٢٢٨٢٧٤
٥٠ ـ	٢,١٣	٤,٠١	٠,٥٥	١,١٧	٧٥,٢٢١	١١٠,٦١٩	٦٢,٣٠٦	٤,٦٨٦٧٢٠
٧٥ ـ	٢,٧٥	٦.٧٦	١,١٣	٢.٣٠	٩٧,٣٤٥	٢٢٧,٤٢١	٨٧,٠٦٤	٨,٤٧٥٢٤٥
١٠٠ ـ	٧,٥٠	١٤.٢٦	٤,٢٢	٦,٥٢	٢٦٥,٤٨٦	٨٥٠,٤٢٩	١٢٨,٢٧٠	٣٤,٠٥٢٨٨٩
١٥٠ ـ	١١,ـ	٢٥,٢٦	٧,٧٩	١٤,٣١	٢٨٩,٢٧٩	١٥٦٩,٠٢١	١٧٤,٧٦٦	٦٨.٠٥٠٢١٠
٢٠٠ ـ	١٢,١٠	٣٨,٣٦	١١,٥٥	٢٥,٨٦	٤٦٣,٧١٥	٢٣٢٧,٤٢٥	٢٢٦,٢٥٣	١٠٥,٠٤٢١١٢
٢٥٠ ـ	١٢,٥٥	٥٠.٩١	١٢,٢٦	٣٨,١٢	٤٤٤,٢٤٦	٢٤٧١,٦٧٣	٢٧٥,٢٥٩	١٢٢,٢٨٢٧٠٩
٣٠٠ ـ	١٠,٧٠	٦١,٦١	١١,٧٢	٤٩,٨٤	٣٧٨,٧٦٠	٢٣٦٢,٨٢٣	٣٢٤,٣٢٥	١٢٢,٨٤١٣٣٧
٣٥٠ ـ	٨,٨٣	٧٠,٤٤	١٠,٠٢	٥٩,٨٦	٣١٢,٢٨٨	٢٠١٩,٤٦١	٣٧٣,٠٨٢	١١٦,٥٤٦٣٣٩
٤٠٠ ـ	١١,٦٣	٨٢,٠٧	١٣,٧٩	٧٣,٦٥	٤١١,٥٠٣	٢٧٧٨,٧٥٢	٤٤٥,٥١٦	١٨٣,٣٢١١٧٠
٥٠٠ ـ	٦,٣٨	٨٨.٤٥	٨,٤٣	٨٢,٠٨	٢٢٥,٦٦٣	١٦٩٩.١٠٨	٥٤١,١٨٨	١٢٢,١٢٦١٠٧
٦٠٠ ـ	٦,١٠	٩٤,٥٥	٨,٦٩	٩٠,٧٧	٢١٥,٩٢٩	١٧٥٢,٢٠٦	٦٩٠,٦٠٢	١٤٩,١٢٠٩٩٩
٨٠٠ ـ	٢,٧٥	٩٧,٣٠	٤,٤٢	٩٥,١٩	٩٧,٣٤٥	٨٩٠,٣٦١	٨٨٢,٠١٨	٨٥.٨٦٠٠٤٢
١٠٠٠ ـ	١,٧٠	٩٩,ـ	٢,٨١	٩٨,ـ	٦٠,١٧٧	٥٦٥,٤٨٥	١١٨١,٠٥٩	٧١,٠٧٢٥٨٧
١٤٠٠ ـ	٠,٥٨	٩٩,٥٨	١,١٣	٩٩,١٣	٢٠,٣٥٤	٢٢٨.٣١٨	١٥٨١,٩٥٧	٣٢,١٩٩١٥٢
٢٠٠ ـ	٠,٤٢	١٠٠	٠,٨٧	١٠٠	١٥,٠٤٤	١٧٥,٢٢٠	٢٧٥٤,٥٨٨	٤١.٤٤٠٠٢١
إجمالي	١٠٠		١٠٠		٣٥٣٨,٩٢٧	٢٠١٥٣,٩٢٠	٣٥٨,٦٨٤	١٢٦٩,٣٥٦٤٠٠

المتوسط العمل لإنفاق الأسرة بالجنيه	إجمالي الاستهلاك العمل لأسر الفئة بالمليون جنيه	المتوسط الادخار المفترض بالجنيه	إجمالي الادخار المفترض لأسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط الدخل القابل للتصرف لكل أسرة بالجنيه	إجمالي الدخل القابل للتصرف لأسر الفئة بالمليون جنيه	نسبة دخل أسر الفئة /	النسبة التراكمية للدخل /	متوسط دخل الفرد بالجنيه
٢٥ ٤٧٣	٢,٢٥٤٣٧٨	—	—	٢٥,٤٧٣	٢,٢٥٤٣٧٨	,٢٦	٠,١٦	١٨,٧٣٦
٦٥,٨٣٢	٤ ٩٥١٩٤٩	—	—	٦٥,٨٣٢	٤,٩٥١٩٤٩	٠ ٣٩	٠,٥٠	٤٤ ٧٩٦
٩١ ٩٩٢	٨,٩٥٤٩٦١	—	—	٩١ ٩٩٢	٨,٩٥٤٩٦١	,٦١	١,١١	٢٩ ٢٧٤
١٢٥ ٥٣	٢٥,٩٨١٢١٧	—	—	١٢٥,٥٣	٢٥,٩٨١٢٦٧	٢,٤٦	٣ ٥٧	٤٢,٣ ٩
١٨٤ ٦٥٧	٧١,٩ ١٥٥٨	٢,٨٢٢	١ ٩٤٩٣٤	١٨٧,٤٦٩	١٣ ٩٩٦٤٩٢	٤,٩٨	٨,٥٥	٤٦ ٧٢٢
٢٣٩,٣٤٤	١١٠,٩٨٧٤ ٢	٤,٨٥٥	٢,٢٦٥٢٤٨	٢٤٤,٢٢٩	١١٣,٢٥٢٦٥٠	٧,٧٣	١٦,٢٨	٤٨,٦٦٠
٢٩ ,٨٣٨	١٢٩,٢٠٣٦١٨	٧,٤٥٧	٢,٣١٣٧٤٢	٢٩٨,٢٩٥	١٢٢,٥١٦٣٩	٩,٠٥	٢٥,٣٣	٥٣ ٦١٤
٣٤٣ ٦٨١	١٢٩,٧٩٢٨٥٥	١٢,٤٢٩	٤,٧٠٧٦٠٨	٢٥٥,١١	١٣٤,٥٠١٤٦٣	٩,١٨	٣٤,٥١	٥٦,٩٢٤
٣٩٤ ١٩٨	١٢٣,١٤٢٧٧٤	١٨ ٥٧٥	٥,٨٠٢٦٠٧	٤١٢,٧٧٣	١٢٨,٩٤٥٣٢١	٨,٨٠	٤٣,٢١	٦٣,٨٥١
٤٧ ٧٣١	١٩٣,٧٠٧٢٩٨	٢٢.٧٢٥	١٢,٤٣٩٤٢٥	٥٠٢,٤٥٦	٢٠٧,١٧٢٦٥٣	١٤,١٤	٥٧ ٤٥	٧٤,٥٥٦
٥٧١,٨١٨	١٢٩ ٢٨١٦٥	٥٣ ١٣	١١,٩٧٢٦٨	٦٢٤,٩٢٨	٩٤١,٠٢٥٣٨٣	٩,٦٣	٦٧,٠٨	٨٢ ٠٠
٧٣٩ ٦٨٩	١٥٧,٥٦١ ١٦	١٨٦ ٩	١٩,٤٧٣٧٧٢	٨١٩,٨٧٥	١٧٧,٠٢٤٧٨٨	١٢ ٠٩	٧٩,١٧	٦٠١, ٢٥
٩٣١ ٩٣٩	٩٠ ٧١٩٦ ١	١٥٨, ٤٨	١٥,٢٨٥١٩٣	١٠٨٩,٩٨٧	١٠٦,١٠٤٧٩١	٧,٢٤	٨٦,٤٢	١١٩,١٨٤
١٢٤٧ ٩٠٥	٧٥ ٩٥١٧٦	٢٨٣,٢٦٧	١٧ ٤٦١٥٨	١٥٣١,١٧٢	٩٦,١٤١٣٣٧	٦,٢٩	٩٢,٧٢	١٦٦,٩٤٢
٦٧١ ٤٩٣	٣٤ ٢٢٥٦٨	٤٩٩,٢٧٧	١ ١٦٢٢٨٤	٢١٧٠ ٧٧	٤٤,١٨٢٨٥٢	٣,٠٢	٩٥,٧٤	١٩٣,٥١٩
٢٩١ ٤٩٣	٤٣ ٧٨٥٤٥٦	٢٤٧.٢٥٤	١٨,٧٦٥١٩٣١	٤١٥٧,٨٤٧	٦٢,٥٥٠٦٤٩	٤,٢٧	١٠٠	٢٥٦.٩٨٤
٢٧٨,٩٨٥	١٢٤١,٢	٢٤.٨٨٩	١٢٢ ٤٦٩٤	٤٢٢,٨٧٤	١٤٦٤,٦٦٩٤٠	١٠		٧٢.٦٧٤

جدول أ ـ ٢ اشتقاق التوزيع الشخصى للدخل فى الحضر عام ١٩٧٥ من بيانات بحث ميزانية الأسرة بالعينة ٧٤/ ١٩٧٥

فئات الاستهلاك بالجنيه	نسبة الأسر /	النسبة التراكمية للأسر /	نسبة الأفراد /	النسبة التراكمية للافراد	عدد الأسر الحقيقى بالألف	عدد الافراد الحقيقى بالألف	متوسط إنفاق الأسر حسب بحث العينة بالجنيه	إجمالى انفاق الأسر حسب متوسط بحث العينة بالمليون جنيه
أقل من ٥٠	.٤	.٤	٠,٢	٠,٢	١١,٦٢٤	٢١,٢٦٦	٢٦,٢١٩	١,٣٠٥٠٣٢
٥٠	٧١	١,١١	٠,١٦	٠,٣٦	٢٠,٧٢٣	٢٤,٧٢١	٦٢,٨٦٠	١,٣٠٢٦٤٨
٧٥	٠,٩٥	٢,٠٦	٠,٢٤	٠,٧٠	٢٧,٦٣١	٥٣,٨٠٧	٨٨,٥٦٦	٢,٤٤٧١٦٧
١٠٠	٣,٥٤	٥,٥١	١,٦٦	٢,٣٦	١٠٠,٢٤٤	٢٦١,٤٠٤	١٢٧,٠٥٦	١٢,٧٤٩٣٠٧
١٥٠	٤,٩٧	١٠,٤٨	٣,٢٧	٥,٦٣	١٤٤,٣٣٦	٥١٥,٩٠١	١٧٧,٣١٧	٢٥,٥٩٣٢٢٦
٢٠٠	٧,١٦	١٧,٦٤	٥,٦٦	١١,٢٩	٢٠٧,٩٦٠	٨٩٢,١٩٣	٢٢٥,٠٥٨	٤٦,٨٠٣٠٦١
٢٥٠	٨,٥٩	٢٦,٢٣	٧,٣٩	١٨,٦٨	٢٤٩,٤٠٧	١١٦٦,٣٢٣	٢٧٥,٠٨٥	٦٨,٦٠٨١٢٤
٣٠٠	٨,٥٧	٣٤,٨٠	٨,٢٦	٢٦,٩٤	٢٤٩,٠٤٤	١٣٠٢,٢٩٨	٣٢٥,٥٢٨	٨١,٠٧٠٧٩٥
٣٥٠	٨,٤٠	٤٣,٢٠	٨,٥٦	٣٥,٥٠	٢٤٣,٩٥٤	١٣٥٠,٦٥٢	٣٧٥,٢٠١	٩١,٥٣١٧٨٤
٤٠٠	١٤,٨١	٥٨,٠١	١٥,٨٠	٥١,٣٠	٤٣٠,١٠٠	٢٤٩١,٥٢٥	٤٤٨,٢٨١	١٩٢,٨٤٨٦٦٨
٥٠٠	١١,١١	٦٩,١٢	١٢,٥٨	٦٣,٨٨	٣٢٢,٨٤٨	١٩٨٣,٦٢٢	٥٤٨,٦٣٠	١٧٧,١٢٤٠٩٨
٦٠٠	١٣,٤٣	٨٢,٥٥	١٥,٧٧	٧٩,٦٥	٣٦٠,١٠٨	٢٤٨٧,١٦٣	٦٨٨,٧٠٩	٢٦٨,٦٧٠٨٩١
٨٠٠	٦,٦١	٨٩,١٦	٧,٤٦	٨٧,١١	١٩١,٩٦٤	١١٧٦,١٣٩	٨٩١,٩٤٧	١٧١,٢٢١٧١٣
١٠٠٠	٦,٥٣	٩٥,٦٩	٧,٨١	٩٤,٩٢	١٨٩,٧٨٢	١٢٢٢,٤٩٣	١١٥٣,٩٩٦	٢١٩,٠٠٧٦٦٨
١٤٠٠	٢,٨٣	٩٨,٥٢	٣,٢٥	٩٨,٢٧	٨٢,١٦٦	٥٢٨,٢٦٢	١٦٤٧,٤٦٩	١٣٥,٢٦٥٩٣٧
٢٠٠	١,٤٨	١٠٠	١,٧٣	١٠٠	٤٢,٩٠١	٢٧٣,٤٠١	٢٨٤٦,٢٧١	١٢٢,١٠٧٨٧٢

المتوسط المعدل لانفاق الأسرة بالجنيه	اجمالي الاستهلاك المعدل لاسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط الادخار المفترض بالجنيه	اجمالي الادخار المفترض لأسر الفئة بالمليون جنيه	متوسط الدخل القابل للتصرف لكل اسرة بالجنيه	اجمالي الدخل القابل للتصرف لأسر الفئة بالمليون جنيه	نسبة دخل اسر العينة/	النسبة التراكمية للدخل /	متوسط دخل الفرد بالجميه
١٢,٤٥٥	١,٣٦٥٩٤٧	-	-	٣١,٤٥٥	٠,٣٦٥٩٤٧	,٠٢	,٠٢	١١,٧٠٤
٧٥,٤١٢	١,٥٦٢٧٦٣	-	-	٧٥,٤١٢	١,٥٦٢٧٦٣	,٠٧	,٠٩	٦٣,٢١٦
١٠٦,٢٥١	٢,٩٢٥٨٢١	-	-	١٠٦,٢٥١	٢,٩٢٥٨٢١	,١٣	,٢٢	٥٤,٥٦٢
١٥٢,٤٢٧	١٥,٢٩٥١٢٤	٢,٢٢١	٠,٢٣٢٨٩٨	١٥٤,٧٤٨	١٥,٥٢٨٠٢٣	,٦٩	,٩١	٥٩,٤٠٢
٢١٢,٧٢٥	٣٠,٧٠٢٨٧٥	٤,٣٤١	٠,٦٢٦٥٦٢	٢١٧,٠٦٦	٣١,٣٣٠٤٣٨	١,٣٩	٢,٢	٦٠,٧٣٠
٢٦٩,٩٩٩	٥٦,١٤٨٩٩٢	٦,٩٢٣	١,٤٣٩٧٠٧	٢٧٦,٩٢٢	٥٧,٥٨٨٦٩٩	٢,٥٦	٤,٨٦	٦٤,٥٤٧
٣٣٠,٠١٥	٨٢,٣٠٨٠٥١	١١,٩٦٩	٢,٩٨٥١٥٢	٣٤١,٩٨٤	٨٥,٢٩٣٢٠٣	٣,٧٩	٨,٦٥	٧٣,١٣٠
٣٩٠,٥٢١	٩٧,٢٥٩٤٠٢	١٨,٤٠٢	٤,٥٨٢٩٠٨	٤٠٨,٩٢٣	١٠١,٨٤٢٣١٠	٤,٥٣	١٣,١٨	٧٨,٢٠٢
٤٥٠,١٢٣	١٠٩,٨٠٩٣٠٦	٢٨,٧٣١	٧,٠٠٩٠٤٢	٤٧٨,٨٥٤	١١٦,٨١٨٣٤٨	٥,٢٠	١٨,٣٨	٨٦,٤٩٠
٥٣٧,٩١٦	٢٣١,٣٥٧٦٧١	٤٣,٦١٥	١٨,٧٥٨٨١١	٥٨١,٥٣١	٢٥٠,١١٦٤٨٢	١١,١٢	٢٩,٥٠	١٠٠,٣٨٧
٦٥٨,١٨٣	٢١٢,٤٩٣٠٦٥	٦٥,٠٩٥	٢١,٠١٥٧٩٠	٧٢٣,٢٧٨	٢٣٣,٥٠٨٨٠٥	١٠,٣٨	٣٩,٨٨	١١٧,٧١٨
٨٢٦,٢٢٤	٣٢٢,٣٢٠٤٩٣	١٠٧,٦٣٤	٤١,٩٨٨٨٨٤	٩٣٣,٥٩٨	٣٦٤,٣٠٩٣٧٧	١٦,٢٠	٥٦,٠٨	١٤٦,٤٧٦
١٠٧٠,٠٥٥	٤٠٥,٤١٢٠٣٨	١٨٨,٨٣٣	٣٦,٢٤٩١٣٨	١٢٥٨,٨٨٨	٢٤١,٦٦١١٧٦	١٠,٧٥	٦٦,٨٣	٢٠٥,٤٧٠
١٣٨٤,٤٣٠	٣٦٢,٧٤٠٠٨٤	٣٢٤,٧٤٧	٦١,٦٣٠٢٧٦	١٧٠٩,١٧٤	٣٢٤,٣٧٠٤٦٠	١٤,٤٢	٨١,٢٥	٢٦٣,١٨٣
١٩٧٦,٤٤٣	١٦٢,٣٩٦٤١٥	٦٠٧,١٤٣	٤٩,٨٨٦٥١١	٢٥٨٣,٥٨٦	٢١٢,٢٨٢٩٢٦	٩,٤٤	٩٠,٦٩	٤٠١,٨٥٢
٢٤١٤,٦٢٨	١٤٦,٤٩٠٩٥٥	١٤٦٣,٤١٢	٦٢,٧٨١٨٢٨	٤٨٧٨,٠٤٠	٢٠٩,٢٧٢٧٨٨	٩,٢١	١٠٠	٧٦٥,٤٤٣

رقم الايداع ١٥٧٧/ ٨٣

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

■ السلسله الشهريه :

١ ـــ تجسيد الوهم ـ (دراسه سيكولوجيه للشخصيه الاسرائيليه)
د. قدرى حفنى . . . . (١٩٧١)
٢ ـــ نمو الاقتصاد الاسرائيلي ـــ عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)
٣ ـــ نهايه التاريخ (مقدمه لدراسه بنيه الفكر الصهيوني) ـــ د. عبد الوهاب المسيرى . . . . (١٩٧٣)
٤ ـــ الشخصيه العربيه (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) ـــ السيد يسين (١٩٧٤)
٥ ـــ استراتيجيه اسرائيل بعد حرب اكتوبر ـــ اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
٦ ـــ الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ـــ اشراف : السيد يسين . . . (١٩٧٦)
٧ ـــ الاسحابات الامريكيه وازمه الشرق الاوسط ـــ د. سعد الدين ابراهيم . . (١٩٧٦)
٨ ـــ الصهيونيه والعنصريه ـــ احمد يوسف القرعى . . . . (١٩٧٧)
٩ ـــ قرار الحرب فى السياسه الاسرائيليه ـــ د. السيد عليوه . . . . (١٩٧٧)
١٠ ـــ التضامن العربى الافريقى ـــ نبيه الاصفهانى . . . . (١٩٧٧)
١١ ـــ مؤتمر جنيف واحتمالات السلام ـــ د. محمد ربيع . . . . . . (١٩٧٧)
١٢ ـــ الاحزاب المصريه قبل ثوره ١٩٥٢ ـــ د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)
١٣ ـــ البحر المتوسط فى الاستراتيجيه الدوليه ـــ د. اسماعيل صبرى مقلد . . (١٩٧٧)
١٤ ـــ الثوره الادارية ـــ د. نزيه نصيف الايوبى . . . . (١٩٧٧)
١٥ ـــ الثوره والتغير الاجتماعى ، اشراف : السيد يسين . . . . . . (١٩٧٧)
١٦ ـــ الحوار العربى الاوروبى ـــ عبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٧)
١٧ ـــ صراع القوى الكبرى فى أفريقيا ـــ مجدى حماد . . . . (١٩٧٧)
١٨ ـــ الاستراتيجيةالاسرائيليهوالمقاومه فى الارض المحتله ـــأسامة الغزالى حرب (١٩٧٧)
١٩ ـــ الفوائض البتروليه العربيه ـــ طه عبد العليم طه . . . . (١٩٧٧)
٢٠ ـــ مشروعات الدوله الفلسطينيه ـــ د. على الدين هلال . . . . . . (١٩٧٨)
٢١ ـــ استيعاب المهاجرين فى اسرائيل ـــ محمد السيد سعيد ، أميرة سالم . . (١٩٧٨)
٢٢ ـــ ليكود والتسويه ـــ امل الشاذلى . . . . (١٩٧٨)
٢٣ ـــ التجربة الجزائرية فى التنميه والتحديث ـــ خيرى عزيز . . . . . (١٩٧٨)
٢٤ ـــ سياسه التعليم فى مصر ـــ د. نزيه نصيف الايوبى . . . . . . (١٩٧٨)
٢٥ ـــ قضايا التنمية فى الكويت ـــ عبد العاطى محمد احمد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٦ ـــ ثوره ٢٣ يوليو وتصفيه الاستعمار فى أفريقيا ـــ احمد يوسف القرعى . . (١٩٧٨)
٢٧ ـــ اليهود العرب فى اسرائيل ـــ وحيد محمد عبد المجيد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٨ ـــ قضية الحدود فى الخليج العربى ـــ د. عبد الله الأشعل . . . . . (١٩٧٨)
٢٩ ـــ العرب وتحديات الحوار مع أمريقيا ـــ على ابو سن . . . . . . (١٩٧٨)
٣٠ ـــ استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث ـــ د. نزيه نصيف الايوبى . . . (١٩٧٨)
٣١ ـــ الملكية الزراعيه فى مصر بين ثورتين ـــ د. على بركات . . . . . (١٩٧٨)
٣٢ ـــ الدفاع المدنى ـــ لواء خضر الدهراوى . . . . (١٩٧٩)
٣٣ ـــ النظام السياسى فى اليابان رؤية عربيه ـــ عبد الخبير محمود عطا . . (١٩٧٩)
٣٤ ـــ الثقافة السياسية المتغيرة فى القرية المصرية ـــ د. كمال المنوفى . . . (١٩٧٩)
٣٥ ـــ الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية ـــ عبد العاطى محمد . (١٩٧٩)
٣٦ ـــ تونس ـــ مساله العروبة ـــ جهاد عوده . . . . (١٩٧٩)
٣٧ ـــ تجارة السلاح والعالم الثالث ـــ د. سامى منصور . . . . . . (١٩٧٩)
٣٨ ـــ السودان تحت الحكم الثنائى ـــ التيجانى عامر . . . . (١٩٧٩)
٣٩ ـــ اسرائيل فى التصور الامريكى ـــ محمد السعيد ابراهيم . . . . . . (١٩٧٩)
٤٠ ـــ العلاقات الفلسطينية العربية ـــ وحيد عبد المجيد . . . . (١٩٧٩)
٤١ ـــ مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى ـــ ابراهيم متولى نوار . . . . . . (١٩٧٩)
٤٢ ـــ السياسه والثقافة فى الصين ـــ محمد نعمان جلال . . . . (١٩٧٩)
٤٣ ـــ الصراع بين شطرى اليمن ـــ حسن ابو طالب . . . . (١٩٨٠)
٤٤ ـــ الدولة الفلسطينية ـــ اشراف : السيد يسين . . . . (١٩٨٠)
٤٥ ـــ عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ـــ د. محمد برج . . . . . (١٩٨٠)
٤٦ ـــ الحكم الذاتى ـــ عبد العليم محمد عبد العليم . . . . (١٩٨٠)
٤٧ ـــ التجربة المغربية فى التنمية والتحديث ـــ خيرى عزيز . . . . . . (١٩٨٠)
٤٨ ـــ عدم الانحياز ـــ د. سامى منصور . . . . (١٩٨١)
٤٩ ـــ انتخابات الرئاسة الامريكية ـــ وحيد عبد المجيد . . . . (١٩٨١)
٥٠ ـــ دراسات سياسية واستراتيجية ـــ كمال محمد على والفت اغا . . . . (١٩٨١)
٥١ ـــ المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان . . . . (١٩٨١)
٥٢ ـــ اسرائيل وقضايا نزع السلاح . . . . (١٩٨٢)
٥٣ ـــ الصحافه العسكرية ـــ د. محمد عبد الحميد . . . . (١٩٨٢)
٥٣ ـــ الصحافة العسكرية ـــ د. محمد عبد الحميد . . . . (١٩٨٢)
٥٤ ـــ رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ـــ د. على بركات . . . . (١٩٨٢)

هذا الكتاب :

تعالج هذه الدراسة وهى فى اصلها جزء من دراسة ماجستير فى الاقتصاد بعنوان « سياسات توزيع الدخل فى مصر خلال ربع القرن الماضى والنتائج التى ادت اليها هذه السياسات » . ونظرا لكثرة هذه السياسات وتعدد التغيرات فإن الدراسة سوف تنحصر فى اهم الجوانب التوزيعية للسياسة الاقتصادية المصرية وهى :

١ ـ التغيرات التى طرات على توزيع الثروة والملكية . ويمثلها الاصلاح الزراعى فقط باعتبارها اكثر القرارات التى تتوفر عنها البيانات .

٢ ـ سياسة العمالة والاجور وهى تحتل اهمية خاصة نظرا لتزايد احتياطى قوة العمل عن قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعابه ولذلك تتدخل الدولة مباشرة او غير مباشرة لامتصاص الفائض .

٣ ـ السياسة المالية للدولة وادواتها فى عملية التوزيع ويعالج ذلك النظام الضريبى ونظام الأسعار والانفاق الحكومى .

وتنتهى الدراسة برسم خريطة توزيع الدخل فى مصر وفق محصلة السياسات الاقتصادية التى طبقت .

المؤلف :

عادل الجبار .. حاصل على بكالوريوس ادارة الاعمال . تجارة [illegible] ١٩٦٥ . عمل حوالى تسعة أعوام فى رئاسة الجمهورية ووزارة الس[illegible] وهيئة الاستعلامات . سافر عام ١٩٧٤ الى برلين الغربية لاتم[illegible] العليا . حصل عام ١٩٧٩ على دبلوم فى الاقتصاد من جامعة بر[illegible] وموضوع الكتاب جزء منها وهى عن النمو وتوزيع الدخل فى م[illegible] خلال اسابيع رسالة الدكتوراه فى نفس الجامعة عن العلاقة بي[illegible] والدولة فى مصر .

الثمن ٣٠ قرشا